وزارة التـعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مـذكرة تخرج لنيـل شهـــادة المـــاستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

السياسة النقدية في ظل الصيرفـة الإلكترونية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ـ وكالة قالمة ـ

من إعداد الطالب:
ـ ليوي نور الإسلام

تحت إشراف الأستاذ:
ـ بن الشيخ توفيق

السنة الجامعية:2012-2013

تشكرات

نشكر الله تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل ونسأل منه القبول

ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير الخاص إلى الأستاذ المشرف:

" بن الشيخ توفيق "

على توجيهاته القيمة وحرصه الشديد على إتمام هذا العمل كما لا ننسى

كل أساتذة قسم العلوم المالية

إلى كل الذين قدموا يد المساعدة لنا سواء من بعيد أو من قريب ولو بكلمة طيبة مشجعة

وكل الأساتذة الذين رافقونا عبر محطات سفرنا الدراسي.

إلى من سيقوم بتقييم ومناقشة هذه المذكرة الأساتذة: بخاخشة موسى، و الواعر هشام.

وفي الأخير نتقدم بتحية إلى القائمين على مكتبة الكلية.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ..الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار ..إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ..أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

والدي العزيز * محمد *

إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ..إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمي الحبيبة *حبيبة *

إلى أخواتي العزيزات على قلبي .. فاطمة الزهراء ، آية ، نهى إيمان ، .. و جميع أفراد العائلة و كل الأهل و الأقارب.

إلى صديقاي ورفيقي دربي خالد وعبد الرزاق .. في نهاية مشواري أريد أن أشكركما على مواقفكما النبيلة..

...إلى صديقتي العزيزة مريم...

و إلى أصدقائي من فريق بصمة وصناع النجاح، وكل من تطلع لنجاحي بنظرات الأمل..

إلى كل طلبة الماستر فرع العلوم المالية دفعة 2013

إلى كل من نساهم قلمي وذكرهم قلبي

نور الإسلام

الفهرس

فهرس المحتويات.....ا
المقدمة العامة.....أ
قائمة الأشكال.....د
قائمة الجداول.....ه
الفصل الأول: السياسة النقدية والبنك المركزي.....01
تمهيد.....02
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....03
المطلب الأول: تعريف وتطور السياسة النقدية.....03
الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.....03
الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية.....04
المطلب الثاني: أنواع وأسس السياسة النقدية.....05
الفرع الأول: أنواع السياسة النقدية.....05
الفرع الثاني: أسس السياسة النقدية.....05
الفرع الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية.....06
المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية.....07
الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....07
الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية في ظل النظم الاقتصادية المختلفة.....09
المبحث الثاني: ماهية البنك المركزي.....14
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك المركزي.....14
الفرع الأول: نشأة البنك المركزي.....14
الفرع الثاني: تعريف البنك المركزي.....15
المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنك المركزي.....17

الفرع الأول: خصائص البنك المركزي وطبيعته.....17
الفرع الثاني: أهداف ووظائف البنك المركزي.....19
المطلب الثالث: ميزانية البنك المركزي كسلطة نقدية.....20
الفرع الأول: ميزانية البنك المركزي.....20
الفرع الثاني: البنك المركزي كسلطة نقدية.....23
المبحث الثالث: إدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي.....25
المطلب الأول: استراتيجيات السياسة النقدية.....25
الفرع الأول: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية.....25
الفرع الثاني: الاستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية.....26
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.....27
الفرع الأول: الأهداف الأولية.....27
الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة.....28
الفرع الثالث: الأهداف النهائية.....30
المطلب الثالث: أدوات ووسائل تطبيق السياسة النقدية.....32
الفرع الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.....32
الفرع الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.....33
خلاصة.....35
الفصل الثاني: الصيرفة الإلكترونية.....36
تمهيد.....37
المبحث الأول: الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية.....38

المطلب الأول: عوامل ظهور الصيرفة الإلكترونية.....38
الفرع الأول: تطور نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصال.....38
الفرع الثاني: التجارة الإلكترونية.....40
المطلب الثاني: ماهية الصيرفة الإلكترونية.....42
الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية.....42
الفرع الثاني: مراحل تطور الصيرفة الإلكترونية.....43
الفرع الثالث: مميزات الصيرفة الإلكترونية وعوامل نجاحها.....44
المطلب الثالث: العمليات المصرفية الإلكترونية.....46
الفرع الأول: الأمان والإشراف على العمليات المصرفية الإلكترونية.....46
الفرع الثاني: تنافس المصارف وأثر التكنولوجيا على الخدمات المصرفية الإلكترونية.....47
المبحث الثاني: الإطار العملي للصيرفة الإلكترونية.....48
المطلب الأول: وسائل تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية.....48
الفرع الأول: الصيرفة من خلال الانترنيت والتلفزيون.....48
الفرع الثاني: الصيرفة من خلال الصراف الآلي.....49
الفرع الثالث: الصيرفة الإلكترونية من خلال الهاتف المصرفي والمحمول.....50
المطلب الثاني: أطراف وأنظمة الصيرفة الإلكترونية.....51
الفرع الأول: أطراف الصيرفة الإلكترونية.....51
الفرع الثاني: أنظمة الصيرفة الإلكترونية.....57

المطلب الثالث: وسائل الدفع الإلكترونية.....55
الفرع الأول: النقود والشيكات الإلكترونية.....55
الفرع الثاني: البطاقة البنكية والبطاقة الذكية.....56
المبحث الثالث: مواجهة البنك المركزي لمخاطر الصيرفة الإلكترونية.....60
المطلب الأول: إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية.....60
الفرع الأول: المخاطر التي تواجه الصيرفة الإلكترونية.....60
الفرع الثاني: مبادئ إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية.....62
المطلب الثاني: كيفية مواجهة البنك المركزي لانتشار النقود الإلكترونية.....63
الفرع الأول: أثر النقود الإلكترونية على السياسة النقدية.....62
الفرع الثاني: إجراءات البنك المركزي لمواجهة ظاهرة انتشار النقود الإلكترونية.....64
المطلب الثالث: أساليب مواجهة تحديات الصيرفة الإلكترونية ومستقبل السياسة النقدية.....64
الفرع الأول: أسلوب التطويع والتشريع.....64
الفرع الثاني: أسلوب التنسيق والتكامل.....65
الفرع الثالث: الوضع الجديد لمستقبل السياسة النقدية.....66
خلاصة.....68

الفصل الثالث: الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية حالة بنك BADR وكالة قالمة.....69

تمهيد.....70
المبحث الأول: مستقبل المنظومة المصرفية في ظل المتغيرات الحديثة.....71
المطلب الأول: تحديث النظام المصرفي الجزائري والعقبات التي تواجهه.....71

الفرع الأول: تحديث النظام المصرفي الجزائري.....71
الفرع الثاني: آثار وتحديات الصيرفة الإلكترونية والبطاقات البنكية في الجزائر.....72
المطلب الثاني: تنمية الموارد البشرية وتطوير الخدمة البنكية في البنوك الجزائرية.....75
الفرع الأول: تنمية الموارد البشرية في المنظومة المصرفية**.....75**
الفرع الثاني: تطوير الخدمات البنكية في البنوك الجزائرية**.....76**
المطلب الثالث: مشروع الجزائر الإلكترونية 2013.....77
الفرع الأول: تحديد الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم للحكومة.....77
الفرع الثاني: تعميم استخدام التكنولوجيا لكامل الأفراد والرقابة على الأنظمة الحديثة.....78
الفرع الثالث: دفع وتطوير الاقتصاد الرقمي وتوفير الموارد المالية لمشروع الجزائر الإلكترونية.....78
المبحث الثاني: مدخل إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....80
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونشأته.....80
الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....80
الفرع الثاني: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....80
المطلب الثاني: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....81
الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....81
الفرع الثاني: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....82
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة قالمة- 82
الفرع الأول: إدارة الوكالة.....82

الفرع الثاني: مصالح الشباك الأمامي.....82
الفرع الثالث: مصالح الشباك الخلفي.....84

المبحث الثالث: واقع وآفاق الصيرفة الإلكترونية في بنك BADR.....87
المطلب الأول: تحليل المعلومات وتسجيل النتائج.....87
الفرع الأول: تطوير وسائل القيام بالعمليات البنكية.....87
الفرع الثاني: تطوير أدوات الدفع ومستلزماتها.....88
المطلب الثاني: مقترحات تدعيم الصيرفة الإلكترونية.....90
الفرع الأول: إشكالية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.....90
الفرع الثاني: مقترحات تدعيم الصيرفة الإلكترونية.....91

خلاصة.....93
الخاتمة العامة.....94
قائمة المراجع.....96
قائمة الملاحق.....101

المقدمة العامة:

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي لعجلة التنمية في الاقتصاديات الوطنية لما يقوم به من دور هام في تعبئة المدخرات، وتقديم الدعم للمشاريع الاستثمارية التي تعد بمثابة القلب النابض للنشاط الاقتصادي. وباعتبار البنك المركزي مسئولا عن إدارة وتوجيه السياسة النقدية وضمان سلامة الجهاز المصرفي لتحقيق الاستقرار النقدي أصبح من الضروري بحث وتطوير سبل إعادة تمويله وكذا مراقبته، هذا كله في ظل الحركية الكبيرة التي تشهدها الأجهزة المصرفية القائمة على ركائز إلكترونية والتي ظهرت جليا في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.
حيث سمحت لعملاء المصارف بإجراء عمليات مصرفية من خلال شبكة الانترنيت عن طريق التمويل الالكتروني والسحب النقدي لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان مطلق مما يؤدي لزيادة حجم العرض النقدي خارج حدود السلطة النقدية لكل دولة. من هنا تبرز أهمية دراسة إدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي في ظل الصيرفة الإلكترونية ومدى تأثير هذه الأخيرة عليها على المستوى الدولي بصفة عامة.

والجزائر كسائر دول العالم تسعى جاهدة إلى تطوير جهازها المصرفي والتدرج في انتهاج سياسة نقدية تتماشى وحجم المنافسة التي تشهدها البنوك العالمية في مجال الصيرفة الإلكترونية، من خلال اعتماد استراتيجية لتطوير بنيتها التحتية والبشرية في التكنولوجيا لمواكبة هذا التطور والقدرة على المنافسة، وبهدف الوصول إلى خفض التكلفة عن طريق استعمال الوسائل الإلكترونية وتأمين الخدمات المصرفية للعملاء بالكيفية والوقت والمكان المناسبين في مناخ من الثقة والخصوصية العالية للمحافظة على عدد العملاء الحاليين والسعي لجلب عملاء جدد.

كل هذا دفعنا لطرح الإشكالية التالية:
كيف يمكن بحث وتطوير أساليب جديدة وفعالة لإدارة السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإلكترونية؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيفية إدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي؟
- ماهي تأثيرات التطورات الحاصلة في مجال الصيرفة الإلكترونية على إدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي؟
- ماهي سبل مواجهة مخاطر الصيرفة الإلكترونية من طرف البنك المركزي؟
- ما مستقبل المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل التطورات الحديثة؟

فرضيات الدراسة:

- باعتبار البنك المركزي سلطة نقدية عليا يمكنه إدارة السياسة النقدية بشكل فعال لمواكبة التطورات.
- بسطت الصيرفة الإلكترونية الخدمات المصرفية للعملاء بشكل كبير.
- قامت الجزائر بتطوير نظام الدفع وآليات التحويل في المصارف، حيث عملت على رفع مستوى خدمات نظم الدفع إلى المستوى المطلوب في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة.

- أدت أنظمة الصرف الحديثة للجزائر بالنهوض بالقطاع المصرفي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث إلى مجموعة التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية في مجال الصيرفة الإلكترونية وتأثيرها البارز على الاقتصاديات الوطنية، ما أدى إلى ضرورة تبنيها، تنظيمها والرقابة عليها ضمن سياسات مدروسة بدقة من طرف البنك المركزي.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي:

- محاولة الإحاطة ببعض الجوانب النظرية المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية والسياسة النقدية والبنك المركزي.
- إبراز أهمية إدارة السياسة النقدية للبنك المركزي في ظل الصيرفة الإلكترونية.
- تقديم خدمة ولو متواضعة للقراء والباحثين وإثراء المكتبة العلمية بدراسة تعتبر محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين وأصحاب القرار في مختلف الدول.

منهج الدراسة:

ولأن المعلومات المراد الوصول إليها تختلف من حيث المصدر، المكان والزمان تم اللجوء إلى عدة مناهج:

- المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها علينا طبيعة الموضوع لأنه لابد من الإحاطة بالظاهرة محل الدراسة وجمع وتلخيص الحقائق المرتبطة بها.
- المنهج التاريخي لأننا بصدد سرد مختلف التطورات التي مرت بها البنوك المركزية والصيرفة الإلكترونية والسياسة النقدية.
- المنهج الاحصائي في الدراسة الميدانية لكون هذا المنهج يتلاءم بشكل كبير مع هذا القسم من الدراسة لتقديم كافة البيانات المتعلقة بالموضوع.

صعوبات الدراسة:

كأي بحث علمي قد اعتراض انجاز هذا العمل المتواضع عدد من العوائق والمشاكل يتمثل أهمها فيما يلي:

- صعوبة إيجاد المراجع لحداثة الموضوع.
- المراجع لا تحتوي على حلقة ربط واضحة بين السياسة النقدية والصيرفة الإلكترونية.

هيكل الدراسة:

وقد قسمنا بحثنا وفق الإطار المنهجي إلى ثلاثة فصول رئيسية، حيث تناولنا في الفصل الأول إدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي، وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى الصيرفة الإلكترونية من جانبيها النظري والعملي وكذا المخاطر والتحديات وأساليب مواجهتها، أما فيما يخص الفصل الثالث فقد تم التطرق فيه إلى مستقبل المنظومة المصرفية

في الجزائر في ظل المتغيرات الحديثة مع إثراء دراستنا بجانب تطبيقي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة قالمة.

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	استراتيجية السياسة النقدية الحديثة.	26
02	أنواع البطاقات الإلكترونية.	58
03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة قالمة.	85

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة

01	ميزانية البنك المركزي.	21
02	توزيع القنوات الإلكترونية على أطراف الصيرفة.	51

تمهيد:

يعد البنك المركزي من أهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام والمجال النقدي والمصرفي بوجه خاص، والذي تناط به مهام متعددة من أهمها إدارة السياسة النقدية بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.

وتتعلق السياسة النقدية بالجانب النقدي للاقتصاد وتسهم بفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للمجتمع، وهي تعتمد في جانب منها على العلاقات الاقتصادية ذات الصلة بدور النقود في الاقتصاد وفي جانب آخر على الخطوات التي يقوم بها المسئولون بالبنك المركزي مستخدمين الأدوات النقدية المتاحة لتحقيق الأهداف الموضوعة، وتوفير الظروف الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تأثير البنك المركزي على النشاط الاقتصادي وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها: النمو، العمالة، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، ميزان المدفوعات، توزيع الدخل.

وبناءا على ذلك سيتناول هذا الفصل:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

المبحث الثاني: ماهية البنك المركزي.

المبحث الثالث: إدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المطلب الأول: تعريف وتطور السياسة النقدية

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

عرفت السياسة النقدية عدة تطورات في ظل الظروف الاقتصادية، كما أن مفهومها مختلف باختلاف الاقتصادي الذي عرفها.

إن البحث عن سبل أكثر نجاعة، ووسائل فعالة يمكن بواسطتها تحقيق مبدأ الاستقرار الاقتصادي، كان مهدا لتطورات السياسة النقدية وكان للمدارس الدور الأكبر في ابراز أهميتها مما جعلها تمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي.

تعددت التعاريف للسياسة النقدية حيث عرفها الاقتصادي G.L Bash على أنها:

"ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".

"العمل الذي يستخدم لمراقبة عمل النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحيق أهداف السياسة الاقتصادية".

" تلك السياسة التي لها تأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة بين النقود والدخل ".

عرفها Einzing: "إن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".[1]

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكافي للسياسة النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي:

1. الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.
2. تستعمل إجراءات للتأثير على التغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية.
3. تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحدد السلطات النقدية.

وسنقوم بتحليل هذه العناصر كما يلي:

- إن السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية، فالأولى تعني مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة عادة في البنك المركزي لحل مشاكل اقتصادية قائمة أو الحماية ضد وقوع مشاكل محتملة، في حين أن النظرية النقدية تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية، تبيان طرق معالجتها، فهي تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة وفي ظروف معينة أكثر مما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي.
- إن وسائل العمل للسلطات النقدية تستطيع أن تؤدي إما إلى رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية (القرض، الصرف، معدل الفائدة) وإما إلى التدخلات في سوق الأموال بهدف التأثير في سلوك خلق النقود لمؤسسات القرض (عرض النقود) وسلوك الأعوان غير الماليين من ناحية التمويل وحيازة السيولة.

[1] عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 93.

إن السياسة النقدية تعمل على تحقيق أهداف ويجب التفرقة بين أهداف وسيطة ونهائية، فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية المراقبة من السلطات النقدية، أما الأهداف النهائية هي التي تتأثر فعليا بالمتغيرات النقدية، مثل مكافحة التضخم ومعدل نمو عال.[1]

الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك.

وقد كان التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية.[2]

كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في و.م.أ في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبعث دور السياسة النقدية في تلك البلاد. أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، في القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ للسياسة الاقتصادية للدولة، فقد كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية في أول الأمر هو العمل على حماية العملة من التعرض للتقلبات الواسعة التي تعكس آثارها على مستوى الأسعار وعلى معيشة السكان، وكان سبيل البنوك المركزية لتحقيق هذه الأهداف هو ان تعمل على التحكم في عرض وسائل الدفع بحيث تظل مقابلة لتحقيق هذه الأهداف وتطورات الأمر تدريجيا حتى أصبح الهدف من السياسة الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيق التوظيف الكامل للموارد، تم تحقيق معدل نمو مطلوب مع تحقيق التعامل بين مقدار وحاجة المعاملات للنقود والتي تتوفر على مقدار الإنتاج من السلع والخدمات.[3]

المطلب الثاني: أنواع وأسس السياسة النقدية

الفرع الأول: أنواع السياسة النقدية

يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للسياسة النقدية أحدهما توسعي والآخر تقييدي.[4]

1. الاتجاه التوسعي: يعني أن التحكم في حجم وسائل الدفع يجب أن يتجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي، حتى ولو أدى إلى ارتفاع مقبول في معدل التضخم، سيؤدي بالطبع إلى زيادة الأسعار، إلا انه سيؤدي في نفس الوقت إلى زيادة القوة الشرائية،

[1] صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية"، دار الفجر، مصر، 2005، ص ص: 98-99.

[2] بدر العيساوي، نجاة ولد خصال، "دراسة السياسة النقدية في ظل الأوضاع الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2003، ص ص: 12-14.

[3] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد الحسن، "السياسات النقدية الدولية والبعد الدولي لليورو"، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص39.

[4] حسينة شملول، "أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 20.

وزيادة الطلب الاستثماري، وتحقيق مستوى أعلى للتشغيل، وهذا لا يتأتى إلا إذا قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع وخفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان.

2. الاتجاه التقييدي: إذا ما رأت السلطات إن هناك ارتفاعا في معدل التضخم وزيادة للأسعار تقابلها دائما المطالبة بزيادة الأجر فإنها تعمد إلى تقييد الإنفاق وتدفع البنك المركزي إلى إنقاص حجم وسائل الدفع، وتقييد الائتمان في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار، ويقوم البنك المركزي كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والإقلال من حجم الاستهلاك.

وقيام البنك المركزي بتوجيه السياسة النقدية في أحد الاتجاهين يتوقف على طبيعة الأهداف المرتد تحقيقها، والتي تتوقف بدورها على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية.

الفرع الثاني: أسس السياسة النقدية

تختلف أسس السياسة النقدية تبعا لاختلاف مستويات، التقدم والتطور في النظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة.

في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك، إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف مما قلل أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية لان هناك حدودا لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل الأخرى.

في الدول السائرة في طريق النمو فان أسس السياسة النقدية تكمن في الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويحد من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية، لاختلاف الهيكل الإنتاجي وقلة تأثيره ونطاقه فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق.[1]

وبشكل عام فانه لتحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من أسس ومبادئ وفق ما يلي: [2]

1. تنظيم الجهاز المصرفي: في هذا المجال تشترط الدولة تحديد طرق المراقبة العملة حفاظا على الحقوق وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهذه الوظيفة من مظاهر السيادة للدولة، تقوم بها عن طريق البنك المركزي، ولا تجوز بغيره.
2. توفير المدخرات وتنميتها: سواء كانت مادية أو معنوية وفق التشريع وفي البنوك المركزية وفق الشريعة.
3. تنظيم عرض النقود: حيث أن السياسة النقدية لا تقر عملية إصدار النقود إلا لأسباب مادية فعلية.
4. ضبط الطلب على النقود: وذلك حسب حجم المداخيل المختلفة وحجم التداول السلعي والخدمي وهو ما يعرف بالطلب على النقود، بغرض المعاملات، أما الطلب

[1] بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية"، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2004، ص ص: 112-113.

[2] محمود سحنون، "الاقتصاد النقدي المصرفي"، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص 117.

على النقود لغرض المضاربة والاحتياط فيجب أن يرتبط بوظيفة النقود كأداة للمبادلة لا المضاربة ويجب أن يكون الطلب مساويا لحجم المعاملات المتوقعة في الاقتصاد.

5. إدارة نشاط المصارف: وذلك بمنع الائتمان للقيم الاقتصادية الحقيقية وفق مضاعف الائتمان الذي يوجه للاستثمارات مما يحقق التوازن بين عارضي التمويل للمستثمرين.

الفرع الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل نظام اقتصادي، يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:[1]

1. نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز أو فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل نمو الاقتصاد الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات...
2. تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.

هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.

3. نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر الصرف الثابت.
4. درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
5. سياسة الاستثمار: كمناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.

[1] بلعزوز بن على، مرجع سبق ذكره، ص ص: 133– 134.

6. توفر أسواق مالية ونقدية منتظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية.
7. مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة.

مما سبق يمكن القول إن السياسة النقدية لا يمكن التعويل عليها بمفردها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك نتيجة التعارض الذي قد يحدث عند تنفيذ الأهداف فضلا عما تتسم به اقتصاديات الدول النامية من سمات تحول دون قيام السياسة النقدية بالدور المنوط بها في دفع معدلات التنمية لذلك فالأمر يستلزم قيام الدولة أولا بإصلاحات اقتصادية ونقدية تسمح لها بتفعيل السياسة النقدية، وثانيا تدخل الحكومة لمساندة هذه السياسة بالسياسة المالية، دون تهميش او تحييد لدور وأهمية البنك المركزي.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية

لقد كان موضوع فعالية السياسة النقدية محل جدل واسع النقاش بين الاقتصاديين على اختلاف المدارس التي مرت عبر التاريخ وذلك من خلال:

الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

تظهر كما يلي:

أولا: فعاليتها في الفكر الكينزي

عملت المدرسة الكينزية على تطوير النظرية العامة لكينز، وقد ادعى جانب كبير منهم التقليل من فعالية السياسة النقدية وتفضيل السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتنظر النظرية إلى التغيرات في المكونات المختلفة للطلب الكلي على أساس أنها ذات تأثير هام على مستوى النشاط الاقتصادي.

ويجب التمييز بين تثير أنواع السياسة النقدية كما يلي:

1. تأثير السياسة النقدية التوسعية على الاستثمار: يعتقد أتباع كينز أن هذا الأثر سيؤدي إلى خفض سعر الفائدة، أي تغير سياسة العرض النقدي بالزيادة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار.

تقوم السلطة النقدية بالدخول إلى السوق المفتوحة مشترية للسندات لزيادة عرض النقود من (M1) إلى (M2) وعند انخفاض سعر الفائدة من (i1) إلى (i2) يزداد عرض النقود، لذا يحاول الأفراد شراء السندات وغيرها من الأصول المالية طالما توفرت لديه السيولة لكن الاستثمار سيرتفع من (I1) إلى (I2)، وبالتالي فالاستثمار الجديد سيعمل على زيادة الدخل بقدر اكبر من هذه الزيادة المحققة في الطلب من خلال عمل المضاعف والذي يتطلب وقتا حتى يمارس أثره وهذه هي عملية انتقال اثر التغير في كمية النقود إلى الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي والتي سوف تفشل مما يؤدي فشل السياسة النقدية وتقل فعاليتها.[1]

2. تأثير السياسة النقدية المقيدة على الاستثمار: إن ارتفاع معدلات الفائدة لا يعتبر عاملا رئيسيا لتقييد الطلب الكلي، وهذا ليس لضعف مرونة الإنفاق الاستثماري بالنسبة لمعدل الفائدة، فارتفاع معدلات الفائدة عن المألوف يمكن أن يتسبب في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، مما يحدث التضخم، وعندما تكون القيود على الإقراض عامة وقطاع العائلات في تخفيض لمشترياته تتقلص إيرادات المؤسسات وتنخفض مبيعاتها مما يضعف من فرص الاستثمار.

[1] نور الدين زراري، "السياسة النقدية كعامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2007، ص 15.

1.2 مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة: إذا افترضنا أن السياسة النقدية تؤثر في الاقتصاد من خلال سعر الفائدة والاستثمار فيزداد الدخل، ولكن كلما كان الطلب على النقود اقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، كان الانخفاض في سعر الفائدة أقل، ومن ثم كانت زيادة الاستثمار والدخل أصغر، وكنتيجة لذلك تكون السياسة النقدية اقل فاعلية. [1]

2.2 مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة: فإذا كانت التغيرات في سعر الفائدة ليس لها تأثير على الاستثمار فان السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية، بمعنى أن أي زيادة في عرض النقود لا تؤثر على مستوى الدخل بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة وهذا عندما يكون الاستثمار ضعيف المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، ولكن من وجهة نظر السياسة النقدية التوسعية يكون من الأفضل أن ترتفع استجابة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة، لان التغير الكبير في الاستثمار ينتج عنه تغير اكبر في الدخل يعمل على تشجيع الاستثمار ، ومن ثم تؤثر بشدة على الطلب الكلي. [2]

ثانيا: فعالية السياسة النقدية في الفكر النقدوي

يعتبر النقديون أن السياسة النقدية أقوى فعالية من السياسة المالية وفقا لنظرتهم إلى آلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، كما أنها تكون ذات فعالية حتى في ظل مصيدة السيولة * إذا كان الاستهلاك دالة في الثروة، وهذا ما أكده عدة صعوبات مما يحد من جدوى وفعالية السياسة النقدية، وهي مشكلة التباطؤات الزمنية:[3]

1. التباطؤ الداخلي: تبرز فيه عدة أنواع هي:

1.1 تباطؤ المعلومات والمعرفة: وهذا ناجم عن الوقت الذي يكون فيه تدخل السياسة النقدية ضروريا وبين الوقت الذي تراه السلطات النقدية مناسبا للقرار، فمصمم السياسة النقدية لا يعرف ماذا يحدث في الاقتصاد لحظة وقوعه، كما أن المعلومات المتحصل عليها تتغير بسرعة والمعرفة تصل بعد وقت طويل، لأن مصمم السياسة النقدية لا يمكنه التخطيط على لساس معلومات شهرية وإنما لوقت أطول.

2.1 تباطؤ التشريع: إن قرار السياسة النقدية يحتاج إلى دورة استشارة على خلاف السياسة المالية التي تعتمد على السلطات التشريعية، إلا أن السياسة النقدية تكون أفضل في هذا المجال لأنها تعتمد على البنك المركزي.

3.1 تباطؤ التنفيذ: وهي الفترة بين معرفة وإجراء السياسة، وهي تعتمد على عدد المؤسسات وطبيعة الإجراءات المتخذة.

2. التباطؤ الخارجي: ينتج بين وقت اتخاذ الإجراء وظهور أثاره على الاقتصاد وهذا بدوره يتوقف على:

---

[1] مايكل ابدجمان، "الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة النقدية"، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 272.

[2] جيمس جوار تيني، رجارد اكتستروب، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحيم، عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 39.

* مصيدة السيولة: عندما ينخفض سعر الفائدة يفضل الأعوان الاقتصاديين الاحتفاظ بأموالهم في صورة سائلة، ويكون الطلب مرن مرونة لانهائية بالنسبة لأسعار الفائدة، ويكون منحنى دافع المضاربة خط موازي للمحور الأفقي مما يشير إلى فخ السيولة كما يقول كينز.

[3] صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص 172-173.

- الانتقال: يحدث تغييرا هيكليا لهذا لا يحدث في الأجل القصير ويكون ببطء.
- الاتفاق: فان كل تغير يحدث يقع على المستهلك والمستثمر يحتاج للوقت حتى يأخذ قرار الاستثمار.

ونظرا لطول المدة فقد اقترح فريد مان أن أثر السياسة النقدية ينتقل عبر سعر الفائدة إلى النشاط الاقتصادي، لأن عجز الموازنة العامة سوف يرفع من سعر الفائدة التي تؤدي إلى سرعة تداول النقود التي تحقر النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية في ظل النظم الاقتصادية المختلفة

أولا: فعالية السياسة النقدية في ظل النظام الرأسمالي

لقد حاولت السلطات النقدية في نهاية القرن 20 وبداية القرن الجديد العمل في إطار يتسم بالعولمة الاقتصادية من خلال عدة قنوات لإبلاغ أثر السياسة النقدية بأدواتها إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط[1]. وتنحصر هذه القنوات في:

1. قناة سعر الفائدة: وذلك للوصول إلى هدف النمو لان السياسة النقدية التقييدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف الطلب للعائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

ويقول فريدمان أن التغير في العرض النقدي الحقيقي يؤثر على سعر الفائدة من خلال:[2]

1.1 أثر السيولة: وهو الانخفاض الفوري في سعر الفائدة قصير الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي.

2.1 أثر الدخل: هو محاولة الأفراد الحفاظ على المستوى السابق المرغوب من الأرصدة الزائدة. وهو ما ينتج عنه ارتفاع في الدخل الحقيقي نتيجة الزيادة الجديدة في الطلب على السلع والخدمات وهذه الزيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وهو ما يسمى بأثر الدخل.

3.1 أثر مستوى الأسعار المتوقع: قد تتسبب الزيادة العرض النقدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، مما يسبب زيادة الطلب على النقود الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.

4.1 أثر التضخم المتوقع: فمع ارتفاع المستوى العام للأسعار يتأثر معدل التضخم الأمر الذي يؤدي إلى مطالبة المقرضين بالعلاوة مقابل معدل التضخم والتي تعد من مكونات سعر الفائدة، مما يعني ان أثر التضخم المتوقع سيرفع سعر الفائدة الأساسي.

2. قناة سعر الصرف: مع الانفتاح المتزايد للاقتصاديات وخاصة بعد اعتماد نظام الصرف المرن أو العائم قد يكون لتغيرات أسعار الصرف انعكاسات على المعاملات الخارجية وبالتالي على الإنتاج والأسعار وبالفعل عند انخفاض قيمة عملة بلد معين تصبح قيمة صادراته اقل غلاء بالعملة الأجنبية وارداته بالعملة المحلية مما يزيد

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 77.

[2] احمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور المركزية"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى،2006، ص118.

الصادرات وتنخفض الواردات، ونتيجة لذلك فان ميزانه التجاري أو صادراته تتحسن وينمو إنتاجه المحلي في نفس الوقت ترتفع الأسعار الداخلية بفعل ارتفاع تكلفة الواردات وينجم عن ذلك ضغوط تضخمية. وتغيرات سعر الصرف في نظام عائم تعود بدورها إلى تغيرات سعر الفائدة وبالفعل عندما يقرر البنك المركزي لبلد معين زيادة سعر الفائدة يزداد استقطاب الودائع بهذه العملة، وينجم عنه زيادة الطلب عليها في أسواق الصرف مما يؤدي إلى تحسين سعر صرفها ويترتب عنه انطلاق العملية السابقة.[1]

3. قناة أسعار السندات المالية: تعبر عن وجهات النظر للمدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: [2]

1.3 قناة توبين للاستثمار: وتعتمد على ما يعرف بمؤثر توبين للاستثمار*، حيث يؤدي في هذه القناة انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها ما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

2.3 قناة أثر الثروة على الاستهلاك: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

3.3 قناة الائتمان: تنقسم إلى قناتين هما:

- قناة الإقراض المصرفي: حيث يؤدي ذلك إلى التذكير بالمبدأ التالي: يخضع تقديم البنوك للقرض إلى حيازة كمية من العملة الأساسية التي لا يصدرها إلا البنك المركزي.

وفي حالة اختيار البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية تهدف إلى انتعاش النشاط الاقتصادي ينبغي عليه أن يوفر القرض لتزويد البنوك بكميات كافية من العملة الأساسية، ويمكن لهذه الأخيرة أن تضع تحت تصرف زبائنها مزيدا من القروض لتمويل المزيد من نفقات الاستهلاك والاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتؤدي سياسة مقيدة إلى عملية عكسية، وتعرف هذه الحالة بقناة القرض الضيقة. [3]

- قناة ميزانية المؤسسات: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقرضين تقديمها عند الانقراض، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات

[1] نور الدين زراري، مرجع سابق، ص 88.
[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 78.
* يمثل علاقة بين القيمة البورصوية للمؤسسات ومخزون رأس المال.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة الاقتصادية "، مكتبة الزهراء للشرق، القاهرة، 1997، ص 472.

الصغيرة، مما يزيد من خطر إقراضها، وهذا ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام. [1]

ثانيا: فعالية السياسة النقدية في الفكر الاشتراكي

تبرز فعالية السياسة النقدية في الفكر الاشتراكي من خلال: [2]

1. الخطة المادية والمالية: حيث كانت الخطة الاقتصادية تتضمن تحديد ما ينتج من سلع وتحديد أسعارها، وكانت هي أساس خطة الائتمان التي تحدد الاعتمادات المرصودة لكل واحد من المنتجين، وبالتالي كانت تدفقات خطة الائتمان أداة لمراقبة تنفيذ الخطط الاقتصادية، ويتم صياغتها من قبل لجنة التخطيط المركزي طبقا لتوجهات السياسة الاقتصادية، وتقوم الوزارات المعنية بتخصيص الاعتمادات الاستثمارية وبالتعاون مع جهاز التخطيط المركزي وبنك الدولة.

2. رقابة بنك الدولة على الخطة الائتمانية: وذلك من خلال:

القيام بإعدادها مع بنك الاستثمار للأجل القصير والطويل سنويا مع مراجعة كل (03) أشهر وهنا ركزت السياسة النقدية على تحديد المقدار المستهدف من الأموال النقدية المطروحة للتداول.

3. تقييم أساليب الرقابة على الائتمان في النظام الاشتراكي:

أن أساليب الرقابة على الائتمان مثل: سياسة معدل أعادة الخصم ليس لها أي دور في الدول الاشتراكية المخططة مركزيا طالما إن توزيع الائتمان محدد وفق الخطة الائتمانية القومية ومعدل الفائدة محدد إداريا ثم إن رفعه أو خفضه يؤثر على القروض من بنك الدولة.

أما بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة فهي لم تكن تستخدم لعدم وجود أسهم يمتلكها الخواص وبالتالي فهذه الدول تحتوي على أسواق مالية.

أما سياسة نسبة الاحتياطي الإجباري فهي لم تكن موجودة لأنه لا توجد بنوك تجارية لان بنك الدولة كان يقوم بأعمال البنك المركزي والبنوك التجارية في آن واحد، فهو يقوم بمنح الائتمان قصير الآجل للمشروعات والمؤسسات الاقتصادية.

وبعد الإصلاحات الحالية التي مست معظم الدول ذات النظم الاشتراكية المخططة مركزيا اقتضى تطوير مجموعة من الأدوات النقدية غير المباشرة مثل: عمليات السوق المفتوحة وتسهيل الائتمان، قبول الودائع واشتراطات الاحتياطي ولذلك تحققت انجازات مؤسسية هامة تصب كلها في الواقع في التوجه نحو اقتصاد السوق.

ثالثا: فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية

لما كان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في الأسعار فان تصميم السياسة النقدية يجب أن يحول هذا الهدف النهائي إلى أهداف مرحلية وتشغيلية، وأدوات

[1] ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، زهران للنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 2007، ص 472.

[2] صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص: 180-184.

السياسة النقدية يجب ان يكون هدفها هو انجاز هذه الأهداف بأعلى مستوى كفاءة، الآمر الذي يتطلب توفر أكبر قدر من المرونة والفعالية * لهذه الأدوات. [1]

1. ففي الدول المتقدمة: تبرز الفعالية م خلال استخدام الأدوات المباشرة وغير المباشرة ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية: [2]
   - فعالية سعر إعادة الخصم راجع إلى وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة.
   - فعالية السوق المفتوحة نتيجة مرونة الأسواق المالية وتعاملها بالأوراق المالية.
   - التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.
2. في الدول النامية: تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية اقل فعالية منها في الدول المتقدمة وذلك لعدة أسباب منها: [3]
   - وجود اختلالات هيكلية يعاني منها الاقتصاد القومي لهذه الدول.
   - ضآلة مرونة الاستثمارات لتغيرات سعر الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة.
   - ضعف تأثير سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، والاعتماد الكلي على نسبة الاحتياط الإجباري والأدوات المباشرة.
   - ضيق الأسواق المالية والنقدية وضعف نشاطها.
   - تخلف العادات المصرفية للمجتمع.
   - الحداثة النسبية في نشأة المصارف والأجهزة المالية والمصرفية في مقدمتها البنوك المركزية.

* المرونة تعني إمكانية التعديل آو التغيير، أما الفعالية تعني آن الأدوات يجب أن تكون قادرة على نقل آثار السياسة المنتهجة بسرعة وفعالية ولكافة أركان النظام المالي والمصرفي والاقتصاد القومي ككل.

1 نور الدين زراري، مرجع سابق، ص 89.

[2] توماس ماير وآخرون، "النقود والبنوك والاقتصاد"، ترجمة: أحمد عبد الخالق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 562.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 115.

المبحث الثاني: ماهية البنك المركزي

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك المركزي

الفرع الأول: نشأة البنك المركزي

تعد البنوك المركزية حديثة النشأة نسبيا، وتعود بدايتها في البلدان الصناعية الكبرى إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر وقد جاءت نشأتها متأخرة نسبيا، عن نشأة البنوك التجارية لأن الظروف الاقتصادية والنقدية في ذلك الوقت لم تكن في حاجة لإنشاء بنوك مركزية بالمفهوم الحالي، حيث كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود بجانب تلقي الودائع وتقديم القروض والسلفيات.

فقد أدى البنوك التجارية في إصدار النقود - بدون ضوابط - في ذلك الوقت إلى احداث أزمات مالية ذات أثار سيئة على اقتصاديات تلك البلدان، مما أدى إلى قيامها بتكليف أحد البنوك التجارية القائمة أو بإنشاء بنك متخصص للقيام بعملية إصدار النقود حتى يمكن تجنب الأزمات المالية الناتجة عن الإصدار النقدي متعدد الجهات وغير القائم على ضوابط اقتصادية ومالية معينة وقد ظهرت حاجة أخرى لإنشاء بنوك مركزية وهي رغبة حكومات بعض الدول في الحصول على قروض من البنوك وبالتالي فضلت تلك الحكومات الاقتراض من بنك واحد يتمتع بمكانة معينة.[1]

وسيتم تناول نشوء البنوك المركزية فيما يلي:

- نشأتها قبل القرن العشرين.
- خلال القرن العشرين.

أولا: نشأة البنوك المركزية قبل القرن العشرين

لقد كانت نشأة البنوك المركزية متأخرة جدا بالنسبة لنشأة البنوك التجارية، فقد تأسس بنك " ريكس السويدي" عام 1668، وفي عام 1694 تأسس بنك إنجلترا، إلا أنه لم يمارس مهامه كبنك مركزي إلا في عام 1844 يقوم بمهمة الصيرفة المركزية.

ولقد تأسس بنك فرنسا عام 1800 وكذا تأسس بنك هولندا عام 1814 بعد انهيار بنك امستردام، وتأسس بنك النرويج وبنك الدنمارك الوطني، والبنك الوطني البلجيكي وبنك اسبانيا في السنوات 1817، 1818، 1850، 1856، على التوالي أما بنك الرايخ الألماني فقد تأسس عام 1776 بعد تأسيس الإمبراطورية الألمانية والبنك النمساوي عام 1878 وبنك اليابان عام 1882.[2]

وفي القرن التاسع عشر تم إنشاء البنوك المركزية في كل من البرتغال، رومانيا، بلغاريا، وصربيا وتركيا، جاو، مصر. وكل هذه البنوك تمتعت باحتكار لإصدار العملة الورقية كما كان هناك بنك مركزي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر يخضع للسلطة الفرنسية.

ثانيا: نشأة البنوك المركزية خلال القرن العشرين

ورغم أنه في نهاية القرن التاسع عشر تكاد تكون جميع دول أوروبا لها بنك مركزي إلا أن دول الشرق ماعدا القليل منها مثل اليابان، مصر، والعالم الجديد خلت البنوك

[1] أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص4.

[2] ضياء مجيد، "الإصلاح النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 242.

المركزية. فقد تم إنشاء البنك الاحتياطي الفدرالي في أمريكا 1918، وتأسس بنك كندا في نهاية عام 1934.

وعلى هذا الأساس استمر العمل في تأسيس البنوك المركزية خلال القرن العشرين و تميزت فترة بعد الحرب بظاهرة التأميم وسيطرت الحكومات على الحياة الاقتصادية داخل المجتمع وشهدت هذه الفترة إضاقة واسعة إلى قائمة البنوك المركزية وتوسيع السلطة العامة للبنوك المركزية القديمة، ويعتبر أهم حدث ساعد على إنشاء البنوك المركزية هو الذي قدمه المؤتمر المالي العالمي الذي انعقد في بروكسل عام 1920، وقد جاء في التقرير الختامي للمؤتمر القول " على كل الدول التي لم ينشأ فيها البنك المركزي لحد الآن عليها أن تبدأ بإنشاء بنك مركزي في أسرع وقت ممكن. ليس فقط من أجل تحقيق الاستقرار في نظامها النقدي والمصرفي، بل أيضا لتحقيق التعاون الدولي".[1]

حيث منذ ذلك الوقت جرى بوتيرة عالية تأسيس البنوك المركزية، كما هو الحال بالنسبة للبنك المركزي الجزائري الذي أنشأ سنة 1962.

الفرع الثاني: تعريف البنك المركزي

يمكن تعريف البنك المركزي على أنه مؤسسة نقدية عامة يحتل قمة الجهاز المصرفي، وهو الهيئة التي تتناول مهمة إصدار النقود القانونية ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، مما يترتب على السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي ويستند البنك المركزي في عمله على نظم اقتصادية وأحوال مصرفية و ظروف سياسية واجتماعية لابد لها أن تترك أثر على طبيعة وظائفه وماهية أهدافه ونوع وسائله، ويجب أن يكون البنك المركزي مملوكا للدولة، وفي البلدان التي يكون غير ذلك فإن الدولة تخضع لرقابتها، وقد قدم بعض الاقتصاديين تعاريف مختلقة للمصارف المركزية ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية ومن أهم التعاريف الشائعة للمصارف المركزية هي:[2]

- عرفت فيراسميث Vera Smith البنوك المركزية بأنها: " هي النظام المصرفي الذل يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على اصدار النقد". أكدت فيراسميث في تعريفها على وظيفة الاصدار النقدي.
- أما شاو W.Shaw وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه: "هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه". وعرفه A.Day بأنه: " الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي". ويلاحظ بأن داي اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.
- وجاء تعريف سايرز Sayers بأن البنك المركزي: "عضو أو جزأ من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة". وهذا التعريف تركز على وظيفة البنك المركزي كبنك للحكومة. وجاء تعريف ساموبلسون Samualson ليركز على وظيفة أخرى للمصارف باعتباره البنك المركزي

[1] سليمان بودياب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 1996، ص85.
[2] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 244.

"هو بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع التحكم في عرض النقود".

- ويرى جونس Jauncy قد عرف البنك المركزي أن "البنك الذي يعتبر المقاصة العملية الرئيسية له". ويتضح أن وظيفة اجراء التسويات بين حسابات البنوك هي الأساس.
- في حين عرف دي كوك Dekok البنوك المركزية بأنها: "هو البنك الذي يقنن و يحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة واحتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية و ادارة احتياطات الدولة من العملات الاجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الاوراق التجارية، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية و إنجاز أعمال المقاصة بين البنوك، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني و تحقيق أهداف السياسة النقدية". ويتضح أن تعريف دي كوك جاء جامعا شاملا لوظائف البنك المركزي على خلاف التعاريف الأخرى التي ركزت على وظيفة أو وظيفتين.[1]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنك المركزي

الفرع الأول: خصائص البنك المركزي وطبيعته

أولا: خصائص البنك المركزي

للبنك المركزي عدة خصائص نذكر منها:

1. البنك المركزي ليس بنك عادي: البنك المركزي ليس بنكا أو مؤسسة عادية، فمن ناحية مبدأ التدرج في الجهاز المصرفي تحتل هذه المؤسسة مركز الصدارة وقمة هذا الجهاز.
وعلاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية هي علاقة تدرج ورئاسة هذا ليمكنه من فرض رقابة على البنوك التجارية من خلال ماله من قدرة على خلق وإبطال النقود من ناحية والقدرة على التأثير في امكانية البنوك التجارية في خلق النقود والودائع من ناحية أخرى، ويمثل سلطة رقابية عليا على البنوك التجارية.
2. خاصية الوحدة: يتميز البنك المركزي بخاصية الوحدة أوو ما يسمى بمبدأ الوحدة، فالبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة، ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصرفية مع استقلال بعضها عن البعض الأخر.
ولكن لا يعترض على ذلك بأن هناك بعض البلدان تتبع نظام تعدد البنوك المركزية، ففي الولايات المتحدة

[1] زكريا الدوري، يسري السمرائي، "البنوك المركزية والسياسة النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص ص: 26-27.

يوجد حوالي 12 بنك للإصدار النقدي ولكن لا يعتبر تقسيما للعمل. ولا ينفي مبدأ وحدة البنك المركزي فجميع هذه البنوك تخضع لسلطة مركزية معينة هي " اتحاد هذه البنوك " التي تعتبر العنصر المركزي الذي يتخذ القرارات.

وحدة البنك المركزي لا تمنع من وجود فروع لهذا البنك في مختلف مناطق البلد لأن هذا لا يعتبر سوى تسهيلا لمهمة البنك المركزي في تأدية وظائفه ومحاولة الاقتراض من مراكز النقد والمال المنتشرة في إقليم الدولة، والتي ترتبط بعلاقات الرقابة والمعاملات مع البنك المركزي. [1]

3. إصدار النقود القانونية: وحدات النقد التي يصدرها البنك المركزي تتميز بالنسبة لغيرها من أنواع النقود "نقود الودائع" فهي نقود قانونية أي لها قوة إبرام غير محدودة لتسديد الديون، ووسيط للمبادلة مقبول من طرف الجميع، أن لها صفة عمومية، كما أنها نقود تتماثل في أشكالها العادية وجزئياتها وقيمتها الإسمية لا تتغير بتغير الزمن وإن كان هذا لا يمنع من تغير قيمتها النسبية للسلع، كما أنها تتميز بوحدة مصدرها بعكس نقود الودائع التي تتعدد أشكالها بتعدد مصدرها. [2]
4. هو مؤسسة عامة: البنك المركزي هو مؤسسة عامة واتجاه يسود أغلب اقتصاديات العالم، وهذا يعني ضرورة ملكية الدولة لهذا البنك سواء كان ذلك من حيث إصداره للنقود، أم من حيث تأثيره في خلق الودائع، وما يترتب على ذلك من نتائج متعلقة بالسياسة النقدية خاصة بالسياسة الاقتصادية عامة،

ومما يؤكد هذا الاتجاه أن البنك ليس هدفه تحقيق الربح بأقل تكلفة، بل يجب أن يختلف هدفه عن أهداف المشروعات الخاصة، وإلا أصبح يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني نظرا لما يتمتع به من مركز احتكاري في بعض عمليات النقود والائتمان "إصدار النقود" هذا المركز الاحتكاري ناتج عن مبدأ وحدة البنك.

فهدف البنك المركزي يجب أن يكون المصلحة العامة، وتنظيم نشاط النقود والائتمان وربطه بحاجة المعاملات والسياسة النقدية، بحيث إذا حقق أرباح فينظر إليها باعتبار نتائج جانبية وعارضة وليست هدفا في حد ذاتها.

5. الاستقلال المالي: من المنطقي أن تتفرغ عن هدف المصلحة العامة ضرورة اقتصار البنك المركزي على العمليات والشؤون المتعلقة بالإصدار والإشراف على الشؤون النقدية والائتمانية لاقتصاد البلد ككل، ومحاولة ابتعاده عن القيام بالعمليات النقدية العادية للبنوك التجارية، ونشير في هذا الصدد أنه بالنسبة للقانون الجزائري ينص قانون النقد والقرض "... أن البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ..." على سبيل المثال. [3]

ثانيا: طبيعة عمل البنك المركزي

تختلف طبيعة عمل البنك المركزي عن البنوك الأخرى من حيث ملكيته ومن حيث أهدافه ومن حيث طبيعة العمليات التي يؤديها وطبيعة المتعاملين معه.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية، القاهرة، 1998، ص 187.

[2] نفس المرجع، ص 192.

[3] زكريا الدوري، يسري السمرائي، مرجع سبق ذكره، ص30.

1. من حيث الملكية: البنك المركزي يكون عادة ملكا كاملا للحكومة ولكن قد يأخذ شكل شركة مساهمة تمتلك جزءا كبيرا من أسهمها وذلك لكي تضمن السيطرة عليه وحسن توجيهه وتسييره كذلك من أجل تحقيق الصالح العام لابد أن يكون للدولة تمثيلا كافيا في إدارته لضمان امكانية رسم لسياستها وتوجيهها.
2. من حيث الأهداف: كما نعلم أن هدف جل المؤسسات التجارية (البنوك التجارية) الأساسي هو تحقيق الربح على عكس هذه البنوك، فإن البنك المركزي يعتبر الربح هدفا ثانويا قد لا يسعى إلى تحقيقه لأنه يسعى إلى تحقيق أهاف قومية مثل وضع الأسس النقدية والمصرفية اللازمة لحماية الاقتصاد ومد الأسوق بالنقود المتناسبة مع احتياجاتها والسيطرة على كميتها، كما يسعى أيضا إلى تحقيق التنسيق بين مختلف البنوك التجارية الأخرى.
3. من حيث طبيعة العمليات: من المتفق عليه أن البنك المركزي لا يجب أن يمارس مختلف الأعمال التي تقوم بها البنوك من منح الائتمان وقبول الودائع لأن هذه الأعمال قد تؤثر على علاقة تلك البنوك وكذلك قد تؤثر على ممارسة مهمة الرقابة على الائتمان التي يضطلع بها.

ونجد المتعاملين الرئيسين مع البنك المركزي هم عادة من الهيئات العامة والبنوك التجارية وهذا ما جعله ينجح في تحقيق الهدف الرئيسي الذي قام من أجله.[1]

الفرع الثاني: أهداف ووظائف البنك المركزي

أصبحت الصيرفة المركزية فرعا مستقلا تماما عن الصيرفة العامة ومتميزة عن أهداف ووظائف وطبيعة عمل البنوك التجارية والمتخصصة والمؤسسات المصرفية والمالية الاخرى.

أولا: الأهداف

تتمثل فيما يلي: [2]

1. الإسهام في النشاط الاقتصادي بفعالية عن طريق تنفيذ سياسة نقدية بما يتلاءم مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، وذلك غي ظل الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المحيطية.
2. يعمل البنك المركزي على استقرار الجهاز المصرفي وسلامته من خلال تنفيذ سياسة ائتمانية ومن خلال الرقابة والإشراف على جميع المؤسسات المالية العاملة في الدولة.

ثانيا: الوظائف

يمكن إجمال وظائف البنك المركزي فيما يلي:

1. البنك المركزي بنك الإصدار: لأنه يقوم بتنظيم الإصدار النقدي للدولة.[3]
2. البنك المركزي بنك الحكومة ووكيلها ومستشارها المالي: لأنه يقوم بإدارة الأعمال المصرفية وخدمات الوكالة للحكومة، إضافة إلى إدارة حسابات الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة وتحصيل إيراداتها وتقديم تسهيلات ائتمانية، كذلك بيع وشراء

---

[1] درداء أسماء وآخرون، "دور البنك المركزي في تنظيم سياسة الصرف "، مذكرة ليسانس، فرع تسيير المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2007، ص 197.

[2] احمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[3] نعمة الله نجيب، "مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 204.

العملات الأجنبية لصالح الحكومة وإدارة السندات الحكومية وأذون الخزانة، مع تقديم بعض النصائح في كيفية علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة.[1]

3. إدارة سعر الصرف: وذلك من خلال إدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية والاحتفاظ بها وتوفيرها للدولة بغرض التجارة الدولية، مع العمل على استقرار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.[2]
4. الملجأ الأخير للبنوك التجارية من حيث مساندتها لمواجهة حالات التعثر أو احتمالات الإفلاس، بتقديم تسهيلات مالية لها بهدف استقرار الجهاز المصرفي وسلامته خاصة في أوقات الأزمات والطوارئ كما تحفزها على الاحتفاظ بنسب سيولة مستقرة.[3]
5. الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وذلك بوضع نسبة من الودائع لدى البنوك العاملة بصفة إلزامية لدى البنك المركزي كحد أدنى بغرض الاحتياط وكذا العمل على تنظيم الائتمان المصرفي وتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي بهدف ضمان توافق السياسة النقدية مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، وأيضا بهدف سلامة عمل الجهاز المصرفي واستقراره، إضافة إلى الرقابة على المؤسسات المالية والإشراف عليها.[4]

وقد اتضحت أهمية وظيفة الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية في السنوات الأخيرة، نظرا للتطورات النقدية على المستويين الإقليمي والعالمي.

المطلب الثالث: ميزانية البنك المركزي كسلطة نقدية

الفرع الأول: ميزانية البنك المركزي

تتألف ميزانية البنك المركزي من جانبين هما:

- جانب الأصول أو الموجودات ويضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي والقطاع الحكومي والمؤسسات المصرفية وتمثل الموجودات استخدامات أموال المصرف.
- جانب الخصوم أو المطلوبات يحتوي على حقوق الدائنين اتجاه موجودات المصرف وتمثل المطلوبات مصادر أموال المصرف.

ويمكن تصور ميزانية البنك المركزي في الجدول الافتراضي التالي:

[1] زينب حسين عوض الله، "اقتصاديات النقود والمال"، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 144.
[2] ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 257.
[3] محمود دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 215.
[4] صبحي تادريس قريصة، إسماعيل احمد الشناوي، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 243.

الجدول رقم (1): ميزانية البنك المركزي

الموجودات (الأصول)	المطلوبات (الخصوم)
1. الموجودات الأجنبية.	1- النقد الاحتياطي (الاحتياطي النقدي) أ. عملة في التداول. ب. ودائع المصارف التجارية لدى C.B ج. ودائع المؤسسات المالية الأخرى لدى C.B
2. حقوق على الحكومة.	2- الودائع الحكومية.
3. حقوق على المصارف التجارية.	3- المطلوبات الأجنبية.
4. حقوق على المؤسسات المالية الأخرى.	4- حسابات رأس المال.
5. موجودات أخرى.	5- المطلوبات الأخرى.

المصدر: رضا صاحب أبو حامد، "إدارة المصاريف مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2002، ص 69.

ويوضح هذا الجدول الافتراضي البنود التي يتضمنها جانبي الميزانية والتي سنناقشها كالآتي:

أولا: جانب الموجودات

وتعكس استثمارات أموال البنك المركزي وتتألف مما يلي:

1. الموجودات الأجنبية (استخدامات الأموال):
   - الذهب النقدي الذي تحتفظ به السلطات النقدية كغطاء للعملة أو ضمن موجوداتها المالية.
   - الودائع لدى المصارف الأجنبية.
   - حقوق السحب الخاصة.
   - مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.
2. الحقوق على الملكية: تشمل على استدانة الحكومة من البنك المركزي لتمويل مصروفاتها سواء عن طريق،
   - السلف المباشر.
   - إعادة خصم أوراقها المالية كالموجودات المالية الحكومية والأوراق النقدية التجارية.
3. الحقوق على المؤسسات المالية الأخرى: وتشمل على الائتمان المقدم من طرف البنك المركزي للبنوك المختصة أو ما تعرف أيضا ببنوك التنمية وبنوك الادخار.
4. الموجودات الأخرى: وتصف بقية الموجودات التي تندرج في البنود أعلاه مثل الموجودات الثابتة والصكوك قيد التحصيل، وبعد الرجوع إلى ميزانية البنك نستطيع تقدير العوامل المحددة للعملة المتداولة كجزء من عرض النقد، وربما أن أية ميزانية تقوم على أساس القيد المزدوج، ذلك ليتساوى جانبي الميزانية.

ثانيا: جانب المطلوبات

1. النقد الاحتياطي: ويمثل القاعدة النقدية (الأساس النقدي) أو ما يطلق عليه بالنقود ذات السيولة العالية، تتكون من العملة المصدرة والأوراق المالية المصكوكة المساعدة خارج الجهاز المصرفي مضاف إليها احتياطي المصرف النقدي وبمعنى آخر:

النقد الاحتياطي = الأساس النقدي للعملة المتداولة + احتياطات

ويستطيع البنك المركزي من خلال الاحتياط النقدي التحكم في سيولة المصارف التجارية وقابليتها الافتراضية وبالتالي في مقدارها على تغيير عرض النقود.

2. الودائع الحكومية: بما أن البنك المركزي يحصر تعامله مع الحكومة والمؤسسات المالية الوسيطة ولا يهتم في الغالب بعلاقته مع القطاع الخاص ولهذا فإنه لا يقبل ودائع الأفراد والمشروعات الخاصة، وبصفته الوكيل المالي للحكومة يعهد إليه حفظ حسابات الحكومة ودوائرها وقبول أموالها النقدية في الحسابات الجارية لديه.
3. المطلوبات الأجنبية: تتكون من التزامات البنك المركزي اتجاه العالم الخارجي وأهم فقراتها هي،
   - المخصص من حقوق السحب الخاصة.
   - حساب صندوق النقد الدولي.
   - أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.
4. حسابات رأس المال: وتعكس هذه الفقرة الموارد الذاتية للبنك المركزي وتتشمل على راس المال المدفوع والاحتياطات، والبنك المركزي لا يعتمد على رؤوس الأموال الخاصة في تأدية عملياته النقدية والمالية، فالقسم الأكبر من موارد الخارجية.
5. المطلوبات الأخرى: وتشمل على المطلوبات غير المصنفة في البنود أعلاه.[1]

ويمكن كتابة ميزانية البنك المركزي في صورة المعادلة التالية: الموجودات = المطلوبات.

وبما أن المطلوبات تشتمل على فقرات عديدة (ذكرت سابقا) فإن المعادلة الأساسية الأولى يمكن أن تكتب من جديد كما يلي:

الموجودات = العملة المتداولة+ ودائع المؤسسات + الودائع الحكومية + الالتزامات الأجنبية + حسابات راس المال + المطلوبات الأخرى.

يمارس مهامه على عدة مستويات كما يلي:

أولا: إدارة السياسة النقدية

حيث يمكن للبنك المركزي إدارة السياسة النقدية من خلال القيام بالمهام التالية:[2]

1. تحديد توجهات السياسة النقدية: بما أن تدخل البنك المركزي يكون حسب درجة استقلالية عن السلطة التنفيذية، فهذا يجعل مهامه تختلف حسب هذه الاستقلالية.
2. اختيار الوسائل الملائمة للسياسة النقدية: حيث أن هذه الوسائل يمكن أن تتعدد وفقا للهيكل المالي والوضع الاقتصادي للبلاد، منها وسيلة معدلات الفائدة التي شاع

[1] رضا صاحب أبو حامد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 71-72.
[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

استعمالها كونها تعتمد على آليات السوق من جهة ونظرا لتحرير رؤوس الأموال من جهة أخرى. وهذا على حساب وسائل أخرى.

3. تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية: تبعا لتطور الظرفية الاقتصادية وهي عملية دقيقة جدا وتجعل السلطة النقدية أحيانا في مواجهة السلطة التنفيذية.

ثانيا: استقلالية البنك المركزي

هناك مفهومان لاستقلالية البنك المركزي هما:[1]

1. يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وان كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية، إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلالا عنها.
2. يعني منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من جهة، ومن خلال منحه حرية التصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.

إن التحليل يقودنا إلى التفريق بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات، فالبنك يتمتع باستقلالية في تحديد أهدافه إذا تمتع البنك بحرية إدارة السياسة النقدية دون تحديد دقيق للأهداف، كما يمكن أن تكون له استقلالية إذا لم تكن الأهداف المحددة بالأسعار رقميا، أما استقلالية البنك المركزي في تحديد الأدوات فيمكن أن تتحقق عندما تكون له سلطة وحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه والعكس يجعله غير مثقل وكذلك عندما يلتزم بتمويل عجز الميزانية.

وعلى هذا الأساس فان الاستقلالية تقتضي حرية امتلاك البنك المركزي لقرار وضع وتنفيذ السياسة النقدية وطرح الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف.

ثالثا: مصداقية السياسة النقدية

تمثل ركيزة أساسية تساعد السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، وتعني التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ودون تهاون ولا تثبت مصداقية السياسة النقدية إلا عبر الزمن حيث يكرر البنك المركزي اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجهته نفس الظروف مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلا بتحقيق الهدف. ومما لا شك فيه أن اكتساب البنك للمصداقية يجعل الفعالية التي تتأثر بقراراته مثل الجهاز المصرفي تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع كما أن الاستقلالية تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وتسرع في تحقيق الأهداف الأمر الذي يعزز من مصداقيته.[2]

رابعا: شفافية السياسة النقدية

تعني اطلاع الجمهور بشكل واضح وفي أوقات منتظمة على توجهات وإجراءات السياسة النقدية لزيادة فعاليتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات اللازمة في هذا

---

[1] عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، "أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية حقيقة بين النظرية والتطبيق"، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات-كلية العلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14 – 15 ديسمبر 2004، ص 45.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الخصوص، وذلك لبناء قرارات سليمة فضلا عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

وفي الوقت الذي اتسمت فيه دائرة الاهتمام بالحوكمة المؤسسية واستقلالية البنك المركزي، فقد حظيت قضية "مساءلة" البنك المركزي بنفس الاهتمام أيضا فكلما تمتع البنك المركزي بالاستقلالية كلما زادت الحاجة على مساءلته على سياسته والنتائج المتمخضة عنها، أما الجهات التي يكون البنك مسؤولا أمامها هي متعددة منها البرلمان بصفته ممثلا للشعب، وسائل الإعلام والأسواق المالية، وذلك وفق الآلية والأسلوب الذي ينص عليه القانون.[1]

المبحث الثالث: إدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي

المطلب الأول: استراتيجيات السياسة النقدية

يعتمد البنك المركزي في إدارته لشؤون النقد والائتمان على عدة استراتيجيات يمكن عرضها على النحو التالي:

الفرع الأول: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي منذ نشأته استراتيجيات غير كاملة، ومازال حتى الآن يعاني، فالاستراتيجية الكاملة تحتوي على أهداف أولية ووسطية مع أدوات مناسبة لتلك الأهداف للوصول إلى الأهداف النهائية، كما يمكن مراقبتها والتنبؤ عليها بمؤشرات، وتصحيح انحرافاتها، إلا أن الاستراتيجية غير الكاملة تنقصها كل هذه المتطلبات المذكورة، وقد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة وهي:[2]

أولا: نظرية القرض التجاري

تقتضي بان تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها، أي قصيرة الأجل وتكون متناسبة مع حاجات التجارة، وتشتمل فقط الأوراق التجارية كالكمبيالة، فتح الاعتمادات والسندات التي لها خاصية التصفية الذاتية بالتحول إلى نقود بعد بيعها للمستهلك ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده.

ثانيا: مبدأ الاحتياطات الحرة *

---

[1] أمينة طوقان، "دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية"، مؤتمر حول مستجدات العمل المصرفي بسوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا، يومي 2-3 جويلية 2005، ص 111. عن الموقع: http://www.kantakji.com

[2] نورالدين زراري، مرجع سبق ذكره، ص 80.

* الاحتياطات الحرة: هي الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة لدى البنك المركزي واقتراضاتها من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض.

استخدم كدليل للسياسة النقدية لكنه لم يؤدي دوره كما ينبغي لأنه لم يتمتع بمواصفات تؤهله لان يكون مؤشرا هاما، وتعرض للانتقاد من طرف الاقتصاديين مثل: ملتون فريدمان، وران سميث، كارل برونز وألن ملزر.

ثالثا: أسعار الفائدة

استخدمت كهدف وسيط، حيث كان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة بهدف التأثير على أسعار الفائدة بالارتفاع أو الانخفاض وهي ليست بالمؤشر الجيد للسياسة النقدية.

الفرع الثاني: الاستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية

بعد فشل أسعار الفائدة كهدف وسيط، بدا التوجه إلى استخدام مجاميع الاحتياطي وتم اختيار هدف وسيط آخر هو هدف النمو خلال السنة، ومحاولة تصحيح الفرو قات بين التقديرات والواقع، واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية، وعن طريق التحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك، ويقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية، كما يقدرون سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون مناسب مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط،

لأن انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملا مشجعا لزيادة افتراضات البنوك، كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض تلك الافتراضات، لذلك فان ضبط معدل الفائدة يكون في خدمة الهدف الوسيط، ويكون إجمالي الاحتياطي وبالتالي عرض النقود في زيادة.

ولم تكن هذه الاستراتيجية ناجحة أيضا وقد تعرضت لعد انتقادات[1].

الشكل (1): استراتيجية السياسة النقدية الحديثة

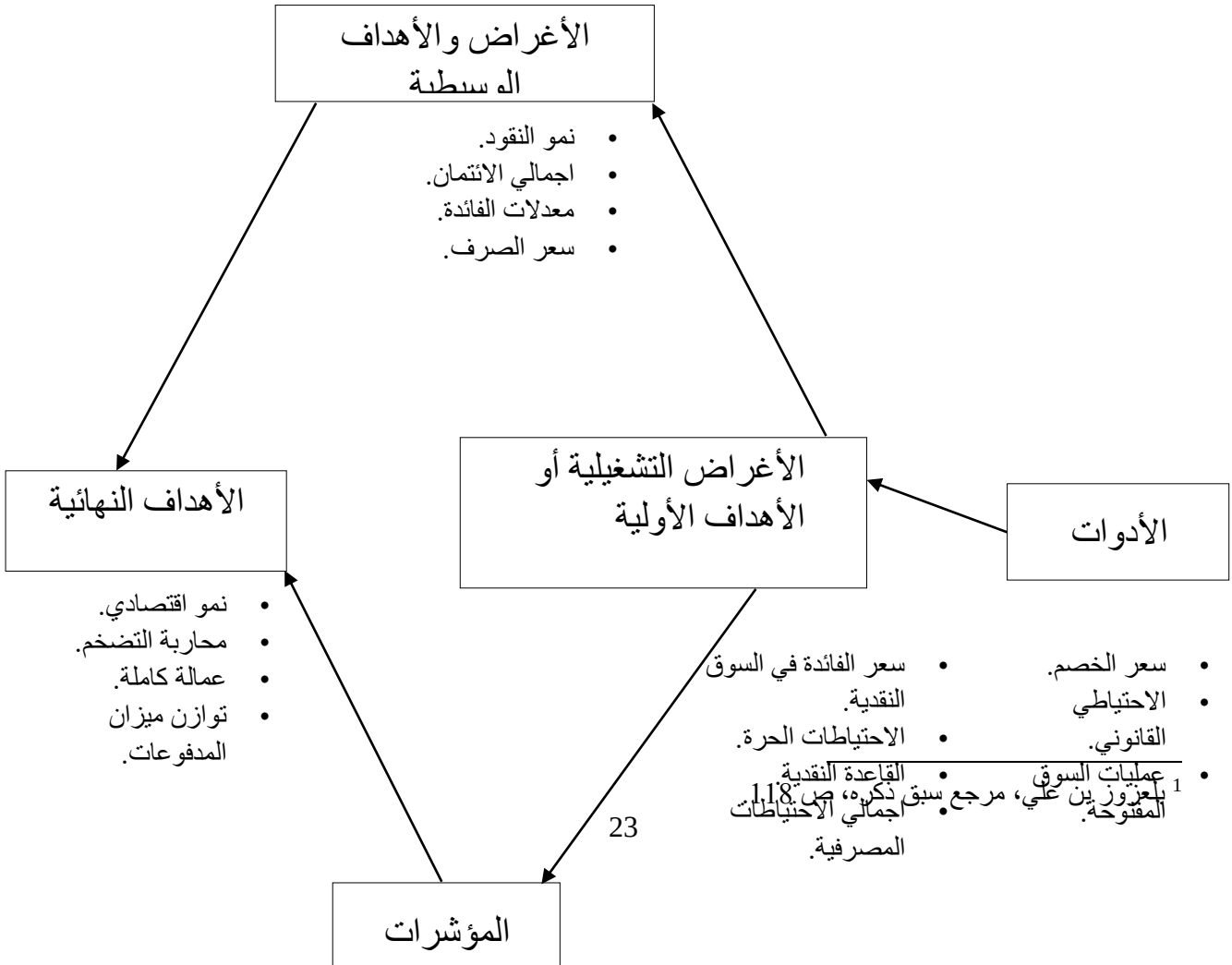

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

المصدر: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص123.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في حجم القوة الشرائية للمجتمع بغرض المساس بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية.

الفرع الأول: الأهداف الأولية

تمثل حلقة البداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، وهي تتكون من:[1]

أولا: مجمعات الاحتياطات النقدية.

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنوك المركزية، وتضم الاحتياطات الإجبارية والإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات المصرفية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة.

ولقد أثير الجدل الذي مازال قائما حول المجمعات النقدية، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في هذه المجاميع، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فان البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي.

ثانيا: ظروف سوق النقد

تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية* وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارسها البنك المركزي عليه رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى.

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل: معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

إن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة.

[1] باري سيجل، "النقود والبنوك والاقتصاد"، ترجمة عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1997، ص 294.

* معدل الأرصدة البنكية (سعر الفائدة على الأرصدة البنكية): هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم او اثنين بين البنوك.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة

تمثل المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل: مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية، وتستخدم السياسة النقدية الأهداف الوسيطة نظرا لفوائدها وهي:[1]

- يمكن للمصارف المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات المجمعات النقدية وسعر الصرف وسعر الصرف على معدلات الفائدة.
- تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن استراتيجية للسياسة النقدية.

أولا: معدل الفائدة كهدف وسيط

إن الكينزيين كانوا يتمنون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يهتم النقديون بها كثيرا بل بكمية النقود، ويضيفون انه عندما يجب الاهتمام بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي. إلا أن المستثمرين والعائلات هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة حيث أنها مهمة على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي وتوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة من أبرزها:

1. المعدلات الرئيسية: وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
2. معدلات السوق النقدية: وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول كسندات الخزينة.
3. معدلات السوق المالي (المعدلات طويلة الآجل): هي التي على أساسها تصدر السندات.
4. معدلات التوظيف قصير الأجل: كحسابات الدفاتر.
5. المعدلات المدينة: وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

وتتأثر كل هذه المعدلات بمعدل الفائدة الذي يقرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

ثانيا: معدل صرف النقد مقابل العملات الاخرى

إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد اتجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فانه يظهر العديد من العيوب لان أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فان الاختيار المدرك او غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة على الاقتصاد.

ثالثا: المجمعات النقدية

ترتكز هذه النظرية على المبررات التالية:

[1] صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 126-130.

1. إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي تقوم بتحديدها وحسبها ونشرها.
2. يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية بسهولة من قبل الجمهور. لكن نظرا لظهور الابتكارات المالية اصحب من الصعب تحديد المجمع النقدي وطرح الاشكال حول هل يلجا البنك المركزي إلى المجمع النقدي الضيق (M1) أو (M2) والمجمع النقدي الأوسع (M3) عند وجود ابتكارات مالية مستمرة. والتجارب بينت ان المجمع النقدي (M2) الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية معا.

رابعا: معايير اختيار الأهداف الوسيطة

عند اختيار الأهداف الوسيطة تؤخذ ثلاث معايير لها علاقة بالهدف الأولي، ولها أثار على الهدف النهائي وتجعله يفي بالغرض أكثر من غيره وهي:[1]

1. قابلية الهدف للقياس: وذلك لتكون الحسابات دقيقة ويبين لنا اتجاه سير السياسة النقدية نحو تحقيق الهدف النهائي أو خارج اتجاهها المحدد لها، وإتاحة البيانات يختلف من متغير لآخر فبيانات سعر الفائدة متاحة، أما بيانات الناتج الوطني تتاح بعد فترة قد تصل إلى ما بعد السنة كما هو الحال بالبلدان النامية مثل: الجزائر.
2. القدرة على التحكم في الهدف الوسيط: للتأكد من بناء الاستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها أن يجب أن يكون للبنك المركزي القدرة على التحكم في الهدف الوسيط والعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي ويمكن للبنك المركزي السيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، ولكن ليس سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا يمكنه السيطرة على توقعات التضخم.
3. إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: وذلك من خلال إمكانية التنبؤ بأثر الهدف الوسيط على الهدف النهائي، أو إمكانية توقع ذلك الأثر، والتجارب تبين الاتجاه إلى تفضيل التنبؤ بأثر العرض على الأهداف النهائية لأثر سعر الفائدة مما يؤيد أكثر استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

طالما إن السياسة النقدية ماهي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى إلى إدراك نفس أهدافها، ورغم ذلك يبقى لها أهداف خاصة تميزها عن غيرها من السياسات،[2] وهذه الأهداف ليست محل اتفاق من حيث عددها، ذلك أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع والتصنيف في هذه الأهداف وهي كالتالي:

أولا: استقرار المستوى العام للأسعار

حيث تسعى كل دولة إلى تلاقي التضخم ومكافحته، وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى

[1] احمد أبو الفتوح علي الناقة، "نظرية النقود والأسواق المالية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، 2001، ص 139.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 119-120.

الأسعار على اقل مستوى لها، وهذا يعني آن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريد مان في اللجنة الاقتصادية للكونغرس الأمريكي سنة 1959 بان التضخم هو ظاهرة نقدية، وانه من الصعوبة ضبط السعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وانه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكل التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود واستدل على ذلك بتجارب ألمانيا، ايطاليا، فرنسا، في أعقاب الحرب العالمية الثانية.[1]

ثانيا: العمالة الكاملة

تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول إلى العمالة الكاملة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة.

ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها "مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح بمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا من التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي".

ولمحاربة البطالة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية لزيادة الاستثمار وبالتالي زياد العمالة عن طريق تنمية الطلب الفعال وهذا يختلف من البلدان الرأسمالية المتقدمة الى البلدان المتخلفة، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة، فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار وتنخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم الدخل.[2]

ثالثا: تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني

يمكن للسياسة النقدية تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني، كما أنها تحافظ على النمو*، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، لذلك فان دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية.

رابعا: تحقيق توازن في ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه " سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلد آخر خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة، ويكون هذا الميزان في صالح الدولة عندما تكون استلاما ته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكثر من مدفوعا ته إلى الخارج "[3].

وبالنظر إلى دور السياسة النقدية في تقليل عجز ميزان المدفوعات يبرر من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم الذي سيجعل البنوك ترفع أسعار الفائدة وبالتالي يقل الإقبال على الائتمان، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، لان الطلب قد قل

---

[1] نور الدين زراري، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

* يجب التفرقة بين: النمو وهو معدل تغير الناتج الكلي الحقيقي، أما التنمية فهي التغير في هيكل الناتج وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي لتحسين معيشة الأفراد ككل.

[3] نور الدين زراري، مرجع سبق ذكره، ص 80.

على السلع المعروضة، وبالتالي تشجيع الصادرات. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب على توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة، مما يساهم في تخفيض عجز ميزان المدفوعات، ومع انخفاض الأسعار المحلية تنخفض معدلات التضخم، وهو ما يجعل السلع المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية.

كل هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، خاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم، إضافة إلى عوامل أخرى تؤدي رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.[1] مثل: تزايد الصادرات أو انخفاض الواردات، أسعار الفائدة الحقيقية أعلى في الداخل أو اقل في الخارج.

المطلب الثالث: أدوات ووسائل تطبيق السياسة النقدية

إن البنك المركزي بصفة المسؤول عن تسيير الكتلة النقدية يستخدم العديد من الأدوات بغية تحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية (إثبات الأسعار، العمالة الكاملة، النمو الاقتصادي، توازن ميزان المدفوعات). وبحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد ومن ثمة فأدوات السياسة النقدية هي الأدوات المتاحة للبنك المركزي والتي يستخدمها للتأثير على حجم وسائل الدفع بغرض تحقيق أهداف معينة.

الأدوات المتاحة أمام البنك المركزي تختلف من بلد لآخر وفقا لمرحلة التنمية التي يمر بها ووفقا للنظام السياسي والمؤسسي السائد كما أن أدوات السياسة النقدية قد تكون أدوات مباشرة أو غير مباشرة وفقا للأسلوب الذي يتبعه البنك المركزي.

الفرع الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها من التحكم المباشر والمحدد لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أو غيرها أن تمنحها، ومن التأثير على حجم الائتمان الموحد لقطاع معني أو أكثر وغالبا ما لا تلعب قوى العرض والطلب في السوق الدور الرئيسي في تحديد هذه الأدوات المباشرة ويصعب ايضا على البنوك التملص منها أو الالتفاف حولها.

ومن أهم صور هذه الأدوات المباشرة ما يلي:

أولا: سوق الائتمان

حيث يتحدد سقف الائتمان بالنسبة للجهاز المصرفي بصفة عامة ثم يعاد تحديده بالنسبة لكل بنك على حدا وفقا لمعايير متعددة، قد تكون نسبة من حجم تسهيلات البنك الائتمانية في تاريخ معين أو نسبة من حجم ودائعه أو أي معيار آخر يحدده البنك المركزي.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

ثانيا: نسبة السيولة القانونية
التي يتعين على البنوك الالتزام بها.
- حصص إعادة الخصم التي يسمح بها لكل منها على حدا.
- القرص التحكمي لأسعار الفائدة حيث عادة ما تفرض أسعار فائدة تميزية لتشجيع الائتمان.[1]

ثالثا: التسهيلات الائتمانية المباشرة
بمعنى توفير قدر معين من المستعملات الائتمانية للقطاعات المعينة كما في حالة الاعتماد المقررة للبنوك المتخصصة.

رابعا: تحديد الهامش
بالنسبة للاعتمادات التي تفتحها البنك التجارية لتمويل الأنشطة وبصفة خاصة تمويل شراء الأوراق المالية والعملات والهامش بمعنى النسبة التي يجب أن يوفرها العميل من قيمة الاعتماد المفتوح " يمتنع عن البنك فاتح الاعتماد أن يغطيها في نفس الوقت ".
خامسا: تقنين الائتمان
بمعنى تحديد حجم الائتمان الموجه لقطاع معني أو لغرض معني، كما يحدث غالبا عند الرغبة في الأخذ من الائتمان الموجه للاستهلاك بصفة عامة أو الحد من استهلاك لفئة معينة بالذات.
الفرع الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
تتميز الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية بأنها تمكن البنك المركزي في حجم الائتمان على المستوى الكلي وبصورة غير مباشرة وبأنها أكثر مراعاة لقوى العرض والطلب في الوقت وتسمح للبنوك بقدرة الحركة والمناورة ومن أهم صور الأدوات غير مباشرة ما يلي:
أولا: سعر الخصم
وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل توفير السيولة النقدية اللازمة للبنوك إما من خلال الاقراض المباشر أو من خلال إعادة الخصم أو شراء الورقة المالية التجارية المقدمة له من طرف البنوك وها السعر لينتهجه بواسطة البنك المركزي بناءا على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد بطريقة أعم بهدف تأثير مباشر لسعر الخصم الحدي للبنك المركزي على أسعار الفائدة السائدة في الوقت من ناحية وعليه كمية وسائل الدفع و إقبال البنوك على الخصم وما لديها من أوراق تجارية و تفسير حجم سيولتها و قدرتها على منح الائتمان من ناحية أخرى ونظرا لوجود عدة عوامل غير مباشرة للسياسة النقدية فإنها تحتاج من ثم إلى البنك المركزي كأداة غير تدخل أدوات أخرى مكملة لتحقيق فعالية أكثر.[2]
ثانيا: الاحتياطي الإجباري

[1] أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، " مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون سنة نشر، ص 115.
[2] غازي حسين غاية، "التضخم المالي"، دار الجيل باتنة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1996، ص 132.

الذي يتمثل في احتفاظ البنوك بنسبة معينة من الودائع التي بحوزتها لدى البنك المركزي كحد أدنى، هكذا كان الهدف من هذه الأداة في البداية حكاية الموزعين عند مخاطر تصرفات البنوك التجارية في خلق الائتمان.

حيث تؤدي زيادة هذه النسبة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان (كنتيجة انخفاض حجم السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية من ناحية وبسبب اضطرار البنوك لرفع أسعار الإقراض لتعويض التكلفة الناتجة عن أخذ فائدة عن هذا الاحتياط الإجباري من ناحية أخرى) بينما يؤدي تخفيض هذه النسبة إلى زيادة قدرة هذه البنوك على منح الائتمان بالطبع تغير هذه النسبة وفقا للظروف وأوضاع السوق النقدي بصفة خاصة والاقتصاد القومي بصفة عامة.

ثالثا: عمليات السوق المفتوح

تتمثل في دخول البنك المركزي مشتريا أو بائعا للأوراق المالية والتجارية و الأوراق المالية الحكومية في غالب الأمر في السوق النقدي، ذلك بهدف التأثير على سيولة السوق النقدي بصفة عامة والتأثير من خلاله على سيولة البنوك التجارية باعتبارها أهم الأطراف المتعاملة في السوق ومن يختلف في أن عمليات السوق المفتوحة من أداء سعر الخصم أو أدوات الاحتياطي الإجباري في الأخير تمارس تأثيرها على سيولة البنوك التجارية، الأمر الذي ينعكس على سيولة السوق النقدي واتساعه وتوافر الأداة المالية والتجارية القابلة للتداول فيه، واستعداد أطرافه للمشاركة الإيجابية و الفعالة في عملياته.[1]

خلاصة:

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

لقد تأخر ظهور البنوك المركزية واقتصر نشاطها على إصدار النقود وهو يساعد الدولة في التخفيف من أزماتها عن طريق سياسته النقدية بمراقبة عرض النقود والتحكم فيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة متبعة في ذلك مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للوصول للأهداف الرئيسية فيما يعرف بإدارة السياسة النقدية.

ولأن ثورة الاتصالات والمعلومات أدت إلى ظهور تغيرات جذرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي، وبالتالي ظهور خدمات مصرفية متطورة ومتنوعة عوضت بعض الخدمات التقليدية بخدمات الكترونية، تولدت عنها آثار وانعكاسات هامة على أداء البنك المركزي مما تطلب استحداث هذا الأخير حتى يتصف بالمعرفة والوعي لمعالجة كافة المشاكل التي تواجهه والتقليل منها وتجنبها مستقبلا، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

تمهيد:

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات في هذا العصر إلى ظهور تغييرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي ككل وبالتالي ظهور خدمات مصرفية متطورة ومتنوعة، وذلك بالاعتماد على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات من وسائل حديثة ومتطورة أدت إلى تعويض بعض أو جل الخدمات التقليدية بخدمات إلكترونية والتي سهلت على العملاء والشركات القيام بالمعاملات المصرفية بطريقة أسهل من الخدمات التقليدية، ولكن في المقابل وضعت الصيرفة الإلكترونية تحديات على مختلف الأطراف الذين يتعاملون بها نتيجة اعتمادها على تكنولوجيا جد متطورة في تقديم خدماتها وهذا ما سيتضح بكثير من الشرح في هذا الفصل وذلك بالتطرق إلى النقاط التالية:

- ماهية الصيرفة الإلكترونية.
- نظام عمل الصيرفة الإلكترونية.
- التحديات والعقبات التي تواجه الصيرفة الإلكترونية ودور البنك المركزي في مواجهتها.

المبحث الأول: الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية

المطلب الأول: عوامل ظهور الصيرفة الإلكترونية

الفرع الأول: تطور نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصال

أولا: مفهوم تكنولوجيا نظم المعلومات

وتشمل التعاريف التالية:[1]

[1] مجموعة مراجع أهمها:
- محمد إبراهيم منصور، "العولمة وتداعيانها على الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004، ص ص 45-46.

1. تعريف نظم المعلومات:
وهي "مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها والتي تعمل على جمع البيانات، معالجتها، تخزينها وتوزيعها".
كما تعرف "على أنها مجموعة من العناصر البشرية والآلية التي تعمل معا على تجميع البيانات، معالجتها وتحليلها من أجل إعطائها للباحثين وصانعي القرارات والمستفيدين الآخرين على شكل معلومات مناسبة ومفيدة".
2. تعريف تكنولوجيا المعلومات:
وهي "جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات بشكل الكتروني".
وتشمل تكنولوجيا المعلومات الحاسبة الآلية ووسائل الاتصال، شبكات الربط، أجهزة الفاكس وغيرها من المعدات.
3. كما يمكن تعريفها على "أنها انطلاقة واسعة من القدرات والمكونات والعناصر المختلفة في خزن ومعالجة البيانات واسترجاع وتوزيع المعلومات، فضلا عن دورها في تامين المعرفة المطلوبة التي هي صنيعة امتزاج النظم المحاسبية وشبكات الاتصال والمعرفة التكنولوجية".
وبالتالي فهي تختلف عن نظم المعلومات التي تمثل خدمة محسوبة تستخدم تكنولوجيا المعلومات وتستثمر إمكانياتها في دعم الإدارة بمختلف مستوياتها ونشاطاتها.
ومن خلال نظم المعلومات بأنماطها المختلفة تنجز عملية التكامل بين تكنولوجيا المعلومات ونشاطات المنظمة من اجل تحقيق الأهداف المختلفة لها.

ثانيا: مكونات تكنولوجيا نظم المعلومات
ويشتمل نظام المعلومات على خمسة عناصر أساسية تعمل بشكل مترابط لضمان عمل النظام بطريقة فعالة وهذه العناصر هي:[1]

1. الأفراد: ويمثلون مطلبا ضروريا للعمليات والإجراءات في نظم المعلومات ومن هؤلاء الأفراد ما يطلق عليه اسم المستخدمين النهائيين (*)، والذين من الممكن أن يكونوا محاسبين أو زبائن أو مديرين، كما يمكن أن يكونوا من الاختصاصيين الفنيين المسئولين عن تشغيل النظام وتطويره.
2. الأجهزة: والتي تشمل كافة أنواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في العمليات التي تمر بها البيانات والمعلومات.

- إبراهيم بختي، "التجارة الإلكترونية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2008، ص 15.

[1] مجموعة مراجع أهمها:
- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، "الصيرفة الإلكترونية"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 19-20
- أكاديمية الفيصل العالمية، " أساسيات تكنولوجيا المعلومات"، زمزم للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص1.
(*) المستخدمين النهائيين هم الذين يستخدمون النظام أو المعلومات التي ينتجها هذا النظام.

3. البرمجيات وتشمل كل من برامج نظم التشغيل " وهي برامج النظام التي توجه المكونات المادية للحاسب وتسيطر عليها " وبرامج التطبيق " وهي برامج توجه عمل الحاسب لأغراض محددة من قبل المستخدم النهائي " والغاية من البرمجيات هي تحويل البيانات إلى معلومات.
4. البيانات: وهي المواد الأولية لنظم المعلومات، كما أنها موارد ذات قيمة عالية في المنظمة لذا يجب أن تستثمر وتدار بشكل فعال لتحقيق الفائدة المرجوة منها، والبيانات هي مجموعة الحقائق الخام وقد تكون نصوصا أو أرقاما أو صورا أو أصواتا.
5. الشبكات: وتشمل تكنولوجيا الاتصالات والاتصالات بعيدة المدى ومختلف أنواع الشبكات مثل الانترنيت والشبكات الداخلية والشبكات الخارجية.

ثالثا: مزايا تكنولوجيا نظم المعلومات

من بين مزايا تكنولوجيا نظم المعلومات نذكر ما يلي: [1]

- تحسين أداء الخدمة وذلك من خلال تقديم خدمة ذات مستوى أفضل للعملاء ومثال ذلك استخدام آلات الصرف السريع في البنوك مما يتيح للعملاء السحب من أرصدتهم على مدار اليوم.
- ربط العملاء بالشركة وذلك من خلال جعل العملاء أكثر قربا وارتباطا بها، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدم لهم وكسب رضاهم عن خدماتها ومعرفة احتياجاتهم المستقبلية لمنح تحولهم إلى الشركات المنافسة.
- تلعب نظم المعلومات دورا في خلق وتطور المنتجات خاصة في بعض الصناعات.
- التعرف على الفرص واستغلالها باعتبار أن المنظمات تعيش في مناخ سريع ومتطور إلى جانب المنافسة الشديدة التي خلقتها ظاهرة العولمة.

ولقد تميز العمل المصرفي في هذا العصر بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية، إلى جانب رفع كفاءة وأداء الخدمة المصرفية بما يتماشى والتقدم المتسارع الذي مس الصناعة المصرفية في هذا العصر.

وفي هذا الإطار تسعى الدول المتقدمة لتكثيف استخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصال، وذلك لتحقيق هدف خفض من تكاليف العمليات المصرفية التي تتم داخل فرع البنك، بينما تتم العمليات الأخرى بواسطة القنوات الإلكترونية مثل: أجهزة الصراف الآلي.

كما ترتب على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل المصرفي تغييرات كثيرة أهمها:[2]

- انخفاض كلفة التشغيل.
- تزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.
- تزايد حجم المعاملات الاليكترونية عبر الحدود بين عملاء البنوك والشركات التجارية بواسطة التجارة الإلكترونية.
- تقديم خدمات لم تكن معروفة من قبل أجهزة الصراف الآلي.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] جابر السنوسي، "واقع وأفاق المصارف الاليكترونية في الدول العربية"، عن الموقع: www.bankofocd.com

- تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وظهور ما يعرف بالخدمات المنزلية المصرفية وظهور البنوك الإلكترونية.

الفرع الثاني: التجارة الإلكترونية

أولا: تعريف التجارة الإلكترونية

تمثل التجارة الإلكترونية واحدا من موضوعي ما يعرف بالاقتصاد الرقمي (التقني) حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين:

- تقنية المعلومات أو صناعة المعلومة في عصر الحوسبة والاتصال هي التي خلقت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الإلكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.
- التجارة الإلكترونية "هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الأنترنيت أو الأنظمة التقنية الشبيهة".[1]

ولقد فرضت التجارة الإلكترونية على البنوك تقديم خدمات مصرفية على شبكة الأنترنيت وظهر ما يسمى "بالنقود الإلكترونية "والتي أخذت عدة نماذج ولقد كان لذلك أهمية اقتصادية بالغة، ولكنها في نفس الوقت كان لها أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته في إدارة السياسة النقدية.[2]

ثانيا: مميزات التجارة الإلكترونية

ويمكن ذكرها فيما يلي:[3]

1. توافر زمني ومكاني: أي أن تعاملات التجارة الإلكترونية غير مقيدة سواء زمنيا أو مكانيا؛ فهي متاحة على مدار ساعات اليوم وفي أي مكان من العالم عكس الحال في التجارة التقليدية المقيدة زمنيا بساعات التعامل المعتادة في السوق، ومكانيا بموقع سوق التعامل.
2. الامتداد العالمي: وهذا راجع إلى الامتداد العالمي لمستخدمي شبكة الإنترنت التي يمكن أن تمتد إليهم تعاملات التجارة الإلكترونية بمختلف دول العالم، وتوفير تعاملات أكثر ملاءمة (من الناحية الزمنية والمكانية) وأكثر فاعلية من حيث عدد أكبر من التعاملات بأقل تكلفة ممكنة.
3. معايير كونية: تتصف التعاملات الإلكترونية بخضوعها للمعايير الكونية وهي المعايير المقبولة والمشتركة بين جميع الأمم حول العالم.
4. التفاعلية: تتصف التجارة الإلكترونية بوجود بيئة تعامل تفاعلية بين البائع والمشتري، فتقنيات الانترنت تتيح اتصال مزدوج الاتجاه بين أطراف التعامل عبر الشبكة ومن خلال نمط حواري بين البائع والمشتري.
5. الكثافة المعلوماتية: تشير الكثافة المعلوماتية إلى كمية المعلومات المتاحة لأطراف السوق (المشترون، البائعون، الوسطاء، محللي السوق) وفي هذا الصدد تتمتع

---

[1] عامر محمد محمود، "التجارة الإلكترونية "، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص12.

[2] أحمد بوراس، "العمليات المصرفية الإلكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية، صادرة عن مجلة دورية دولية محكمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11 ماي 2007، ص196.

[3] طارق طه، "التسويق بالأنترنيت والتجارة الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص ص: 339-341.

(*) التخاطب الشخصي هو عملية قيام المنظمة بتوجيه رسائل ترويجية لكل عميل بصورة شخصية أو فردية من خلال إمكانية تعديل تلك الرسالة، أما تفضيل المنتج فيعبر عن مدى قدرة المنظمة على تعديل طريقة تقديم الخدمة للعميل وفق للمواصفات التي يضعها هذا الأخير.

تعاملات التجارة الإلكترونية بكثافة معلوماتية أكبر من التجارة التقليدية ويرجع ذلك إلى تقنيات شبكة الانترنت التي أتاحت ضخ معلوماتي كثيف ومحدث لجميع أطراف التعامل الالكتروني، وبأقل تكلفة ممكنة، وهو ما لا يتوافر أيضا بنفس الكثافة أو التنوع أو الحداثة في تعاملات التجارة التقليدية.

6. التخاطب الشخصي: تتيح التجارة الإلكترونية لمنظمات الأعمال قدرات أعلى على القيام بالتخاطب الشخصي مع عملائها، وتفصيل المنتج لهم (*)، بصورة لا تتوافر بنفس الدرجة في التجارة التقليدية، وذلك من خلال التقنيات الاتصالية لشبكة الانترنت كالبريد الالكتروني e-mail.

ثالثا: تطبيقات التجارة الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية

تتم عمليات استخدام التجارة الإلكترونية في مجال البنوك بإتباع الخطوات التالية:

- ذهاب العميل لموقع البنك على الإنترنت.
- تعامل العميل مع حساباته على الانترنت (عن طريق إدخال الرقم الشخصي وكلمة السر).
- الحصول على خدمة الاستعلام عن أرصدة الحسابات.
- الحصول على خدمة كشوف ونشاط الحسابات.
- الحصول على خدمة التحويل بين الحسابات.
- خدمة السداد الالكتروني للكمبيالات المستحقة على العميل.
- خدمة المراسلات المصرفية.
- خدمة الاتصال والبريد الالكتروني.
- مغادرة التعامل الالكتروني.

المطلب الثاني: ماهية الصيرفة الإلكترونية

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية

قبل تقديم تعريف للصيرفة الإلكترونية يجب التفرقة بينها وبين المصارف أو البنوك الإلكترونية وهذا كما يلي:[1]

تعريف البنوك الإلكترونية:

يمكن إبراز المفهوم الشامل لها في أنها "عبارة عن بنوك تقدم خدمات مصرفية سواء كانت تقليدية أو مبتكرة، والتي يحتاجها العميل من خلال شبكة الإنترنت على مدار 24 ساعة كل أيام الأسبوع وذلك من خلال جهاز الحاسب الشخصي دون أي عوائق".

للصيرفة الإلكترونية مجموعة من التعاريف سيتم التطرق إلى أهمها:

- من خلال تعريف البنوك الإلكترونية يتضح أن الصيرفة الإلكترونية هي: "اتجاه البنوك نحو التوسع في إنشاء مقر لها عبر الإنترنت بدلا من إنشاء مقار ومباني جديدة وتقديم الخدمات البنكية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية، تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك، وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء".[2]

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، "إدارة العمليات المصرفية"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص:223-224.

[2] رحيم حسين، هواري معراج، "الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية"، مداخلة عن واقع وتحديات المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر، 2004، ص316.

- كما تم تعريف الصيرفة الإلكترونية على أنها "مجموعة التقنيات والأساليب المتطورة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية في العالم المتقدم والتي أدخلت في النظام المصرفي من أجل تسهيل العمليات المصرفية بين مختلف الأطراف الاقتصاديين والمتعاملين بشكل عام، كما تشمل الصيرفة الإلكترونية كل المعلومات المالية بين الأفراد والشركات سواء كانت اقتصادية أو مالية، ولأجل تحسين الربحية تسعى إلى تخفيف التكاليف ورفع جودة الخدمة المقدمة للعميل وابتكار أدوات أساسية بالاعتماد على شبكات الكمبيوتر والإنترنت"[1].
- الصيرفة الإلكترونية هي "إجراء العمليات المصرفية بطريقة إلكترونية أي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التمويل، حيث يكون الزبون هنا غير مجبر إلى التنقل إلى المصرف أو أحد فروعه إذ يمكنه من القيام ببعض العمليات المصرفية مع مصرفه وهو في منزله أو مكتبه"[2].

الفرع الثاني: مراحل تطور الصيرفة الإلكترونية

إن العمل الآلي في البنوك مر بمراحل عديدة حتى وصل إلى البنوك الإلكترونية، وهذه المراحل هي:[3]

1. مرحلة استخدام الآلات الميكانيكية المساعدة، وكانت استجابة طبيعية لزيادة حجم العمل اليدوي.
2. مرحلة استخدام آلات البطاقات المثقبة، وتعتبر الباب الرئيسي الذي قاد لمرحلة الآلات الإلكترونية، وفكرتها تقوم على استحداث وسيلة يتم بواسطتها اختزان البيانات والمعلومات على بطاقة مثقبة، ثم قراءة هذه البيانات وتشغيلها بواسطة آلة.
3. مرحلة استخدام الآلات شبكة الإلكترونية، وهي مرحلة تم فيها عمليات تطوير واسعة للآلات المساعدة بهدف تشغيلها إلكترونيا لزيادة سرعتها، ورفع طاقتها الإنتاجية.
4. مرحلة ظهور الحاسب الالكتروني، وهي أهم مراحل التحول الالكتروني والتي ظهر فيها الحاسب الآلي، وحدث تطور هائل في مكوناته من حيث السرعة، والحجم، والكفاءة، والسعة.
5. مرحلة ظهور البنوك الإلكترونية، يمكن تقسيم التطور الذي حدث إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي التي ظهرت بها آلات الصراف الآلي، ونقاط البيع، والكمبيوتر المنزلي، والبنك المحمول، والبنوك الهاتفية، وقد حققت هذه المرحلة العديد من الأهداف للبنوك أهمها خفض الضغط على الفروع، وتحسين الخدمة، وتخفيض التكاليف وزيادة الأرباح.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ظهور بنوك الانترنيت وهي أهم مرحلة من مراحل البنوك الإلكترونية، وبموجبها تم الانتقال من مرحلة البنوك التقليدية، التي لها واقع مادي ممثلا في فروع ومستندات، إلى وجود افتراضي على شبكة الانترنيت.

المرحلة الثالثة: وهي تلك المرحلة التي ظهرت بها توجهات الدمج ما بين قنوات تقديم الخدمة المصرفية المذكورة بالمرحلة الأولى، وتقنية الانترنيت المذكورة بالمرحلة الثانية.

---

[1] مغاوري شلبي، "البنك المحمول والنقود الإلكترونية"، مقال منشور على الانترنيت عن موقع: www.islam-onlin.net

[2] رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 316.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد الات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 36-37.

الفرع الثالث: مميزات الصيرفة الإلكترونية وعوامل نجاحها

أولا: مميزات الصيرفة الإلكترونية

للصيرفة الإلكترونية عدة مميزات نذكر منها:[1]

- المساهمة في ارتفاع حدة التنافس في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لحجم ونوعية تلك الخدمات.
- المساهمة في نجاح التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر والبرامج المعلوماتية.
- اتصاف هذه العمليات بالمرونة والسهولة والسرعة، مما يتيح دائرة التعامل بها داخل المؤسسات المصرفية والمالية أو غيرها، ومما يؤمن الحماية والتكامل بين المعلومات والخدمات المصرفية الإلكترونية.
- سهولة التواصل بين الداخل والخارج من خلال شبكة الاتصالات التكنولوجية المتطورة، مما يسمح بتخطي العقبات الجغرافية والزمنية في انجاز الصفقات المصرفية والتجارية والمالية بشكل عام.
- الاستفادة من المعلومات الجمة، المجمعة والمخزنة على شبكة الانترنيت العالمية مما يؤدي إلى تسهيل وتوسيع الاستثمارات في الداخل والخارج على حد سواء.
- أنها خدمات تتم عن بعد بدون وجود شخصي مباشر بين أطراف العلاقة المصرفية فهي خدمات عبر الحدود لا تعرف قيودا جغرافية.
- خفض تكلفة الخدمات المصرفية بالمقارنة مع الوسائل الأخرى، مما يساعد على التجارة الإلكترونية، وزيادة فرص إنشاء العلاقات التجارية الدولية دون الحاجة لفتح أسواق جديدة، وترويج الخدمات المصرفية واستقطاب العملاء وتسيير أعمالها وتلبية حاجاتها.
- تؤمن للمصارف وسائل جديدة للإعلان عن خدماتها المصرفية وإمداد العملاء بالمعلومات عن أرصدتهم وتوفير الخدمات الممكنة، كدفع الكمبيالات وإدارة الأرصدة المصرفية وتحويل الأموال الكترونيا.
- تخفيض نفقات المصارف لإجراء العمليات المصرفية، مما يوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصرف في المناطق البعيدة، إذ أن تكلفة إنشاء موقع للبنك على الانترنيت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يحتاجه هذا الفرع من بناء وأجهزة وصيانة وعنصر بشري متخصص وغيرها.
- توفير مزيد من فرص الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل.
- تسهيل إجراءات الأبحاث والدراسات، ووضع خطط جديدة وكشف العقبات ومعالجة المشاكل بسرعة وسهولة وأقل تكلفة.

ثانيا: عوامل نجاح الصيرفة الإلكترونية

إن إقامة نظام للصيرفة الإلكترونية يقتضي الالتزام بجملة من العوامل والتي هي بمثابة قواعد للعمل الالكتروني والتي تتمثل فيما يلي:[2]

[1] نادر عبد العزيز شافي، "المصارف والنقود الإلكترونية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص ص: 155-157.

[2] أحمد سفر، "العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص ص: 86-87.

- وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة وترتبط بالشبكة العالمية للأنترنيت وفقا لأسس مؤمنة، وأن يكون التأمين جزءا لا يتجزأ من تصميم الشبكة، وليس إضافة لها في مراحل لاحقة، ما قد يزيد من التكلفة زيادة كبيرة.
- وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة وجود تنسيق فيما بين المصارف وتتولى تحديد وتركيز المهام التي تصبح جزءا لا يتجزأ من الشبكة وإدارتها، وهي مهام مشغلي شبكات الاتصالات العامة (شبكة سويفت).
- وضع خطة متدرجة للبدء في إدخال خدمات مصرفية إلكترونية وفقا لأولويات تحددها خطة استراتيجية على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى البلاد ككل وتحديد موقع البلاد في خارطة التقدم في مجال المعلوماتية وفي الخارطة السياسية وتحالفها مع الدول الأخرى أن يتم اشراك جميع الأطراف ذات الاختصاص في وضع هذه الخطة.
- البدء في تنفيذ الخطة يستلزم تبني مشاريع استكشافية تمكن التحكم في نتائجها حيث يتم تفاعل جميع أطراف المجتمع ككل، كما تصاحب هذه المشاريع خطة تدريبية تغطي الجوانب التي تحتاج إليها الإطارات البشرية وتهدف هذه المشاريع إلى تقويم الإجراءات ووضع القوانين التي تحكم تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية على نطاق واسع كما أنها تقرب المفاهيم عمليا للأطراف المشتركة في تقديم الخدمات والاستفادة منها.
- البدء في وضع النظم القياسية (المعيارية) التي تتيح الربط وتبادل البيانات بين الجهات المشتركة ويوجد العديد من هذه النظم التي تحدد قوالب الرسائل المالية ونظم التأمين القياسية المفتوحة للقطاع المالي لتبنيه، وبالتالي إتاحة إمكانية الربط وتبادل البيانات على مستوى العالم ككل.
- تطوير التطبيقات المصرفية في المصارف وتوحيد هذا الجهد للاستفادة من الخبرات المتراكمة بين المصرفيين في المصارف ويتم التوحيد على مستويات مختلفة وفقا لخطة قادرة على تبني طرق قياسية للتطوير والمشاركة في توحيد التدريب وأهدافه.
- إنشاء الهيكل الإداري الذي يتولى التنسيق بين الأطراف المعنية على كل مستوى، مستوى البنك المركزي، مستوى مع البلدان ذات المصالح والأهداف المشتركة.

المطلب الثالث: العمليات المصرفية الإلكترونية

الفرع الأول: الأمان والإشراف على العمليات المصرفية الإلكترونية

ولكي تكون العمليات المصرفية الإلكترونية ناجحة يجب على البنوك بأن توفر الأمان والإشراف اللازمين من أجل تحقيق أهدافها وذلك كما يلي[1]:

أولا: الأمان على العمليات المصرفية الإلكترونية

تستلزم عملية الأمان على المصارف بأن تأخذ في اعتباراتها الاشتراطات التالية:

- يجب صياغة صور الأمان واستمراريتها وتحديد مزايا التحول لكل مستعملي النظم والتطبيقات المصرفية الإلكترونية، بما في ذلك كل العملاء والمستخدمين الداخليين في المصرف والمجهزين الخارجين للخدمة.
- لا بد على البنوك أن تضمن وجود أساليب تدقيق واضحة لكل المعاملات المصرفية الإلكترونية.

[1] أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 238-239.

- يجب على البنوك اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية سرية المعلومات الخاصة بالعمليات الإلكترونية، على أن تكون هذه الإجراءات متناسبة مع درجة أهمية المعلومات المطلوبة نقلها أو خزنها في قواعد البيانات.
- يجب تبويب البيانات والنظم المصرفية الإلكترونية بحسب درجة حساسيتها وأهميتها وحمايتها تبعا لذلك.
- لا بد من توفير أنواع الرقابة المادية الكافية للحيلولة دون الدخول غير المخول إلى جميع النظم الإلكترونية المهمة.
- يجب على البنوك من توافر الضوابط المناسبة للتحويل وكذلك من صلاحيات الدخول للنظم المصرفية الإلكترونية.
- يجب على البنوك أن تتخذ الإجراءات السليمة الخاصة بتحديد وفصل المسؤوليات والواجبات وقواعد البيانات والتطبيقات.

ثانيا: الإشراف على العمليات المصرفية الإلكترونية

ويكون الإشراف مجديا وملائما في حال تمت مراعاة ما يلي:

- يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا تصميم نظام إشراف إداري فعال فيما يخص المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية الإلكترونية، بما في ذلك تحديد كيفية وطرق المسائلة والمتابعة وأساليب الرقابة المحددة لإدارة هذه المخاطر.
- لا بد على مجلس الإدارة أو الإدارة العليا مراجعة الجوانب الأساسية لعمليات رقابة أمان المصرف، إلى جانب ذلك تبني عملية شاملة ومتواصلة بما في ذلك الإشراف على إدارة علاقات البنك وغير ذلك من أنواع الاعتماد على الأطراف الإلكترونية.
- يجب على البنوك اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحقق من هوية العملاء الذين تقدم لهم الخدمات عبر الأنترنيت وطبيعة تخويلهم، كما يجب عليهم استخدام طرق التحقق من المعاملات وأن تحدد كيفية المسائلة عن المعاملات المصرفية الإلكترونية.

الفرع الثاني: تنافس المصارف وأثر التكنولوجيا على الخدمات المصرفية الإلكترونية

أولا: تنافس المؤسسات المصرفية على الصيرفة الإلكترونية

بدأت المؤسسات المصرفية في السنوات الأخيرة تركز بشكل متزايد على النشطات المصرفية الإلكترونية وتقوم بتوفير الخدمات المالية عبر الوسائل الإلكترونية كالهاتف الأنترنيت وغيرها، ومقابل اتساع الخدمات المصرفية الإلكترونية تتسع معها دائرة المنافسة بين المؤسسات المصرفية من أجل تثبيت مركزها في السوق وزيادة أرباحها، وكذا المؤسسات الغير مصرفية كشركات الوساطة وغيرها التي أخذت توفر خدمات مالية متنوعة تشمل تقديم الفواتير الإلكترونية وتسديدها ، وما يزيد من حدة المنافسة هو طبيعة التكنولوجيا الإلكترونية التي تساهم في خفض التكاليف وتسريع تقديم الخدمات في كل مجالات التجارة الإلكترونية[1].

ثانيا: أثر التكنولوجيا على الخدمات المصرفية الإلكترونية

إن العوامل التكنولوجية تؤثر بشكل أو بآخر على الحركة المصرفية لا سيما في الوقت الحالي، حيث تشهد الاقتصاديات المعاصرة تطورات تكنولوجيا متسارعة انعكست بصورة واضحة على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية وخصوصا القطاع المصرفي، الذي

[1] عن الموقع: www.alexbande.com/nachra

انتشرت خدماته بأنواعها المختلفة بفعل الثورة التكنولوجية وظهور الصيرفة الإلكترونية، وهذه الأخيرة جعلت المصارف قادرة على إيصال خدماتها إلى زبائنها من خلال شبكات الصراف الآلي التي تربطها بهم، إلى جانب وسائل الدفع الإلكتروني التي تمكن الفرد من القيام بكل العمليات المصرفية التي يحتاجها من حسابه الجاري في المصرف ،وعلى هذا تعتبر التحولات التكنولوجية المتطورة من أهم المتغيرات التي أثرت على الأعمال المصرفية وساهمت إلى حد كبير في إظهار أشكالها الحالية[1].

وفي ضوء ذلك تحتم على المصارف أن تتسلح بأهم مقومات المنافسة التي تفرضها عليها التكنولوجيا ومخلفاتها، على أن يتم ذلك وفق خطة واضحة وتقنيات مناسبة للواقع الاقتصادي وهذا بالاستناد إلى النقاط التالية[2]:

- زيادة الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة من أجل إحداث التغيير المطلوب.
- تطوير وسائل الحماية والأمان الضرورية لضمان سلامة الأعمال المصرفية الإلكترونية.
- إنشاء علامة تجارية مميزة للخدمات المصرفية عبر الأنترنيت وذلك لاجتذاب الزبائن وتسهيل اتصالهم بالموقع عبر شبكة الأنترنيت.
- تهيئة وتدريب وتنمية المهارات البشرية وذلك نظرا لما توفره من مزايا عديدة كالسرعة والأمان.

المبحث الثاني: الإطار العملي للصيرفة الإلكترونية

المطلب الأول: وسائل تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية

الفرع الأول: الصيرفة من خلال الانترنيت والتلفزيون

أولا: من خلال الانترنيت

وهو القيام بالعمليات المصرفية من خلال شبكة الانترنيت، كالسماح للزبائن بالتعامل والاستعلام عن حساباتهم بأجهزتهم الشخصية في المنازل أو المكاتب، ويتم ذلك من خلال رقم سري خاص لكل زبون يستطيع تغييره متى شاء دون تدخل من المصرف، يستطيع بواسطته الدخول للنظام الالكتروني للمصرف والحصول على الخدمة التي يريدها، أو الاستفسار على آخر المعلومات التي ينشرها المصرف حول موضوع معين كأسعار العملات أو نسبة الفوائد على الودائع والقروض وغيرها.[3]

ومن بين أهم الخدمات المصرفية التي توفرها البنوك عبر الانترنيت ما يلي:[4]

- شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الاعلانية عن الخدمات المصرفية.
- امداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.
- كيفية إدارة المحافظ المالية.
- طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.
- تقديم طريقة دفع العملاء للكميات المسحوبة عليهم الكترونيا.

ثانيا: الصيرفة من خلال التلفزيون

---

[1] أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22-23.

[2] نفس المرجع، ص ص: 76-77.

[3] نادر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره، ص30.

[4] عبد الوهاب نعمون، "النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية واستراتيجية البنوك"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر، 2004، ص278.

لقد تم تطوير نظام التلفزيون ليصبح مراسلة بين المشترك ومقدمي خدمات الارسال، وهو ما يطلق عليه بالتلفزيون التخاطبي، بدأ هذا النوع بالانتشار في الدول المتقدمة، وبدأت العديد من المؤسسات في التحول لتقديم خدماتها بالمشاركة مع المؤسسات المالية.

ونظرا للسعة التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومات والصور، والتي تكون سرعة تراسل المنقولات فيها أكبر بـ 6 مرات التقليدية.

كما تعتبر الشاشات الضخمة التي تضعها البنوك المتطورة في عدة مناطق من الدول الكبرى للترويج بخدماتها من وسائل الصيرفة الإلكترونية.

الفرع الثاني: الصيرفة من خلال الصراف الآلي

من أهم وسائل الصيرفة الإلكترونية أجهزة الصراف الآلي، وهي تلك الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل عن البنك وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف.

لقد أصبحت هذه الأجهزة من المستلزمات اليومية في تنفيذ العمليات المصرفية الحديثة للأفراد.[1]

ومن أهم هذه الأجهزة نجد:

أولا: الموزع الآلي للأوراق (DAB)

وهو عبارة عن لآلة أوتوماتيكية تسمح للعميل بسحب مبلغ من المال دون الحاجة للجوء إلى فروع البنك وذلك باستخدام بطاقات الصرف الآلي التي هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة يصدرها البنك عليها شريط ممغنط ذو لون بني داكن يحمل معلومات ومعطيات، ولكل بطاقة رقم سري يعرفه حامله فقط.[2]

ثانيا: الشباك الآلي للأوراق (GAB)

وهي شبابيك أوتوماتيكية تمثل أحد منتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي، بحيث تقدم خدمات أكثر تعقيدا وتنوعا مثل: قبول ودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى آخر ويكون الشباك الآلي متصل بالكمبيوتر الرئيسي للبنك.[3]

ثالثا: نهائي نقطة البيع الإلكترونية (TPE)

تسمح هذه التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيده الخاص عن طريق التحويل الالكتروني من حساب المشتري إلى حساب التاجر باستخدام بطاقة العميل الائتمانية[4]، حيث يمررها موظف نقطة البيع على القارئ الالكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل، وهذه التقنية هي إحدى أهم أنواع الدفع الآلي في المجالات التجارية.[5]

الفرع الثالث: الصيرفة الإلكترونية من خلال الهاتف المصرفي والمحمول

[1] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] حسن شحادة الحسين، "العمليات المصرفية الإلكترونية"، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، بيروت، 2002، ص195.

[3] عبد الوهاب نعمون، مرجع سبق ذكره، ص274.

[4] حازم نعيم الصمادي، "المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص31.

[5] عبد الوهاب نعمون، مرجع سبق ذكره، ص275.

أولا: الصيرفة من خلال الهاتف المصرفي

مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم أنشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي وهي جزء من الخدمات المصرفية عن بعد والتي تمكن العميل من معرفة رصيده أو آخر الحركات على الحساب أو إجراء تحويل من حساب إلى حساب آخر.

وكل هذا لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم البنكية وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة، وتتطلب هذه الخدمة وجود شبكة تربط بين فروع البنك وتسهل للموظف المكلف بتقديم الخدمة الهاتفية إمكانية الوصول إلى بيانات العميل مباشرة من أي فرع من فروع البنك بحيث يقوم العميل بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة معينة من بنكه، وهذا يوفر على البنك الكثير من الوقت والخدمات والتكاليف مما يجعل العميل يشعر بالخصوصية مع البنك الذي يتعامل معه.[1]

ومن بين الخدمات التي يقدمها الهاتف المصرفي ما يلي:[2]

- سداد التزامات العميل.
- تحويلات مالية من حساب العميل المدفوعة لسداد الكمبيالات والفواتير عليه.
- الحصول على قرض أو فتح اعتماد مستندي.

ثانيا: الصيرفة من خلال الهاتف المحمول

إلى جانب استخدام الهاتف المصرفي فهناك انتشار واسع لاستخدام الهاتف الجوال حيث من المنتظر أن يصل عدد خطوط الهاتف المحمول المستخدم في نقل البيانات إلى 1.2 بليون جهاز، حيث تمتاز الخدمات المقدمة عبر الهاتف المحمول عن الهاتف المصرفي في إمكانية الاستعلام من البنك عن رصيد أو معرفة الوضع لتسوية الشيك أو غيره في أي وقت.[3]

المطلب الثاني: أطراف وأنظمة الصيرفة الإلكترونية

الفرع الأول: أطراف الصيرفة الإلكترونية

وتشمل: العملاء، البنوك التجارية، البنك المركزي.

أولا: عملاء البنوك التجارية

يعد عملاء البنوك التجارية الطرف الأهم في الصيرفة الإلكترونية الذين يتعاملون بأدواتها من خلال القنوات الإلكترونية ويعد الصراف الآلي من أهم القنوات الإلكترونية التي يستخدمها العملاء وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): توزيع القنوات الإلكترونية على أطراف الصيرفة

القناة الإلكترونية %	لاستخدام القناة %	للرغبة في استخدام القناة مستقبلا

[1] أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص115.

[2] نادر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره، ص72.

[3] آسيا سعدان، "تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة 8 ماي 1945، 2006، ص60.

		%
الصراف الآلي	%85	%98
البنك الخلوي	%02	%100
بنوك الانترنيت	%05	%100
البنك الفوري	%1.5	%100
البنك الآلي	%0.5	%100
البنك الناطق	%3.9	%88

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سبق ذكره، ص182.

يتضح من الجدول أعلاه أن 85% من الأفراد يستخدمون الصراف الآلي، 2% يستخدمون البنك الخلوي، بينما تقدر نسبة بنوك الانترنت بـ 5% وهذا الانخفاض راجع إلى نقص ثقافة استخدام التكنولوجيا من قبل الأفراد أو العملاء.

وهناك العديد من الطرق والوسائل التي يتعرف بموجبها العملاء على القنوات الإلكترونية التي يقدمها البنك من أهمها نجد:[1]

- الصحف: وذلك من خلال إعلان البنوك عن قنواتها الإلكترونية من خلال الصحف اليومية وغيرها.
- موقع البنك على الانترنت: حيث يتم التعرف على الخدمات التي تقدمها البنوك وطريقة الاستفادة منها.
- الإعلانات في الأماكن العامة التي ينتشر فيها الأفراد.

1. معوقات استخدام الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للعملاء: وتتمثل فيما يلي:[2]
   - عدم توفر الأمان والسرية على استخدام القنوات الإلكترونية.
   - قلة الثقة في استخدام الصيرفة الإلكترونية والقناعة بالتعامل مع الفروع مباشرة.
   - عدم توفر المهارات اللازمة لاستخدام الخدمة كعدم المعرفة باستخدام الانترنت.
   - عدم المعرفة بالخدمات الإلكترونية وبفوائد القنوات الإلكترونية.
   - وجود أعطال فنية تحول دون استخدام الصيرفة الإلكترونية وقت الحاجة إلى جانب وجود خدمات مصرفية لا يمكن تقديمها من خلال هذه القنوات مثل: الاعتماد المستندي وغيرها.
2. مزايا استخدام القنوات الإلكترونية بالنسبة للعملاء: وتتمثل أهمها فيما يلي:[3]
   - توفير الوقت والجهد.
   - خفض التكلفة.
   - سهولة الوصول إليها على مرار الساعة.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 179-183.
[2] "البنوك الإلكترونية"، عن موقع: www.arablaw.org/downlaod/e-banking.doc
[3] "معيقات التوسع في الصيرفة الإلكترونية 2009"، عن موقع: www.univ_chlef.dz

- الانتشار في الأماكن المتعددة.
- تعتبر أكثر أمانا إذا استخدمت كبديل على النقود.

ثانيا: البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية الطرف الثاني من أطراف التوسع في الصيرفة الإلكترونية، وهي المسؤولة عن توفير أدوات الصيرفة الإلكترونية.

1. معوقات التوسع في الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للبنوك التجارية:

1.1 المعوقات التنظيمية:

- عدم قناعة الإدارة بالجدوى الاقتصادية لتطبيق التكنولوجيا وبالذات الصيرفة الإلكترونية.
- عدم التوافق والانسجام بين استخدام الصيرفة الإلكترونية وأنظمة العمل الموجودة بالبنك.
- عدم وجود معرفة بالميزات والفوائد التي تحتويها الصيرفة الإلكترونية.

2.1 المعوقات المالية:

- ارتفاع تكاليف الاستثمار المالي.
- عدم تخصيص البنك مبلغ دوري لتجديد وتطوير الصيرفة الإلكترونية.

3.1 معوقات أخرى:

- عدم وجود قوانين تشجع البنوك على تبني الصيرفة الإلكترونية.
- عدم وجود تفضيل أو تمييز من قبل البنك المركزي للبنوك التي تتوسع في استخدام الصيرفة الإلكترونية.
- ازدياد المنافسة بين البنوك نتيجة استخدام التكنولوجيا المتطورة.

2. مزايا التوسع في استخدام الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للبنوك التجارية:

1.2 زيادة الأرباح: وذلك من خلال تخفيض النفقات وزيادة الحصة السوقية للبنك، وذلك من خلال القدرة على تقديم خدمات مصرفية إلكترونية متكاملة على مدار الساعة إلى جانب مراعاة السرية والأمان والدقة.

2.2 زيادة رضا العميل: من خلال تلبية احتياجاته في أي وقت وكذا وجود القنوات الإلكترونية التي تمكنه من الحصول على الخدمة المصرفية على مدار الساعة.

3.2 تخفيض التكاليف: من خلال تشجيع العملاء على استخدام القنوات الإلكترونية، وهذا نظرا لأن تكلفة الخدمة المصرفية من خلال الانترنت هي أقل بكثير من تكلفة الخدمة عن طريق الفرع.

ثالثا: البنوك المركزية

يعد البنك المركزي الجهة المشرفة والرقابية على أنشطة البنوك العاملة، ومن هنا فإنه يقوم بتنظيم هذه الأنشطة والاشراف عليها بما فيها أنشطة الصيرفة الإلكترونية ويتم هذا من خلال القوانين والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية والرقابية على البنوك، ومثل هذه القوانين والتشريعات تمثل الركيزة الأساسية لتطوير البنوك لأنشطتها المصرفية المعتمدة على الاستخدامات التكنولوجية والإلكترونية.[1]

[1] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سبق ذكره، ص196.

1. أنواع الجرائم المعلوماتية المصرفية: من أهم الجرائم ذات الأثر الكبير على القطاع المصرفي نذكر:[1]

1.1 جريمة احتيال المعلومات: وتعرف هذه الجريمة على أنها سلوك احتيالي أو خداعي مرتبط بالكمبيوتر يهدف الشخص بواسطته إلى كسب فائدة أو مصلحة مالية، وهذه الجريمة تتم من خلال التلاعب في البيانات التي يتم إدخالها في ذاكرة الكمبيوتر، أو التلاعب في البرامج وهذه تتطلب مهارة فنية عالية لا يجيدها سوى الاختصاصيين.

2.1 جريمة إتلاف برامج الكمبيوتر وبياناته: وهذه الجريمة تقوم على الاعتداءات المنطقية، وتستهدف التعرض لسلامة وامن الأنظمة المعلوماتية وسرية البيانات والمعلومات التي تتضمنها من خلال التلف السريع الذي يلحق بها جراء الفيروس ويكون الهدف من هذه الجرائم تكبيد المصارف خسائر ضخمة والإضرار بسمعتها المهنية.

3.1 جريمة الدودة المعلوماتية: وهو عبارة عن برنامج معلوماتي يمتاز بقدرته على التنقل عبر شبكات المعلومات بهدف إعاقة عملها والتشويش عليها، ومن أشهر هذه الفيروسات ما يسمى بدودة الانترنت والتي أطلقها طالب أمريكي يدعى " Robert Morris".

2. ومن جهة أخرى تعمل البنوك المركزية على تطوير البنية التحتية وهذا لتحسين أدائها وذلك من خلال:

1.2 إنشاء شبكة إلكترونية للمعلومات بالبنك المركزي تكون قناة اتصال مباشرة بين البنوك العامة وبين البنك المركزي.

2.2 إنشاء غرفة مقاصة إلكترونية لتطبيق نظم التسوية الاجمالية بين البنوك في الوقت الحقيقي.

3.2 ربط فروع البنك بمراكزها الرئيسية وربط المراكز الرئيسية للبنوك العاملة بشبكة معلومات البنك المركزي.[2]

الفرع الثاني: أنظمة الصيرفة الإلكترونية

تسهل أنظمة الصرف الإلكترونية عملية تقديم الخدمات للعملاء وسيتم فيما يلي ذكر أهمها وتتمثل في:

أولا: نظام خدمة الزبائن عبر الانترنت

يقوم هذا النظام على السماح للزبائن بالتعامل والاستعلام عن حساباتهم عبر شبكة الانترنيت الإلكترونية وذلك من خلال أجهزتهم الشخصية، ويتم ذلك من خلال رقم سري خاص لكل زبون وكلمة سر خاصة به، يستطيع أن يغيرها متى شاء دون تدخل المصرف، ويستطيع بواسطتها الدخول إلى النظام الالكتروني للمصرف والحصول على الخدمة التي يريدها.

ثانيا: نظام خدمة الصراف الآلي

يسمح هذا النظام للعميل باستخدام بطاقة مصرفية إلكترونية معينة للحصول على مبالغ نقدية أو كشف حساب من آلة الصراف الآلي المرتبطة بالمصرف، وهذه الأخيرة ذات

[1] "أمن المعلومات ماهيتها عناصرها واستراتيجياتها"، عن موقع: www.arablaw.org/downlaod/information-security.dog

[2] أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 175-176.

سعة محددة من العملات لذلك فهي تعتبر لخدمة الحالات الطارئة المحدودة من ناحية عدد المرات وكمية النقود، إذ أن نظام هذه الآلة يمنح تكرار الصرف من الرقم عينه في يوم واحد، ويحدد المبالغ النقدية الممكن سحبها بالاستناد إلى ظروف العميل وذلك حفاظا على وقته وتسهيلا لحاجته وحماية لأمواله في ذات الوقت.[1]

ثالثا: نظام خدمة سويتش (Switch)

يقوم هذا النظام على شبكة ربط إلكترونية بين فروع المصرف الواحد، بحيث يمكن العميل من السحب أو الإيداع في حسابه، كما هو الأمر بالنسبة للشيكات التي يمكن قبضها من أي فرع من فروع المصرف دون ضرورة الحضور إلى الفرع الموجود فيه حساب الساحب، كما يقوم هذا النظام على الربط الالكتروني بين المصارف المختلفة لإجراء عمليات التحويل فيما بينها، وتبادل الرسائل الإلكترونية عبر نظام مشفر، وعلى درجة عالية من الاتقان والحماية والامن.

رابعا: نظام خدمة سويفت (Swift)

هذا النظام هو عبارة عن شبكة عالمية تربط المصارف العالمية ببعضها البعض لإرسال واستقبال الرسائل المالية والغير مالية، تسهيلا لإجراءات العمليات المصرفية بين تلك المصارف في إطار نظام الكتروني متطور.

ويقوم نظام سويفت على إرسال وتوزيع الرسائل الإلكترونية بين المشتركين بشكل آمن ومؤكد في الوقت الفعلي الذي لا يتجاوز 10 ثوان حول العالم.[2]

المطلب الثالث: وسائل الدفع الإلكترونية

الفرع الأول: النقود والشيكات الإلكترونية

أولا: النقود الإلكترونية

1. تعريف النقود الإلكترونية:

اعتبر بعض الباحثين النقود الإلكترونية هي القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، ويتم تخزينها في جهاز الكتروني، ويمكن اعتبار هذه النقود أحد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهمات ووظائف النقود التقليدية.[3]

كما اعتبر البعض الآخر أن النقود الإلكترونية هي عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به في شكل رقمي (Digital Forme)، بحيث يكون متاح للتبادل الفوري في المعاملات.

ويجب أن تكون النقود الإلكترونية قابلة للنقل وللتداول وللاستيفاء وللتقسيم وللصمود أمام محاولات التزييف.

ويجب أن تتوفر في النقود الإلكترونية مواصفات أساسية أهمها:

- الفعالية، الأمان، وسهولة الاستعمال.
- القبول على نطاق واسع.
- عدم كشف هوية مستخدميها وتفاصيل عملياتهم.
- إمكانية تعدد وتنوع استخدامها كالتسويق والبيع والشراء عبر الأنترنيت.

[1] أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 156-157.
[2] ناذر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 74-75.
[3] نادر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره، ص83.

2. مزايا النقود الإلكترونية:

ومن جملة مزاياها نذكر:[1]

1.2 تكلفة تداولها زهيدة: أي أن تحويل النقود الإلكترونية عبر الانترنيت أو الشبكات الأخرى أرخص من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

2.2 لا تخضع للحدود: حيث يمكن تحويل النقود الإلكترونية من مكان لآخر في العالم وفي أي وقت وذلك لاعتمادها على الانترنيت التي لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية.

3.2 بسيطة وسهلة الاستخدام: تسهل النقود الإلكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملئ الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف.

4.2 تسرع عمليات الدفع: وذلك نظرا لعدم وجود وساطة بين حركة التعاملات المالية وتبادل المعلومات حيث أن المعاملات تتم فورا في الزمن الحقيقي.

5.2 تشجيع عمليات الدفع الآمنة: تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الإلكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة مما يجعل عمليات دفع النقود الإلكترونية أكثر أمان.

ثانيا: الشيكات الإلكترونية

1. تعريف الشيك الالكتروني:

وهو مكافئ للشيكات الورقية التقليدية وهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ويمكن التأكد من صحته الكترونيا، كما يتضمن ملفا الكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك وجهة صرفه بالإضافة إلى معلومات أخرى منها:[2]

تاريخ صرف الشيك وقيمته، المستفيد منه، رقم الحساب المحول إليه، كما يستخدم الشيك الالكتروني بشكل عام وفي العمليات البنكية والمصرفية بشكل خاص.

2. مزايا الشيك الالكتروني: أهم ما يميز الشيك الالكتروني ما يلي:[3]

- يوفر 50% من رسوم التشغيل مقارنة بالبطاقة البنكية، كما يتم تسوية المدفوعات من خلال الشيك الالكتروني في 48 ساعة فقط مقارنة بالشيك العادي التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال المقاصة.
- يقضي على المشاكل التي تواجهها الشيكات العادية كالضياع والتأخير.

الفرع الثاني: البطاقة البنكية والبطاقة الذكية

أولا: البطاقة البنكية

1. مفهوم البطاقة البنكية:

---

[1] منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، "النقود الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص14.

[2] عن الموقع الالكتروني: www.paybycheck.com/demo.html

[3] خولة فرحات، "أثر التجارة الإلكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم التجارة، تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص78.

تعرف البطاقة البنكية على أنها " بطاقة بلاستيكية ممغنطة تمكن حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الآلي، كما تمكنه أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون حاملا مبالغ كثيرة من الأموال، قد تتعرض للسرقة أو الضياع أو التلف، كما تتضمن البطاقة البنكية عدة بيانات: اسم البنك الذي أصدر البطاقة، اسم حاملها، رقم حساب حاملها، الرقم التسلسلي للبطاقة، مدة الصلاحية، نموذج التوقيع ".[1]

2. أنواع البطاقات البنكية:

1.2 البطاقات الائتمانية: وهي بطاقة أساسية مضمونة بودائع التوفير ذات فوائد حيث تستعمل لضمان الائتمان الذي توفره لحاملها، حيث لا تتيح للأفراد غير المؤهلين الحصول على البطاقة الائتمانية التقليدية، بسبب افتقارهم إلى ماضي ائتماني معروف، أو لأنهم مدرجون في شريحة ائتمانية متدنية بسبب المشكلات المالية، كما أنها تستعمل كأي بطاقة ائتمانية اعتيادية وتصنف البطاقة الائتمانية من بين أنواع البطاقات البنكية من حيث الاستخدام.[2]

ويمكن تقسيم هذا النوع بدوره إلى قسمين هما:[3]

أ- البطاقات الائتمانية المتجددة: يستخدم هذا النوع من البطاقات كأداة وفاء وائتمان في نفس الوقت، فهو يتيح لصاحبه الحصول على السلع والخدمات فور تقديمها والدفع الآجل لقيمتها وذلك للبنك المصدر لتلك البطاقة في حدود مبالغ معينة.

ب- البطاقات الائتمانية غير المتجددة: يستخدم هذا النوع من البطاقات كأداة وفاء وائتمان عن فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها ما بين البنك والعميل غالبا لا تتعدى الشهر، وتختلف عن سابقتها في أن السداد يجب أن يم بالكامل من قبل العميل خلال الشهر الذي تم فيه السحب.

2.2 البطاقات غير الائتمانية:

أ- البطاقة المدينة: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.[4]

ب- بطاقة الدفع مقدما: هي البطاقة التي يشتريها العميل ويدفع ثمنها سلفا، تقوم على أساس مبلغ محدد يمثل سقفا عاما لها ليتم التخفيض التدريجي لمبلغ البطاقة كلما تم استعمالها ولا تتيح لحاملها الاستفادة من أي ائتمان.[5]

ج- بطاقة أجهزة الصراف الآلي: وتسمى كذلك البطاقة الإلكترونية وهي مخصصة للقيام بالعمليات المصرفية الإلكترونية عبر أجهزة الصرف الآلي المحلي أو الدولي، وتستخدم أيضا في الشراء من التجار الذين لديهم آلة يدوية أو إلكترونية إضافة إلى عمليات السحب أو كشف الحساب أو غيرها من الأجهزة التي تقرأ الأشرطة

---

[1] أحمد محمد غنيم، "إدارة البنوك، المكتبة المصرفية"، الطبعة الأولى، مصر،2008، ص 99.

[2] خالد وهيب الراوي، "العمليات المصرفية الخارجية"، دار المناهج، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص31.

[3] نادر شعبان إبراهيم، "النقود البلاستيكية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص19.

[4] بسام نور، "فوائد وقيود التجارة الإلكترونية"، 2002، عن الموقع: www.c4arb.com

[5] نادر عبد العزيز شافي، "المصارف والنقود الإلكترونية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص 233.

الممغنطة، حيث يحصل العميل على الخدمة التي يريد بمجرد إدخال البطاقة في الجهاز وكتابة الرقم السري.[1]

الشكل رقم (2): أنواع البطاقات الإلكترونية

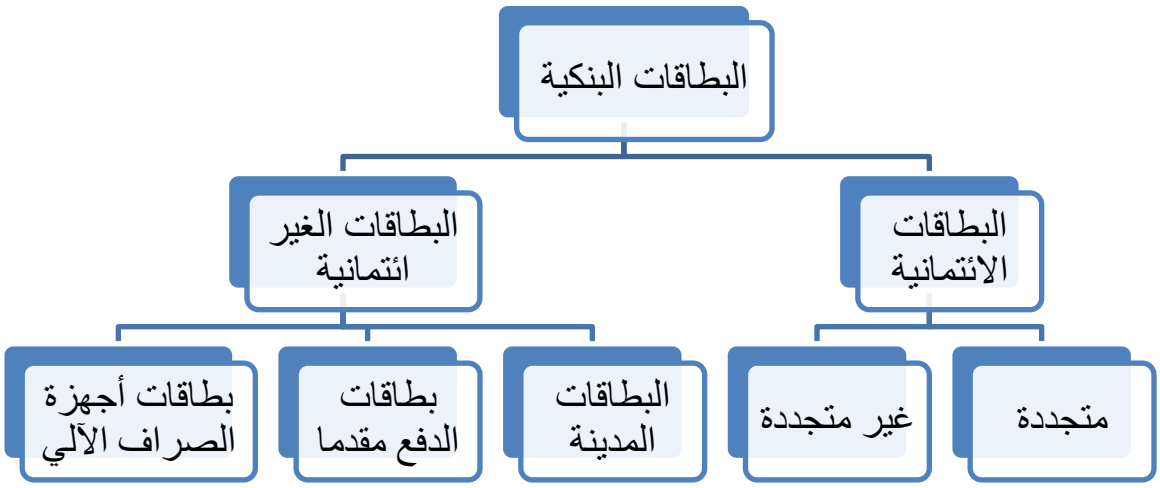

المصدر: نواف عبد الله أحمد باتو باره، "أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الرابع، الأردن، ديسمبر1998، ص 47.

ثانيا: البطاقة الذكية

1. تعريف البطاقة الذكية: هي بطاقة ائتمانية تفاعلية تحمل معها استشرافا لمستقبل للبطاقات البلاستيكية، غير أنه على الرغم من توافر التكنولوجيا اللازمة لإصدارها واستعمالها فإنها لم ترضى بعد بالإصدار والاستعمال على نطاق واسع، أما عن مضمونها فهذه البطاقة تتضمن قطعة دقيقة، أو شريط الكتر ومغناطيسي قابل للقراءة الكترونيا وبمقدوره التفاعل مع وحدات الصرف الآلي أو أية لآليات أخرى، ففي كل مرة يتم بها إجراء معاملة ما يتم تخفيض خط الائتمان المدان بمقدار المبلغ التعامل به وذلك من خلال ذاكرة البطاقة.[2]
2. مميزات البطاقة الذكية: [3]
   - المعلومات المخزنة في الشريحة يمكن حمايتها بوضع رقم سري.
   - كل بطاقة لها رقم خاص يميزها عن غيرها.
   - الشريحة محكمة ضد العبث والتلاعب.
   - البطاقة قابلة للتشفير.
   - قادرة على معالجة المعلومات وليس تخزينها فقط.
   - المعلومات والتطبيقات قابلة للتحديث بدون الحاجة لتبديل البطاقة.
   - لها القدرة على الاتصال بأجهزة الحاسب الآلي المخلفة عن طريق القارئات.
3. أنواع البطاقات الذكية:[4]

[1] جلال عابد الشورة، "وسائل الدفع الإلكترونية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006، ص33.
[2] Thyesen Christian and Kruse Mogens, "electronic money", Danimarks, National bank monetary revie, 1998, p3.
[3] إسماعيل سيساوي وآخرون، "الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة تبسة، دفعة 2010، ص 10.
[4] المرجع نفسه، ص ص: 9-10.

1.3 البطاقة التلامسية: وهي أشهر أنواع البطاقات الذكية شيوعا وينبغي وضعها في جهاز القراءة بحيث يحدث التلامس مباشرة على سطح الاتصال الذهنية في البطاقة حيث يحدث نقل الأوامر والبيانات عبر نقاط التلامس المادي الكهربائي.

2.3 البطاقة اللاتلامسية: وهذه البطاقة لا تتطلب التلامس مع جهاز القراءة وإنما تقريبها لمسافة معينة من جهاز القراءة وذلك لوجود هوائي في كل من البطاقة وجهاز القراءة.

3.3 البطاقات المزدوجة: هذا النوع من البطاقات ذات الاستخدامات المتعددة تجمع في تصميمها بين إمكانية التواصل مع القارئ عن بعد وعن طريق الملامسة الفعلية، تحتوي على ثماني دبابيس للاتصال بالقارئ وتحتوي أيضا على خاصية الهوائي للاتصال عبر موجات الراديو، تستخدم في القراءات ذات التلامس لإيداع المال وعديمة التلامس لدفع المبالغ المالية.

المبحث الثالث: مواجهة البنك المركزي لمخاطر الصيرفة الإلكترونية

المطلب الأول: إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية

الفرع الأول: المخاطر التي تواجه الصيرفة الإلكترونية

أولا: المخاطر الاحتيالية

لها عدة أوجه منها: تقليد وسائل استعمال الحساب أو تزوير معلومات مطابقة لتلك الموجودة في برنامج المعلومات أو تعديل طرق العمل الداخلية للبطاقات المصرفية أو بعض المعلومات بخصوص الأموال الإلكترونية الصحيحة بطريقة غير شرعية وهو ما يطلق عليها بمخاطر تبييض الأموال بواسطة العمليات الإلكترونية، إن احتيال الأفراد من أجل الحصول على معلومات خاصة بشخص ما أو جهة معينة بات منشرا خاصة في الآونة الأخيرة أين انتشر استخدام الانترنيت والحصول على البيانات الخاصة بطريقة جد سهلة وهذا يصعب من عملية مراقبة العملاء والحد من هذه التجاوزات.[1]

ثانيا: المخاطر القانونية

وتكون مخاطر قانونية عندما لا يحترم المصرف القواعد القانونية والتشريعات النافذة والأعراف المصرفية والتجارية، أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة، ففي حالة قيام البنوك بتوسيع النطاق الجغرافي لخدماتها عن طريق المعاملات الإلكترونية فهنا قد لا تكون لدى البنوك المعرفة الكاملة بالقوانين واللوائح المحلية المطبقة في بلد ما قبل أن تبدأ في تقديم خدماتها فيه سواء كان ذلك بترخيص أو بدونه، وفي حالة عدم وجود ترخيص مطلوب فإن البنك الافتراضي الذي يفقد الاتصال مع الجهة المشرفة في الدولة المضيفة له قد يجد أن الأمر أكثر صعوبة في البقاء على علم بالتغيرات التنظيمية ونتيجة لذلك فإن البنوك الافتراضية قد تنتهك بدون علم قوانين حماية

[1] موسى خليل متري، "القواعد الناظمة للصيرفة الإلكترونية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، 2002، ص205.

المستهلك بما في ذلك جميع البيانات والخصوصيات وإذ تفعل ذلك فإنها تعرض نفسها لخسائر عن طريق الدعوى القانونية أو الجرائم التي تجري ملاحقتها بسبب تنازع الاختصاص.[1]

ثالثا: المخاطر الاستراتيجية

إن التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي إلى ازدياد حدة التنافس بين المؤسسات المصرفية ذاتها من ناحية، وبينها وبين المؤسسات غير المصرفية من ناحية أخرى.

ونجد أن اختلاف طبيعة الاستراتيجيات المواكبة قد تعرض البنوك إلى مخاطر كبيرة في حالة عدم سلامة عمليات التخطيط والتنفيذ لاستراتيجية الصيرفة الإلكترونية، وعلى البنك المركزي التأكد من قيام البنوك العامة بدراسة وتقييم الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بخياراتها الاستراتيجية.

رابعا: المخاطر التشغيلية

تكون ذات مصادر متعددة من أهمها ما يرتبط بحقيقة أن الكثير من البنوك تعتمد طرف ثالث لإدارة البنية التحتية التكنولوجية المناسبة لدعم عمليات الصيرفة الإلكترونية، بحيث ترتبط أنظمته بأنظمة الطرف الثالث، لذلك يمكن أن تتعرض البنوك إلى أخطار على مستوى تشغيل العمليات في حالة كون أنظمة الصيرفة الإلكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب.

من هنا يتحتم على البنوك التأكد من مراقبة تلك العمليات والتحكم فيها بشكل منضبط، وعلى البنك المركزي متابعة وتقييم قدرة واستمرار البنوك العاملة في مراقبة تشغيل العمليات والتحكم فيها إضافة إلى الحفاظ على سرية وتكامل المعلومات، وتطوير أنظمة الحماية الملائمة، وإدارة الأنظمة الداخلية بما يتناسب والمعايير والقواعد المعمول بها دوليا بالنسبة للتأكد من هوية العملاء وشرعية التوقيع الالكتروني والتشفير وخلافه.[2]

خامسا: المخاطر التنظيمية

نظرا لأن المعاملات المصرفية الإلكترونية تسمح بتقديم الخدمات من أي مكان في العالم فإن هناك خطرا في أن تحاول البنوك التهرب من التنظيم والإشراف، لذا لابد من اتخاذ الإجراءات الازمة من أجل الحصول على ترخيص من أجل القيام بهذه الخدمات المصرفية. فالترخيص هو أساس هذا العمل، فالبنك المرخص له بالعمل خارج الحدود والذي يرغب في تقديم خدمات مصرفية إلكترونية وتلقي الودائع عليه إنشاء فروع تابعة له مرخص لها من الدولة التي يريد أن يقدم فيها خدماته المصرفية.[3]

---

[1] مجموعة مراجع أهمها:
-صالح نصولي، اندريا شايختر، "تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية"، مجلة التمويل والتنمية، صادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 3، سبتمبر 2002، ص51.
-موسى خليل متري، مرجع سبق ذكره، ص266.

[2] أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص176.

[3] كمال رزيق، علاش أحمد، "الخدمات البنكية الإلكترونية"، مجلة الحقيقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، العدد 6، ماي 2005، ص ص: 139-140.

من هنا يتعين على البنك المركزي التأكد من إطلاق البنوك لأنشطتها في ميدان الصيرفة الإلكترونية عبر حدود دولتها يتماشى تماما مع امتلاك تلك البنوك للأنظمة الملائمة لإدارة المخاطر وأيضا الخبرة الكافية لإدارة هذه المخاطر بفعالية كبيرة.

وفي المقابل فإنه يجب أن يتوفر لدى البنك المركزي أفراد ذوي خبرات ومهارات تكنولوجية ملائمة لاستيعاب طبيعة المخاطر والتحديات التي تصاحب أنشطة الصيرفة الإلكترونية وتطورات متسارعة في قنوات توزيعها.[1]

الفرع الثاني: مبادئ إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية

وتشمل إدارة المخاطر على التقييم، الرقابة والمتابعة وذلك على النحو التالي:

أولا: تقييم المخاطر: يشمل التقييم ما يلي:

- تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك ومدى تأثيرها عليه.
- وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.

ثانيا: الرقابة على التعرض للمخاطر: وتشمل هذه الرقابة المجالات التالية:

- تنفيذ سياسات وإجراءات التأمين.
- استمرار التقييم وتطوير الخدمات، ووضع ضوابط للحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر خارجية لتقديم الدعم الفني.
- احاطة العملاء عن العمليات المصرفية الإلكترونية وكيفية استخدامها.
- إعداد خطط الطوارئ.
- إعداد خطط الطوارئ البديلة في حالة إخفاق النظم عن أداء الخدمات.
- إبرام عقود بديلة مع مقدمي الدعم الفني الآخرين في حالة إخفاق المقدمين الأساسيين.

ثالثا: متابعة المخاطر: تتمثل فيما يلي:

- إجراء اختيارات دورية للنظم: يكون من ضمنها إجراء اختيار أماكن الاختراق الذي يهدف إلى تحديد وتعزيز تدفق البيانات، كذلك إجراء مراجعة دورية من خلال النظم للتأكد من فاعلية إجراءات التأمين والوقوف على مدى تنسيقها مع السياسات وإجراءات التأمين المقررة.
- إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية: تسهم المراجعة الداخلية والخارجية في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءات وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات متطورة والتزام البنك بها.

المطلب الثاني: كيفية مواجهة البنك المركزي لانتشار النقود الإلكترونية

الفرع الأول: أثر النقود الإلكترونية على السياسة النقدية

يتوقف تأثير النقود الإلكترونية على تطبيق السياسة النقدية على جانبين وهما جانب الطلب على احتياطات البنك وجانب العرض على احتياطات البنك

[1] أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص177.

أولا: تأثير النقود الإلكترونية من جانب الطلب [1]

ويمكن أن تنتج هذه التأثيرات سواء بسبب إحلال النقود الإلكترونية محل الودائع الاحتياطية، أو بسبب تخفيض طلب البنوك على الفوائض الناتجة عن عمليات المقاصة والتسوية، ومن المتصور أن عملية إحلال كثيفة جدا قد تعقد الإجراءات المستخدمة من جانب البنك المركزي لتحديد معدلات الفائدة في السوق النقدية ومع ذلك فنظرا لأنه يتوقع أن تحل النقود الإلكترونية غالبا محل النقود السائلة وليس الودائع فإنه من غير المحتمل أن تضطر البنوك المركزية لإحداث تصحيحات جوهرية في سياستها وأساليب عملها الحالية.

ثانيا: تأثير النقود الإلكترونية من جانب العرض [2]

ويتوقف هذا التأثير على حجم ميزانية البنك المركزي ومدى حلولها محل النقود السائلة حيث أن هذه الأخيرة تشكل المكون الأكبر في جانب خصوم البنك المركزي إلى حد بعيد وبالنظر للحجم المتواضع لعمليات السوق المفتوحة في الظروف العادية فإن ظهور ميزانية البنك المركزي لن يقود إلى نتائج هامة على مستوى السياسة النقدية.

ومن خلال الجانبين السابقين للعرض والطلب على احتياطات البنك المركزي تبرز النقاط التالية:

1. يتوقع البعض أن ما يحوزه البنك المركزي من عملات وودائع احتياطية للبنوك التجارية سيتلاشى في القرن الحالي مثلما حدث في القرن 20 لحيازة النقود السلعية، ومع هذا فإن السلطات النقدية ستظل تحدد مستوى الأسعار مادامت التسوية للضريبة وغيرها من الديون والالتزامات تتم باستخدام خصوم البنك المركزي.
2. حتى مع انخفاض طلب الجمهور على الاحتفاظ بخصوم البنك المركزي فان البنوك المركزية ستضل المصدر الوحيد لوحدات العملة الوطنية اللازمة لتسوية التزامات الضريبة وكذلك للتسوية النهائية بين ومؤسسات القطاع الخاص المتنافسة المصدرة للنقود الإلكترونية.

ومنه فأدوات التسوية والسياسة النقدية التي تمارسها البنوك المركزية ستبقى مستمرة في القرن 21 حتى مع غياب الطلب التقليدي على نقود البنك المركزي.

الفرع الثاني: إجراءات البنك المركزي لمواجهة ظاهرة انتشار النقود الإلكترونية

يقع على عاتق البنك المركزي مجموعة من المسؤوليات الجديدة من واقع اختصاصه القانوني باحتكار اصدار الأوراق النقدية والرقابة وتولي مسؤولية بنك الحكومة، ومن أبرز هذه المسؤوليات نذكر:[3]

- الحفاظ على سلامة نظم الدفع بما في ذلك الدفع الالكتروني والتأكد من فاعلية نظم التسوية والمقاصة الخاصة بالتعامل بالنقود الإلكترونية.

[1] جلال عايد الشورة، "وسائل الدفع الإلكترونية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 80.

[2] أحمد جمال الدين موسى، "النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية"، الجديد في التقنيات المصرفية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 173.

[3] أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 207-212.

- تقدير المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار الأسواق المالية أو أن تؤثر بالسلب على الثقة في نظم أو أدوات الدفع بما في ذلك وضع ومتابعة النظم الكفيلة بحماية المستهلكين من افلاس مصدري النقود الإلكترونية.
- وضع المعايير والمستويات التي يتعين إلزام مصدري النقود الإلكترونية باحترامها.
- التصدي للانعكاسات المترتبة على عالمية نظم الدفع الإلكترونية وما قد تقود إليه من آفاق ومخاطر بسبب طبيعتها الدولية.
- العمل على تقييد الاستخدام غير المشروع لوسائل الدفع الإلكترونية في الأنشطة غير المشروعة، وزيادة قدرة جهات الاختصاص على اصدار القوانين لمنع حركة الأموال المرتبطة بالأنشطة الاجرامية أو على الأقل كشفها وتعقبها، خاصة فيما يتعلق بجرائم غسيل الأموال والتهرب الضريبي.

المطلب الثالث: أساليب مواجهة تحديات الصيرفة الإلكترونية ومستقبل السياسة النقدية

نظرا لتحديات الصيرفة الإلكترونية وسرعة انتشار النقود الإلكترونية وغيرها من وسائل الدفع الحديثة وفي ظل هذه العراقيل وجدت البنوك المركزية صعوبة في إدارتها للسياسة النقدية وأصبح لزاما عليه ايجاد الحلول للحد من مخاطر التعامل الذي يفرضه الوضع الجديد أو التخفيف منه على الاقل وفق اجراءات السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي وذلك بالارتكاز على الأدوات التنظيمية الجديدة والتي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: أسلوب التطويع والتشريع

أولا: التطويع والمواكبة

حيث أصدر في 2001 كتاب عن مبادئ إدارة مخاطر المعاملات المصرفية والإلكترونية وهذا من قبل بنك التسويات الدولية حيث يوصي هدا الأخير بالاعتماد على الجوانب الرئيسية لعملية المراقبة والأمان والتي ينبغي أن تتضمن ما يلي:[1]

1. التحقق من هوية الزبون: حيث تضع البنوك قواعد لحماية الزبون من خلال أرقام مشفرة يصعب الحصول عليها كذلك التأكد من صحة البيانات المدرجة وذلك بالتعاقد على البيانات المرسلة عبر الشبكات، وهذا ما يقلل من عمليات التلاعب والتزوير.
2. ضمان الفصل بين المسؤوليات على نطاق نظم المعاملات المصرفية الإلكترونية وقواعد البيانات.
3. تحديد القانون المطبق على العقد في حالة حدوث نزاع.
4. يجب على جهات التنظيم والاشراف ضمان حصول موظفيها على الخبرة التكنولوجية المناسبة لتقييم التغيرات المحتملة من المخاطر التي قد تتطلب استثمارات كبيرة في التدريب ومجموعات البرامج الجاهزة والتكوين.

ومن هنا يهدف هذا الأسلوب الى كيفية تطويع الإطار الحالي لإدارة المخاطر ومواكبة المعاملات المصرفية الإلكترونية وهذا لا تأتي ثماره ونتائجه إلا في الآجل الطويل لأن الوضع يتطلب تطورا تكنولوجيا ووعيا مصرفيا وسياسة نقدية منسجمة.

ثانيا: التشريع والتقنين

[1] مجموعة مراجع أهمها:
- كمال رزيق، علاش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص141.
- محمود سحنون، "النقود الإلكترونية وأثرها على المصارف المركزية"، مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 9، مارس 2006، ص35.

تقتضي عملية الخدمة المصرفية الإلكترونية التصديق القانوني على هذه العمليات، وتتم عملية التصديق بإحدى الطرق التالية:

1. التوقيع الالكتروني: وذلك يكون عن طريق الإمضاء الآلي أو عن طريق التوقيع الرقمي.
2. الاثبات: ويتمثل في انشاء نظام مرن للإثبات يتعلق بالعمليات المصرفية الإلكترونية كما يقتضي إعادة التفكير في التعريفات والتراخيص للأدوات الضابطة الكترونيا مثل:

التعريف القانوني للبنك الافتراضي ومفهوم الحدود الوطنية للتعامل بواسطتها، حتى يصبح بالإمكان ضبط وضع السياسة النقدية الجديدة وبهذا تكون عملية إدارة الشيكات الإلكترونية والأوراق المالية والمصرفية ممكنة.

الفرع الثاني: أسلوب التنسيق والتكامل

ثانيا: التكامل، ويظهر من خلال:[1]

من أجل ضبط الحياة النقدية الجديدة عبر الحدود وخارجها يجب أن يتحقق نوع من الانسجام والتنسيق الدوليين في مجال المعاملات المصرفية الإلكترونية وهذا ما يعني تكثيف التعاون بين جهات الاشراف (البنوك المركزية) العابرة للحدود وهذا يتطلب تنسيق القوانين والممارسات محليا ودوليا سواء عبر الالتزام باتفاقية بازل* او عبر بنك التسويات الدولية.

إلا أن الواقع في عالمنا اليوم يطلعنا بمشاكل عديدة في هذا الصدد حيث لا زالت مشكلة الاختصاص القانوني تلقي بظلالها على المعاملات المالية والمصرفية الغير معلومة الحدود، لذلك فعلى كل بلد أن يقرر من له الاختصاص القضائي على المعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية التي تمس مواطنيه أو مؤسساته.

وبالرغم من هذا يبقى مشكل الانسجام والتعاون الدوليين أكثر المهام تثبيط لوضع السياسة النقدية الملائمة في مواجهة مخاطر الوضع النقدي والمصرفي الجديد من قبل البنوك المركزية.

ثانيا: التكامل

أمام عملية إدراج قضايا تكنولوجية المعلومات ومخاطر التشغيل لها في مجال المعاملات المصرفية والنقدية تتصاعد النداءات حول ضرورة توحيد الأحكام في التشريعات والقوانين من ناحية ورسم سياسة نقدية ناجعة من ناحية أخرى. إن تقييم الوضع الحالي من حيث السلامة والأمان يتطلب معرفة الخصوصية المتميزة للأدوات النقدية وأجهزة إدارتها ولهذا يتحتم على المشرفين فحص دقيق لكل المعاملات المصرفية الإلكترونية وفق برمجيات كفاءة لضبط المعاملات وتحديد الأدوات النقدية المناسبة وهذا في حد ذاته يعتبر تحديا قويا أمام الجهات المشرفة، وفي ظل تشتت الجهود الدولية وتناقضها في حالات كثيرة يصعب تحقيق التكامل والتوحيد في هذا المجال.

الفرع الثالث: الوضع الجديد لمستقبل السياسة النقدية

في ظل الوضع الجديد ينادي مدراء البنوك الأكثر تحفظا بمزايا الامتناع عن استعمال المشتقات النقدية الإلكترونية (النقود الإلكترونية) وهذا نظرا لأن التحديات المطروحة في الوضع الجديد لا تقتصر على جهات التنظيم والاشراف فقط لأن التعامل المصرفي

[1] كمال رزيق، علاش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص142.

(*) حيث وضعت اتفاقية بازل نموذج سمي لجنة بازل يهدف لحماية الأموال الإلكترونية وذلك من خلال تدقيق المحاسبة والمراقبة الداخلية المستمرة إلى جانب الفحص والتطويع المستمر لأجهزة الكمبيوتر والأنظمة المعلوماتية.

الالكتروني يؤدي بسرعة إلى تغيير المشهد المالي والمصرفي ويزيد من احتمالات تحركات رؤوس الأموال السريعة عبر الحدود ومنه فإن واضعي السياسات النقدية سيواجهون عددا من الاسئلة الصعبة كمخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف ومخاطر السوق وغيرها.

وفي هذا الحال يبقى الحل الوحيد في انتهاج التحليل القائم على " ماذا سيحدث لو " بدل " اعرف عميلك جيدا " وهذا التحليل يتفرق الى جهتين وهما:[1]

أولا: إن الثورة التكنولوجية وعلى الأخص التي تؤدي إلى التوسع في النقد الالكتروني يؤدي إلى التوسع في كل نواحي التقدم كممارسة الصيرفة الإلكترونية، وهذا الوضع يسفر عن انفصال في القرارات التي تتخذها الأسر والعائلات وكذا المنشآت والمؤسسات عن العمليات النقدية والمالية البحتة للبنك المركزي في ممارسته للسياسة النقدية، وهكذا تتعرض قدرته للخطر في التأثير على التضخم والنشاط الاقتصادي.

ثانيا: عند التوسع في المعاملات المصرفية الإلكترونية قد تتناقص تكاليف العمليات المالية بدرجة كبيرة مما يجعل القيام بالتدفقات الرأسمالية أكثر سهولة، الشيء الذي يؤدي الى احتمال القضاء على فعالية السياسة النقدية المحلية، ومن هنا فان أسلوب " بذلتين لبذلة واحدة " الذي سيفرض على التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل هو الحل الأنجع، بحيث سيزيد من تكلفة حركة رؤوس الأموال وبالتالي تباطئها. بحيث يرى أن هذا الإجراء يمكن أن يوفر مبرر الضبط للمعاملات المصرفية الإلكترونية ويعطي فرصة أخرى لجهات التنظيم والإشراف إلى أن تتطور أساليبه حسب ما تمليه الأوضاع الاقتصادية والنقدية الجديدة.

[1] محمد سحنون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 37-38.

خلاصة:

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول إن المعاملات المصرفية الإلكترونية توفر عددا من المزايا للعملاء وتتيح فرصا جديدة، وتزيد من تفاقم المخاطر والتحديات أمام المصارف، وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من العمل تم إنجازه عن طريق الأدوات التنظيمية الحديثة فإن المعاملات المصرفية الإلكترونية لا تزال تتطلب الكثير من الجهد لإقامة التنسيق وتحقيق التناغم على المستوى الدولي والمحلي للتقليل من مخاطر الوضع النقدي والمصرفي الجديد خاصة على الدول النامية.

ويفهم من هذا أن تأثير المعاملات المصرفية الإلكترونية على إدارة السياسة النقدية يضل الشغل الشاغل لجهات التنظيم والاشراف المتمثلة في البنك المركزي.

تمهيد:

يعتبر تطوير أنظمة الدفع وعصرنة المعاملات المصرفية أو معالجة المعلومات عن طريق الصيرفة الإلكترونية مجالا ذا أولوية في أي اقتصاد وهذا ما يفسر الأهمية الكبرى التي يليها النظام المصرفي الجزائري له، فالمؤسسات المصرفية الجزائرية تواجه اليوم تحديات منها تكثيف وتوسيع التعاون وتعميق التعامل المتبادل للدفع قدما بنظام المدفوعات المطبق.

وفي إطار بداية تجسيد نظام الدفع الشامل في الجزائر، يمكن التطرق في هذا الفصل إلى دراسة هذا النظام بالواقع حيث سيتم تقديم مدخل عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وإبراز واقع الصيرفة الإلكترونية في وكالة قالمة.

المبحث الأول: مستقبل المنظومة المصرفية في ظل التطورات الحديثة

المطلب الأول: تحديث النظام المصرفي الجزائري والعقبات التي تواجهه

الفرع الأول: تحديث النظام المصرفي الجزائري

وتتمثل فيما يلي:[1]

[1] إبراهيم بختي، "واقع وآفاق الانترنيت في الجزائر"، عن موقع: www.bakhtionline.org

أولا: هيكلة النظام المصرفي الجزائري

بالرغم من الديناميكية الجديدة التي شهدتها الساحة المصرفية الجزائرية منذ سنة 2007 إلا أنها لا تزال في مرحلتها الأولى سواء من حيث عدد الوكالات البنكية بحوالي 1250 وكالة وهي نسبة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمقاييس والمعدلات الدولية، أو من حيث نوعية الخدمات المقدمة.

إلى جانب آخر فقد قامت الحكومة الجزائرية بفتح ورشات واعتماد مشاريع في سياق الإصلاح البنكي والمصرفي الشامل وذلك يتمثل فيما يلي:

1. اعتماد نظام التسوية الإجمالية الفورية والتحويلات الخاصة بالمبالغ الكبرى والتي تفوق مليون دينار وهو نظام خاص بالتعاملات المرتبطة بالمؤسسات.
2. إطلاق نظام المقاصة الإلكترونية وطرح منتجات بنكية جديدة كبطاقة الدفع والائتمان والتي عممت مع سنة 2009.
3. اعتماد نظام الدفع الشامل للمدخرين الخواص وتوزيع أولي للبطاقات وبعث النظام النقدي الآلي مع تجهيز كافة الساحات الكبرى بأنظمة الدفع الآلي وكافة الخدمات المصرفية الإلكترونية.
4. تدعيم شبكة الربط فيما بين البنوك وبنك الجزائر وذلك لتأمين التعاملات المالية وتفعيل السوق المالي ما بين البنوك.
5. عصرنة شبكة البنوك الداخلية وتدعيم أنظمة المعلومات والاتصال لديها.

ثنيا: خطوات النهوض بالمصارف الجزائرية

لقد دأبت السلطات الجزائرية على اعتماد سياسة إصلاح متدرجة في المجال البنكي والمصرفي رغم الانتقادات التي وجهت لهذا القطاع الذي عانى من مشاكل هيكلية ترجع أساسا لعوامل متصلة بالسياسة المتبعة حيال القطاع، حيث ظل هامش حركة البنوك الجزائرية ضئيلا جدا، وكانت هذه الأخيرة تخضع لتسيير إداري رغم كون مسيري البنك ظلوا مسئولين جنائيا في حالات عديدة مرتبطة بالتسيير، هذا وقد ركزت الحكومة الجزائرية في السنوات 2004-2007 على عدة محاور ونقاط أساسية تتمثل أهمها في:

1. تطوير أنظمة الدفع واستحداث أنظمة إلكترونية تتماشى وعصرنة البنوك الجزائرية.
2. تطوير قواعد الحذر وفقا لاتفاق بازل 1 والاستعداد لتبني المبادئ المنصوص عليها من قبل بازل 2، وذلك من أجل ضمان السير الحسن للخدمة الإلكترونية وحماية حسابات العملاء من الجرائم الإلكترونية.
3. الاعتماد على أنظمة الدفع الحديثة مثل مشروع (ريتس) وهذا لمعالجة الصكوك بصورة آلية واختصار المدة الزمنية للتعاملات المالية والمصرفية وضمان المعالجة في الزمن الحقيقي وإعادة المصداقية لاستخدام الصك وتأمينه.

وبالرغم من الإجراءات التي تتبعها الجزائر للنهوض بالمنظومة المصرفية إلى الأفق إلا أن هذه الأخيرة لا تزال بعيدة عن الأهداف المنشودة، فقد صرح الخبير المالي الدكتور "كاميل ساري" بأن المنظومة المصرفية تسير وفق منطلق ممركز وإداري هذا وإلى جانب أن الإصلاح البنكي أهمل جانب تسيير الموارد وركز على عصرنة أنظمة الدفع وهذه الأخيرة لا تشمل كافة الجوانب الخاصة بالإصلاح، فالإصلاح يجب أن يكون شاملا

ويتضمن كافة الجوانب التي تؤهل البنوك بتقديم خدمات فعالة، وبهذا فعصرنة الأدوات غير كافية.

الفرع الثاني: آثار وتحديات الصيرفة الإلكترونية والبطاقات البنكية في الجزائر

أولا: تأثير الصيرفة الإلكترونية على النظام المصرفي الجزائري والاقتصاد ككل

1. تأثير الصيرفة الإلكترونية على النظام المصرفي الجزائري:

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى وهي تمنح عدة امتيازات مثل:[1]

- تخفيف النفقات التي تتحملها البنوك في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة والتواجد على الانترنيت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن وتقديم خدمات جيدة ومتنوعة وبتكلفة أقل إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية فضلا عن التعاملات بين البنوك والمبادلات الإلكترونية.
- إن استخدام الانترنيت في المصارف الجزائرية بشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج خدماتها والإعلان عن تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين والأطراف الأخرى المعنية بالأمر.
- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية وإقامة أنظمة دفع الكتروني تساهم في تطور أدائها وترقيتها.
- مواكبة البنوك الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية وهي تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي وتبحث عن جلب الاستثمار الأجنبي.

رغم كل هذه المميزات التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية إلا أنه يجب علينا عدم إغفال حجم المخاطر التي تتولد عن هذا النوع من الخدمات أن يتم اعتماده بشكل متسرع وغير واعي.

2. تأثير الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الجزائري ككل:

وكما أن للصيرفة الإلكترونية تأثير على المصارف الجزائرية فهي بالمقابل لها تأثيرات على الاقتصاد الجزائري وسيتم توضيح هذا في النقاط التالية:[2]

- تأثير الصيرفة على المؤسسة الاقتصادية: حيث تعمل على زيادة تحسين الإدارة واقتصاد الوقت والتكلفة والاستفادة من خدمات ذات جودة عالية وبأقل جهد.
- محاربة الاقتصاد الموازي: فقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة

[1] رشيد بوعافية، "الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة البليدة، 2005، ص ص: 162-164.

[2] كمال آيت زيان، حورية آيت زيان، "الصيرفة الإلكترونية في الجزائر"، المؤتمر العلمي الخامس حول مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 4-5 جويلية 2007، ص ص: 6-7.

الاقتصاد الموازي وتفشي الاكتناز، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع السوق الموازية وهذا الأمر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا ومن هنا فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية وإقامة نظم دفع إلكترونية يؤدي إلى دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك.

- إيجاد وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر: حيث أن أساس ظهور التجارة الإلكترونية يعود إلى فعالية الصيرفة الإلكترونية وانتشار وسائل الدفع الحديثة.
- بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر: حيث أن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يؤدي إلى دعم انطلاق مشاريع رقمية تنقل الاقتصاد من اقتصاد وطني آلي إلى رقمي.

ثانيا: العقبات التي تواجه الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

يمكن حصر العقبات التي تواجه الصيرفة الإلكترونية في الجزائر والتي شكلت حجر عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة فيما يلي:[1]

1. العقبات الثقافية:
   - نقص الثقة التي يضعها المواطنون في البنوك وكدليل على هذا وجود حجم كبير للحسابات الجارية في بريد الجزائر.
   - تحفظ الزبائن اتجاه البنوك بسبب صرامة موظفيها ونقص اللياقة عند توظيفهم.
   - ارتفاع نسبة الأمية داخل المجتمع الجزائري إضافة إلى جهلهم بالعمل المصرفي الالكتروني.
   - تفضيل الدفع نقدا في مختلف التعاملات التجارية من استعمال وسائل دفع أخرى ونقص العمليات الاشهارية والتسويقية.
2. العقبات التقنية: وتبرز أهمها فيما يلي:
   - رفض المواطنين للمعاملات المصرفية الإلكترونية بسبب رداءة الخدمة البنكية حيث تتعرض الموزعات الآلية للتعطل بشكل مستمر.
   - انعدام الابتكار في مجال البنوك والاعتماد على استيراد التكنولوجيا.
   - عدم التحكم استعمال الإعلام الآلي في البنوك.
3. العقبات التجارية:
   - انخفاض القدرة الشرائية للزبائن وهذا ما يجعل تكاليف معاملات الصيرفة الإلكترونية (كالبطاقات البنكية) مرتفعة.
   - قلة الاستثمارات في مجال الأعمال المصرفية الإلكترونية بسبب التكاليف الكبيرة مقابل ربحية غير مشجعة ومخاطر كبيرة.
4. العقبات القانونية:
   - عدم وجود نصوص قانونية صريحة تنظم النقود الإلكترونية.
   - السرقة والتزوير وعدم توفير حماية كافية للمستهلكين.
   - عدم وجود هيئات تضمن التحكم في مجال المعاملات الإلكترونية.

ثالثا: معيقات انتشار البطاقات البنكية في الجزائر

[1] "Modernisation des systèmes": http://www.bank-of-algeria.dz/

هناك مجموعة من العوامل التي تعتبر بمثابة معيقات انتشار البطاقات البنكية في الجزائر أهمها:[1]

- جهل المستهلك بالطبيعة الحقيقي لبطاقات الائتمان وفقدانه للثقة في النظام البنكي واتجاه كل ما يصدر عنه، خاصة بعد الفضائح التي هزت القطاع في السنوات الأخيرة، كفضيحة الخليفة.
- غياب الحملات التحسيسية والعمليات الاشهارية ففي الوقت الذي تطغى فيه الإعلانات السمعية البصرية الخاصة بالمواد الغذائية، لم يحدث وأن شاهدنا إشهارات مكثفة تمدح أو تعرف ببطاقات السحب والائتمان.
- لا يجب أن ننسى بأن نسبة الأمية في الجزائر تقارب 30%، وأنه ليس من النادر أن يطلب منك أحدهم في وكالات البنوك أو مصالح البريد أن تملأ له شيكه، فمن غير المعقول أن يطلعك نفس الشخص على رقمه السري أو أن يطلب منك أن تساعده في سحب نقوده من موزع آلي.
- عدم وجود تنوع كبير في الخدمات والمزايا التي توفره بطاقات الائتمان لمستعمليها والتعطل الشبه دائم للموزعات الآلية زاد الطين بله، والحد من خدمات محدودو في الأصل.
- إن البطاقات الصادرة عادة ما تكون أحادية النوع وموجهة من مجتمع مشكل من فئات تفصلها فروقات على مستويات متعددة.
- قلة انتشار أجهزة الدفع الإلكترونية TPE، وحتى التجار والباعة يبدون تخوفا من تحصيل مستحقاتهم بقبول بطاقات الائتمان كوسائل دفع.
- غياب هياكل وتقنيات تجارية كمراكز التسوق والتجارية الإلكترونية، يحد من مدى احتياج المستهلك لبطاقات الائتمان.

وتأسيسها لما سبق نجد أن البنوك الجزائرية بدأت في الفترة الأخيرة تستوعب أهمية الارتقاء بالخدمات التي تقدمها إن كانت بعيدة جدا عما يحدث في الساحة البنكية العالمية وذلك من خلال تحسين الخدمات الموجودة عن طريق استعمال أنظمة الدفع الجديدة، إلا أنها ما زالت تخطو بخطوات بطيئة جدا في تحقيق ذلك.

المطلب الثاني: تنمية الموارد البشرية وتطوير الخدمات البنكية في البنوك الجزائرية

إن الخطوات التي قامت بها الجزائر من أجل تحسين أداء عملياتها هو الاهتمام بالموارد البشرية وكيفية تنميتها إلى جانب تطوير خدماتها وهذا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الأول: تنمية الموارد البشرية في المنظومة المصرفية

وفي إطار تحسين أداء الخدمة المصرفية المقدمة للعميل عن طريق الخدمات المصرفية الإلكترونية أصبح من الضروري مراعاة جانب تنمية الكفاءات والقدرات البشرية من خلال تخصيص ميزانيات التدريب والتكوين للموظفين العاملين وكذا للأفراد الطالبين للخدمات المصرفية وهذا ما يعرف "بنشر الثقافة الإلكترونية".

[1] مصطفى دالع، "واقع البطاقات البنكية في الجزائر"، مقالة نشرت على موقع: www.ialamtic.com

وقد حاولت الجزائر منذ عدة سنوات مسايرة التغيرات العالمية لاسيما فيما يتعلق بترقية الموارد البشرية للبنوك ولهذا الغرض تم إنشاء مؤسسة للتكوين في 1995 وذلك تحت وصاية البنك المركزي الجزائري، وتتمثل مهامها في تكوين وتحسين إعادة تأهيل إطارات القطاع البنكي.

وكمبادرة قامت بعض البنوك الجزائرية بتكوين مواردها البشرية وهذا من أجل رفع مستوى البنوك من خلال تحسين أداء عملياتها مما يترك انطباع جيد لدى العملاء ومن بين البنوك التي اهتمت بهذا الجانب نذكر:[1]

أولا: بنك التنمية المحلية

عرف سنة 2004 اهتماما خاص بتكوين الموارد البشرية واتجه في مجمله نحو الإطارات البنكية، حيث أنه من بين 2218 مشارك نجد 1321 إطار متخصص.

ثانيا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

عرف تأطير الموارد البشرية ارتفاعا ملحوظا منذ بداية 2001 وقد تنوع هذا التأطير بين الداخلي والخارجي، ففي التكوين الداخلي سجل في سنة 2003 ارتفاعا كبيرا وغير مسبوق للتأهيل وحقق زيادة قدرها 1450 موظف.

أما التكوين الخارجي فقد ارتفع بمقدار 202 موظف وهذا سني 2002-2003، وبهذا نجد أن عدد المشاركين بصفة عامة قد ارتفع بنسبة تقدر بـ 67% وهو معدل مقبول إلى حد ما.

ثالثا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

فقد اتبع خطة استراتيجية لتنمية موارده البشرية تتمحور أساسا حول النقاط التالية:

- التكوينات التأهيلية وتتضمن التقنيات والأساليب الحديثة للإدارة وتحليل مخاطر القروض.
- تكوين الإطارات وتأهيلهم لاستخدام أدوات الإدارة وتسيير الموارد البشرية.
- تدريبات على التكنولوجيا الحديثة خاصة المقاصة الإلكترونية.

الفرع الثاني: تطوير الخدمات البنكية في البنوك الجزائرية

لقد قامت البنوك الجزائرية بتطوير خدماتها وذلك خلال إدخال تغييرات على أحد خصائصها الأساسية سواء الظاهرية أو الخارجية وقامت البنوك الجزائرية بإتباع هذه التقنية وذلك من حلال إدخال تغيير على دفاتر الإدخال التي تقدمها ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أهم البنوك التي حققت نجاحا من إتباع هذه التقنية، وذلك بهدف تدريب الصغار على الادخار في بداية حياتهم وزرع الثقافة البنكية فيهم مما يضمن له الحصول على متعاملين مستقبليين.

وقد حققت هذه الخدمة إقبالا كبيرا حيث سجلت نسبة نمو قدرها 18.35% وفي إطار تحول البنوك العمومية الجزائرية إلى بنوك السوق أصبح بإمكان أي بنك إصدار خدمات جديدة وتكييفها مع نشاط البنك أو الاحتفاظ بها على وضعيتها ويراعى عند استخدام الخدمات الجديدة جوانب عديدة من بينها نذكر:[2]

[1] آسيا سعدان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 138-139.

[2] آسيا سعدان، مرجع سابق، ص ص: 122-123.

أولا: صدق المعلومات المقدمة عن الخدمة البنكية

حيث يقوم البنك بحملات اشهارية عن الخدمات التي يقدمها وهذا الأمر يفرض عليه أن تكون المعلومات والبيانات المتعلقة بها صحيحة مما يعكس مصداقية البنك ويحافظ على صورته وسمعته في السوق وهذا يتم من خلال الإفصاح المالي.

ثانيا: القوانين والتعليمات الحكومية

وتتعلق بمدى احترام البنك للقوانين والتعليمات التي تنظم أعماله وعدم تعريض نفسه لمخالفات وعقوبات قد تهز وضعه في السوق.

المطلب الثالث: مشروع الجزائر الإلكترونية 2013

إن هذه الاستراتيجية تندرج ضمن الرؤيا الزمنية إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم.

الفرع الأول: تحديد الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم للحكومة

ستقوم كل من الحكومة والمؤسسات المصرفية الإلكترونية بإدخال طرق جديدة للتعامل والتبادل المبني بالتحديد على الوسائل الإلكترونية مما يستجوب إطارا تنظيميا جديدا ملائما ومتميزا يستند إلى النقاط التالية:[1]

- إعداد وتفعيل تنظيم خاص بالهوية الإلكترونية وحيدة للأفراد والشركات بالتوقيع الالكتروني.
- إعداد وتفعيل تنظيم خاص بالمبادلات الإلكترونية وبالصادقة عليها.
- وضع تنظيم خاص بحماية المعطيات الشخصية لضمان سرية وسلامة المعلومات الخاصة بالعملاء والشركات وحصر استعمالها على الإدارة المؤهلة فقط.
- وضع إطار تنظيمي وقانوني يساعد على تطوير خدمات مجتمع المعلومات.
- إصدار نصوص تنظيمية خاصة بالقانون المتضمن القواعد الخاصة المتعلقة بالوقاية من المخالفات المرتبطة بالخدمات الإلكترونية وكيفية محاربتها.
- ضرورة وضع سياسة نقدية إلكترونية تتماشى مع الأنظمة الجديدة والمتمثلة في الصيرفة الإلكترونية بحيث تستطيع من خلالها السياسة النقدية مواكبة التطورات والتغير معها بكل فعالية.

الفرع الثاني: تعميم استخدام التكنولوجيا لكامل الأفراد والرقابة على الأنظمة الحديثة

أولا: تعميم استخدام التكنولوجيا لكامل الأفراد

[1] يومية الحوار الجزائرية، القوانين وتعميم الانترنيت، عن موقع: www.elhiwaronline.com

وفي هذا الإطار عملت الجزائر من أجل نشر الثقافة الإلكترونية عبر كامل فئات المجتمع، عن طريق تعميم نفاذ الانترنيت حيث يجب توسيع استعمالها للاستفادة من الخدمات الإلكترونية ومن قاعدة المعارف والعلم الهائلة المتمثلة في الانترنيت.

ومن الأهداف التي ركزت عليها عملية تعميم النفاذ إلى الانترنيت النقاط التالية:[1]

- توفير حواسيب شخصية والتكوين المتميز لفائدة كل فئة من فئات المجتمع.
- توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاد إلى الانترنيت.

ثانيا: الرقابة على الأنظمة الحديثة للمصارف الجزائرية

يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك فالمنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب الجذب المستثمرين.[2]

الفرع الثالث: دفع تطوير الاقتصاد الرقمي وتوفير الموارد المالية لمشروع الجزائر الإلكترونية

أولا: دفع تطوير الاقتصاد الرقمي

فالبرغم من معاناة المنظومة المصرفية الجزائرية من نقائص في هذا المجال، إلا أنه من الممكن تفعيل خبرات ومهارات المؤسسات الجزائرية العاملة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتصديرها نحو الخارج.

ويكمن الهدف من هذا في تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال تطويرا مكثفا وهذا من خلال ما يلي:[3]

- مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات وهذا في إطار اعداد استراتيجية الجزائر الإلكترونية
- توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال نحو التصدير.

ثانيا: توفير الموارد المالية

حيث يستلزم تنفيذ استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 موارد مالية معتبرة تقدر بحوالي 4 مليار دولار، وهذه يستحيل توفيرها من مصدر واحد وبالتالي لابد من استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة استغلالا جيدا، إلى جانب أنه يجب أن تكون الإجراءات التشريعية أو التنظيمية مقرونة بتقييم مالي دقيق إلى أبعد حد ممكن، حيث يحدد برنامج ميزانية استراتيجية الجزائر الإلكترونية وفق المراحل التنفيذية المرتقبة، وسيتم عرضه سنويا الى غاية استكماله مع تدقيقه بصفة شاملة على مدى فترة 2009-2010.

سيحدث إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال تحولا كبيرا في سبيل تنظيمها وعملها، مما سيجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدمة المقدمة للعميل بشكل

[1] نفس المرجع.
[2] "الجزائر حكومة إلكترونية بحلول 2013"، عن موقع: www.menssat.com
[3] "الحكومة تقرر مراجعة مشروع الجزائر الإلكترونية 2013"، عن موقع: www.elkhabar.com/quotidien

أنسب وذلك من خلال وضع مختلف الخدمات على شبكة الانترنت وفي هذا الإطار تم وضع الاهداف التالية:[1]

- استكمال البنى الاساسية المعلوماتية.
- ضرورة الاهتمام بتنمية الكفاءات البشرية.
- تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة العملاء وكافة العاملين داخل المصارف.
- دعم تملك تكنولوجيا الإعلام والاتصال أضحى أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى المصارف وبالتالي تمكينها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها سوق أوسع وفائقة النشاط.

كما أن هذا يوفر مصادر دخل جديدة ويمكن من تحسين العلاقات مع الزبائن كما يساعد على تحقيق فاعلية أكبر بفضل استخدام نظم تسيير المعارف.

إلى جانب هذا يجب ارفاق تعزيز البنى التحتية وتعميم النفاذ الى تكنولوجيا الإعلام والاتصال الإجراءات ملموسة تملكها على جميع المستويات ولتحقيق هذا الهدف تم ادراج هدفين اخرين هما:

- اعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال التكنولوجيا.
- القاء التكنولوجيا بمختلف مجالاتها إلى جميع الفئات الاجتماعية وهذا في إطار نشر الثقافة الإلكترونية.

المبحث الثاني: مدخل إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أمام استحالة الدراسة على كامل البنوك التجارية الجزائرية فقد اقتصرت الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبالضبط على وكالة قالمة باعتبار هذا البنك من أنشط البنوك التجارية وأكبرها.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونشأته[2]

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

[1] "مشروع الجزائر الإلكترونية 2013"، عن موقع: www.mheet.com/show

[2] العديد من المراجع:
موقع البنك: www.badr-bank.net
مطبوعات ومنشورات البنك.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية تنتمي إلى القطاع العمومي أنشأ في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 106/82 لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية، الحرف اليدوية وكذلك الصناعات الزراعية وكغيره من المؤسسات الوطنية شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من التطورات منذ نشأته إلى يومنا هذا تمثلت في مختلف الإصلاحات التي أخضع لها القطاع البنكي في الجزائر بصفة عامة.

الفرع الثاني: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن تقسيم مراحل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى ثلاث مراحل أساسية هي:

1. المرحلة الأولى: 1982-1990

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري برأس مال قدره مليار دينار جزائري و140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، وخلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية، وهذا لمبدأ تخصص البنوك حيث كان بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة في إطار الإصلاحات العامة الاقتصادية، تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية عام 1989 إلى شركة مساهمة قدر رأس مالها 2200.000.000 دينار، مقسما إلى 2200 سهم بقيمة 1000.000 دينار للسهم.

2. المرحلة الثانية: 1991-1999

بموجب صدور قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الذي منح استقلالية للبنوك ونص على نهاية فترة تخصصها، وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والمصغرة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربط معه علاقات مميزة، وأصبح كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة المتمثلة في تقديم القروض وتشجيع عمليات الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي،

- حيث تم تطبيق نظام " SWIFT " لتطبيق عمليات التجارة الخارجية سنة 1991.
- إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات سنة 1992.
- إدخال عمليات الفحص السلكي للعمليات الشبكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي سنة 1996.
- إضافة إلى إدخال بطاقات السحب سنة 1998.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 1999 ارتفع رأسمال البنك ووصل إلى حد 33 مليار دينار.

3. المرحلة الثالثة: 2000-2002

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال تشجيع الاستثمارات، وجعل نشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق، في إطار التدخل في تمويل الاقتصاد ضمن التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر غير بنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسته الافتراضية، حيث رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في جميع

الميادين وفي نفس الوقت طور أداءه، وهذا مسايرة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة واستجابة لتطلعات العملاء والمستثمرين.

يضمن بنك الفلاحة والتنمية الريفية في يومنا حوالي 366 وكالة على كامل التراب الوطني منها 36 وكالة في الإنجاز و42 مديرية جهوية، ويقدر رأسماله بـ 33 مليار دينار، كما يشغل ما يقارب 7500 عامل ما بين إطار وموظف، ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلاته البشرية صنف هذا البنك من طرف مجلة البنوك (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية والمرتبة الثانية في المغرب العربي والتاسع في إفريقيا والرتبة 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف.

المطلب الثاني: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها، ومنح القروض والمساعدات من أجل تنمية مجموع قطاع الفلاحة وتطوير الأعمال الفلاحية والزراعية والصناعية.

فتستخدم وسائله الخاصة والوسائل التي تزوده بها الدولة لضمان تمويل هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله، وكذلك الهياكل والأعمال الزراعية والصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة.

يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالقرض، الصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله أو استخدامها ويشارك في جمع الادخار الوطني، كما يقدم المساعدة المالية للمهن الفلاحية والمهن الأخرى المرتبطة بالأعمال الفلاحية.

الفرع الثاني: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. بنك ودائع:
   يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص طبيعي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة.
2. بنك تنمية:
   يمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت للمدينين.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة قالمة-

يتمثل الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقالمة في:

الفرع الأول: إدارة الوكالة، والمتمثلة في:

1. المدير: ويمكن إجمال وظائفه فيما يلي:
   - يمثل البنك إزاء الغير.

- يعمل على توقيع وإبرام جميع العقود والمستندات والوثائق والمراسلات والاتفاقيات.
- يعين ويسرح المستخدمين الذين لا تتدخل سلطة أخرى في أمرهم.
- التسيير والإشراف والتنسيق بين مختلف المصالح الموجودة في الوكالة.

2. نائب المدير: تظهر مهامه بصفة جلية عند غياب المدير حيث ينوب عنه في ممارسة السلطة والمسئولية.
3. الأمانة العامة: وتقوم بالعمليات الإدارية المختلفة كالطبع، استقبال الملفات والبرقيات والإشراف على المكالمات الهاتفية والفاكسات، تلقي البريد الصادر والوارد ... إلخ. كما تقوم بالربط بين مختلف المصالح وكذلك تنظيم مواعيد المدير.

الفرع الثاني: مصالح الشباك الأمامي

يقصد بها المصالح التي تكون في الواجهة أي تتعامل مباشرة مع الزبون والذي يضم بدوره مصالح البنك الجالس ومصالح البنك الواقف وأخرى تابعة للشباك الخلفي.

1. مصالح الشباك الجالس:

يسمى البنك الحالي لأنه يوفر خدمة للزبائن أثناء القيام بالعمليات المصرفية وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخدمة تنفرد بتقديمها وكالات BADR دون غيرها من البنوك، وقد بدأ العمل بها فعليا سنة 2004 ويقتصر تقديم هذه الخدمة للعملاء ذوي الوزن الثقيل، من تجار مستثمرين ورجال أعمال، مؤسسات خاصة وعمومية... إلخ. ويضم المصالح التالية:

1.1. مصلحة الصندوق الرئيسي:

تعتبر هذه المصلحة الهامة داخل الوكالة حيث يقوم بعدة مهام أهمها:

- تمويل المصالح المختصة بخدمة الزبائن من خلال تأمين السيولة التي يطلبها العملاء وذلك بصفة يومية.
- عملية سحب النقود.
- عملية الدفع على شكل نقود أو حساب جاري حيث يتم اللجوء إلى مصلحة الصندوق عندما يكون الإيداع أو السحب يتجاوز قيمة 100 ألف دينار جزائري.

2.1. مصلحة الخدمات الحرة:

يقصد بها الخدمات التي يخدم فيها الزبون نفسه دون اللجوء إلى الموظفين وذلك من خلال توفير آلات ووسائل تكنولوجية، فالموزع الآلي للأوراق النقدية (DAB)، وشباك الدفع الآلي (GAB)، والاطلاع على الحسابات والسحب من خلال هذه الخدمة، ويمكن للزبون الاطلاع على حسابه ذاتيا وكذلك سحب كشف لحسابه من خلال جهاز كمبيوتر مزود بآلة طباعة مخصصة للزبائن.

3.1. مصلحة الخدمات المتخصصة:

تعمل هذه المصلحة على تقديم الخدمات للزبائن بصفة مباشرة، وتضم أربع مكاتب:

- مكتب متخصص بتوجيه وإرشاد الزبائن.
- ثلاث مكاتب تعمل على تقديم الخدمات مباشرة للزبائن، حيث كل مكتب له نوع معين من العملاء وذلك حسب نوع الطلبات والاحتياجات.

4.1. مصلحة الاستقبال:

تقوم بوظيفة استقبال وتوجيه الزبائن إلى المصالح المحددة وتقديم كافة أوجه المساعدة.

2. مصلحة البنك الواقف (التقليدي):

سميت بنك واقف لأنها لا توفر خدمة الجلوس للعملاء وتقتصر على تقديم خدمات عادية وهي خدمة صرف الأجور، حيث يوجد بالوكالة ثلاث مكاتب تقوم بهذه الخدمة منها مكتبين مختصين في صرف الأجور بالعملة الوطنية (الدينار)، ومكتب يختص بصرف الأجور بالعملة الصعبة (الأورو مثلا).

الفرع الثالث: مصالح الشباك الخلفي

هذه المصالح لا تتعامل مباشرة مع الزبون، فهي تعمل بعيدا عن مجال رؤيته، حيث يترأسها مشرف عام مسئول عن جميع العمليات التي تقوم بها المصالح التابعة لهذا الشباك مثل:

- المراقبة والتأكد من صحة العمليات التي تمارسها مختلف المصالح.
- حل مشاكل مختلف المصالح.

ويمكن عرض هذه المصالح كما يلي:

- تلقي ملفات القروض وكل ما يخص ذلك والنظر في صحة الملف.
- دراسة ملف القرض واتخاذ القرار إما القبول أو رفض منح القرض.
- مراقبة وتسيير مبلغ القرض الممنوح إلى غاية تحصيل قيمته.

1. مصلحة التحويلات:

تعمل على تحويل مختلف الأموال سواء حسابات المؤسسات أو على حسابات العملاء المتعاملين مع وكالات بنك BADR، أو وكالات بنوك أخرى فهي تلعب دور الوسيط في عملية التحويلات المالية.

2. مصلحة المحافظة:

تقوم بتحصيل مختلف الصكوك والأوراق التجارية سواء للعاملين التابعين لوكالات BADR أو وكالات أخرى.

حيث يقوم الزبائن بتقديم طلب للوكالة بخصم بعض السندات فتقوم الوكالة بهذه العملية بعد أن يقوم البنك بتقديم هذه السندات إلى البنك المركزي ليقوم بخصمها وهذا للحصول على السيولة وتتم هذه العملية مقابل معدلات خصم معينة.

3. مصلحة المقاصة:

تتم عملية المقاصة من خلال إجماع ممثلي المقاصة لكل بنك تجاري مع مسئول غرفة المقاصة للبنك المركزي ومن خلال هذا الاجتماع يقومون باستبدال الأوراق التجارية وشيكات البنوك الأخرى مع الأوراق التجارية وشيكات البنك حيث يقوم شخص من البنك المركزي بإرسالها فإذا كان المبلغ المسجل في الشيك كبير فهذا يكون سلبيا (في غير مصلحة البنك) أما إذا كان المسجل في الشيكات منخفض فهذا يعد إيجابيا (في مصلحة البنك).

أما عملية المقاصة في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة قالمة) فتتم من خلال استعمال وسائل إعلامية تقنية حديثة فهي تقوم بعملية مبادلة الشيكات والأوراق التجارية مع المؤسسات المالية الأخرى مثل: القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، وغيرها من خلال استعمال جهاز الكاشف (Scanner) والإعلام الآلي لذلك سميت بمصلحة المقاصة الإعلامية.

4. مصلحة التجارة الخارجية:

تهتم بجميع العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل: تسيير ملفات التصدير والاستيراد.

5. مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:

مثل متابعة ملفات القروض، خاصة غير المسددة.

6. مصلحة المحاسبة والمراقبة:

تقوم بالمتابعة اليومية للعمليات التي تقوم بها مختلف مصالح الشباك الخلفي ومراقبتها خاصة فيما يخص السيولة.

7. مصلحة الموارد والايداعات:

تسيير موارد البنك ومتابعة كل العمليات التي تخص الودائع باختلاف أنواعها.

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة

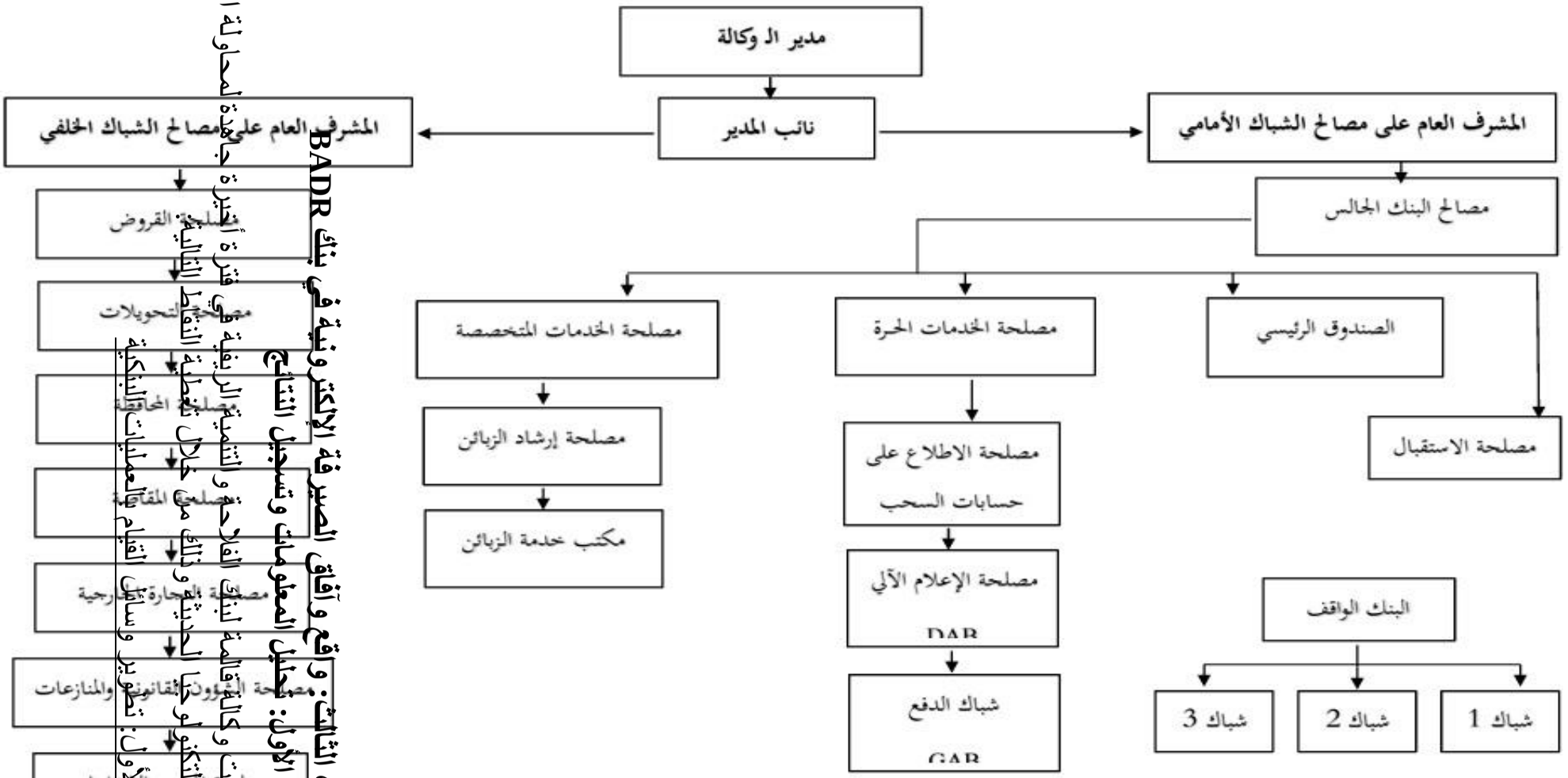

المصدر: وكالة بدر – قالمة –

المبحث الثالث: واقع وآفاق الصيرفة الإلكترونية في بنك BADR

المطلب الأول: تحليل المعلومات وتسجيل النتائج

الفرع الأول: تطوير وسائل القيام بعمليات البنكية

الأمثل لوكالة بدر قالمة و ذلك من خلال تغطية النقاط التالية:

عمليات و كالة قالمة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

مصلحة الصندوق: تقوم بعملية الدفع و السحب و الإيداع

مصلحة الاستقبال: تقوم بعملية فتح الحسابات و تسليم دفاتر الشيكات

مصلحة الخدمات الحرة: تقوم بعملية الدفع و السحب و الإيداع

مصلحة الخدمات المتخصصة: تقوم بعملية الدفع و السحب و الإيداع

مصلحة الاطلاع على حسابات السحب: تقوم بعملية الاطلاع على حسابات السحب

مصلحة إرشاد الزبائن: تقوم بعملية إرشاد الزبائن

مكتب خدمة الزبائن: تقوم بعملية خدمة الزبائن

مصلحة الإعلام الآلي DAB: تقوم بعملية الإعلام الآلي

شباك الدفع GAB: تقوم بعملية الدفع

البنك الواقف: تقوم بعملية البنك الواقف

شباك 1: تقوم بعملية شباك 1

شباك 2: تقوم بعملية شباك 2

شباك 3: تقوم بعملية شباك 3

مصلحة القروض: تقوم بعملية القروض

مصلحة التحويلات: تقوم بعملية التحويلات

مصلحة المحافظة: تقوم بعملية المحافظة

مصلحة المقاصة: تقوم بعملية المقاصة

مصلحة التجارة الخارجية: تقوم بعملية التجارة الخارجية

مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات: تقوم بعملية الشؤون القانونية والمنازعات

مصلحة الموارد والإيداعات: تقوم بعملية الموارد والإيداعات

المشرف العام على مصالح الشباك الخلفي: تقوم بعملية المشرف العام على مصالح الشباك الخلفي

المشرف العام على مصالح الشباك الأمامي: تقوم بعملية المشرف العام على مصالح الشباك الأمامي

نائب المدير: تقوم بعملية نائب المدير

مدير الـ وكالة: تقوم بعملية مدير الـ وكالة

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة

المصدر: وكالة بدر – قالمة –

وفرت الثروة التكنولوجية الكثير من الوسائل والأدوات التي من شأنها توفير السرعة في الأداء والسهولة، الأمر الذي جعل البنوك تحاول جاهدة الحصول عليها، حاولت وكالة قالمة شأنها شأن باقي الوكالات البنكية الاستفادة من هذه الوسائل قدر الإمكان حيث غطت النقاط التالية:

1. أجهزة الإعلام الآلي:

لم تتوفر لدى وكالة قالمة سابقا إلا حوالي 7 أجهزة إعلام آلي، إلا أنه سرعان ما بدأ الاهتمام برفع العدد وذلك بهدف بلوغ جهاز لكل موظف، لما يتطلبه الفصل بين المصالح والخلايا التابعة للوكالة لاختلاف أنشطتها وحفاظا على سرية المعلومات البنكية الخاصة بالعملاء، بحيث لا يمكن لمصلحة الإيداع مثلا الاطلاع على ملفات أصحاب القروض، وهكذا حققت الوكالة ذلك في نهاية سنة 2006 حيث وفرت 20 جهاز لـ 22 موظف.

2. الإنترنيت:

أصبحت الانترنيت اليوم مرادفة لعصر جديد لتوزيع المنتجات والخدمات المالية، بفضل الاتصال المباشر مع العميل الذي يصل إلى المعلومة دون المرور بوسيط، وبإسقاط ذلك على وكالة قالمة نجد أن وجود الانترنيت بما هو وجود شكلي لا أكثر ولا أقل، حيث ربطت بعض أجهزة الإعلام الآلي بالإنترنيت دون استخدامها في تقديم كشوف الحسابات أو تلقي طلبات الشيكات أو غيرها من العمليات المفروض القيام بها، حيث علمنا أنه لم يتم بعد نقل ملفات العملاء ومعالجتها الكترونيا على مستوى الوكالة.

3. المقاصة الإلكترونية:

تم إدخال نظام الدفع الشامل لوكالة قالمة في نهاية 2006 وقد تم تدعيمه وإطلاقه بفضل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو حاليا مطبق على كل الصكوك التي تتلقاها الوكالة البنكية وقد تم حسب البنك تحقيق استفادة قصوى من هذه العملية سواء من حيث تخفيض وقت المقاصة أو من حيث سهولة الأداء.

الفرع الثاني: تطوير أدوات الدفع ومستلزماتها

عرفت وسائل الدفع تطورات كبيرة أفرزتها عدة متغيرات ومتطلبات، كما استلزم استخدام هذه الأدوات توفير أجهزة مكملة لها وقد حاول بنك الفلاحة والتنمية الريفية التماشي مع المستجدات الحديثة من خلال توفيره لأدوات دفع حديثة، ووكالة قالمة على غرار الوكالات الأخرى للبنك شهدت بعض التحولات التدريجية والتي جاءت متأخرة نوعا ما.

1. بطاقة بدر للسحب CBR

تجسدت هذه الخدمة فعليا في وكالة قالمة سنة 2006 ويبلغ عدد حامليها حوالي 200 عميل في أوائل سنة 2008 وتأمل أن يرتفع إلى 3 أضعاف في نهاية 2008.

2. بطاقة بين البنوك لبدر CIB

تستخدم هذه البطاقة للسحب سواء من الموزعات الآلية التابعة للبنك ذاته أو موزعات آلية تابعة لبنوك أخرى، وقد أدخلت هذه البطاقة لوكالة قالمة بالموازاة مع إدخال وابتداء استخدام بطاقة بدر للسحب ويبلغ عدد حامليها حولي 230 عميل في أوائل سنة 2008، والوكالة ترغب في توفير الظروف الملائمة لزيادة عدد حامليها خاصة وأنها تتميز بخاصية الدفع عكس بطاقة بدر للسحب.

3. الموزع الآلي للنقود DAB

تتوفر وكالة قالمة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على موزع آلي واحد للنقود موضوع خارج الوكالة.

4. الشباك الآلي للنقود GAB

يوجد بوكالة قالمة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على شباك آلي واحد للنقود، إن وضع وكالة قالمة من الناحية التكنولوجية متواضع جدا.

5. أجهزة الإعلام الآلي:

تسجل الوكالة نقطة إيجابية في عدد أجهزة الإعلام الآلي ومدى تواجدها على مستوى الوكالة ولكن وجودها كمي وليس نوعي، حيث أنها لا تستخدم في معالجة ملفات العمليات البنكية خاصة تلك المتعلقة بالقروض.

6. شبكة الانترنيت:

يتم استخدام الانترنيت في الوكالة التابعة لولاية الجزائر بصفة خاصة في الحصول على كشوف الحسابات، تسديد الفواتير وخاصة عملاء الشبكة الهاتفية للجوال جازي بعد إمضاء الاتفاقية في 17 جوان 2007، في حين لا يتم استخدام هذه الشبكة في ولاية قالمة نهائيا، حيث أن العملاء مجبرين للتوجه إلى مقر الوكالة للحصول على خدماتها وهي نقطة ضعف كبيرة تعاني منها وكالة قالمة.

7. المقاصة الإلكترونية:

عانت وكالة قالمة كغيرها من الوكالات الوطنية من بعض الصعوبات عند استخدام المقاصة الإلكترونية، حيث أن الشيكات التي تتم معالجتها الكترونيا تتطلب توفر شروط معينة عجز عملاء وموظفي وكالة قالمة عن استيعابها على حد السواء، حيث أن الشيك يجب ألا يكون مطويا أو مكتوبا على الشريطة البيضاء التي يتوفر عليها، إضافة إلى عدم التأشير عليها، قد عجز الكاشف عن قراءة العديد من الصكوك التي وجد معظمها مطويا وممضيا في الشريط الأبيض، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى نقص ثقافة العملاء بهذه التقنية الجديدة ونقص الإشهار من طرف البنك.

8. بطاقة بين البنوك لبدر CIB

نفس الملاحظة بالنسبة لبطاقة بين البنوك، حيث نلاحظ أن عدد حامليها منخفض رغم أن مسئولي البنك أشاروا أن الطلب على بطاقات بين البنوك أكبر من الطلب على بطاقة بدر للسحب وذلك للميزات التي تتميز بها سواء من حيث السحب من موزعات تابعة للبنك المصدر لها أو البنوك الأخرى، أو نظرا لخاصية الدفع التي توفرها والتي تعجز بطاقة بدر للسحب عن تقديمها.

9. الموزع الآلي للنقود DAB

متوفر فقط بعدد ضعيف جدا وهو موزع واحد وعلى الحائط الخارجي للوكالة، ولا يتماشى مع عدد حاملي البطاقات من جهة كما لا يتماشى مع الهدف المفروض أنه وضع لأجله، حيث يفترض أن يتواجد في أماكن مختلفة من الولاية لتخفيف الاكتظاظ على شبابيك الوكالة، ومتوفر لدى شبكة بدر 130 موزع على التراب الوطني.

10. الشباك الآلي للنقود GAB

شباك آلي واحد غير كاف لتقليل الازدحام على الشبابيك العادية، ولكنه يتماشى مع حجم الوكالة الداخلي خاصة وأن الشبكة لا تتوفر إلا على 50 شباك آلي موزعة على بعض وكالاتها.

11. خدمات نقاط البيع:

لا تتوفر وكالة قالمة على أي عقد يربط بينها وبين تاجر آخر لتوفير خدمة نقاط البيع، التي تستخدم في دفع الفواتير دون استخدام النقود ومن خلال البطاقات البنكية، ويرجع المسئولون السبب في ذلك لعدم وجود مراكز تجارية هامة وكبرى على مستوى الولاية.

إن وضعية الصيرفة الإلكترونية في وكالة قالمة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية متواضعة، وهي ناتجة بدرجة أساسية عن تواضع البيئة التي تعامل معها، حيث أن استخدام المعلوماتية والانترنيت في تحسين جودة الخدمات وسرعة عرضها تبقى غير مستغلة بالقدر الكافي من طرف العميل لجهله لكيفية استخدامها وتفضيله لاتصال مباشر، هذا دون أن ننسى عائق اللغة حيث أن التكنولوجيا الحديثة تعتمد على استخدام اللغة الفرنسية على الأقل، فكم هو عدد الزبائن الذين يجيدونها ويحسنون استيعاب المصطلحات البنكية الجد متخصصة، إضافة إلى انخفاض عدد مستخدمي الانترنيت في الجزائر وعدم ثقة عملاء البنوك في الجزائر باستخدام الموزعات الآلية للنقود التي سجلت أعطالا كثيرة ولفترات طويلة أخطاء متعددة، وكذا غياب مديرية للبحث والتطوير ترفع احتياجات الوكالة إلى المجموعة الاستغلالية أو المديرية العامة حيث أن تحديد احتياجات الوكالات يتم من الأعلى ودون استشارة الوكالات أو اجراء دراسات عن نوعية عملائها، كما يسجل بنك الفلاحة والتنمية الريفية غياب برامج تسمح بحل إشكالية تعدد الحسابات دون زيادة عدد الزبائن لبرنامج Delta Bank الطبعة 7 ولكن وضعية الصيرفة الإلكترونية في وكالة قالمة لا يمكن تعميمها على كامل الوكالات الأخرى، حيث أن يعتبر هذا البنك رائدا في تقديم الخدمات المصرفية.

وبصفة عامة يمكن تسجيل النتائج التالية:

- لا تزال الخدمات البنكية الإلكترونية في البنوك الجزائرية بطيئة وغير متنوعة رغم الإصلاحات التي قامت بها السلطات الوصية، وقد يرجع ذلك إلى سيطرة القطاع العمومي وقلة المنافسة بين مكوناته، حيث أن كل المجهودات الرامية إلى إدماج الصيرفة الإلكترونية هي مجهودات تحتاج إلى التأكيد والاستمرارية.
- تفاعل المؤسسات الاقتصادية مع البنوك لتشجيع وضمان نجاح الصيرفة الإلكترونية.
- سيطرة المفاهيم التقليدية على الزبائن حيث ما زالوا يفضلون التعامل بالنقود الورقية.

- انتشار الجهل والأمية، حيث تؤكد الإحصائيات الرسمية وجود أكثر من سبعة ملايين أمي بالجزائر حتى سنة 2006، وهي فئة لا تعني شيئا عن الانترنيت إضافة إلى أحادية اللغة.

المطلب الثاني: إشكالية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وسبل دعمها

الفرع الأول: إشكالية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

لم يلقى نظام الصرف الالكتروني النجاح والإقبال المتوقع في الجزائر باعتبار أن الجهاز البنكي الجزائري يعرف تأخيرا مهما فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة للمعلومات ومشاكل أخرى أهمها:

- انعدام الثقة للزبائن اتجاه النظام الحديث بالإعلام الآلي والاتصال.
- قلة الاطارات والمستخدمين المتخصصين في هذا الميدان.
- عدم وجود الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام البنكي الالكتروني.
- نظام امن المعلومات غير فعال في بلادنا يعني أن الوسائل والتقنيات التأمينية ضعيفة تستلزم التحكم الفعال فيها.
- عدم وجود تواصل إلكتروني بين البنوك الجزائرية، حيث هذا الأخير يسمح بتأسيس ارتباط مختلف البنوك مما ينتج عنه سهولة تحويل وانتقال رؤوس الأموال.
- إن قاعدة تأسيس البنك الإلكتروني تتطلب مجموعة تجهيزات، وكذا نظام إعلامي وشبكة اتصال فعالة.

الفرع الثاني: مقترحات تدعيم الصيرفة الإلكترونية

إن تدعيم الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية يتطلب إجراء مجموعة من التغييرات، وتوفير مناخ خاص قادر على استيعابها وتنميتها ويتم ذلك من خلال:

- العمل على نشر الثقافة البنكية الحديثة: بهدف تفعيل دور الخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا وتقريبها أكثر من الزبون في الوقت والمكان المناسبين، من خلال استخدام الإعلام الوطني والكافي والذي يدعم ثقة العملاء في البنوك لاسيما وأن نضج الوعي لدى الزبون بالعمل المصرفي الالكتروني يحتاج إلى الوقت، إلى جانب إنماء ثقافة الانترنيت التي من شأنها دعم ذلك.
- تخصيص ميزانيات معتبرة للبحث والتطوير والإدخال التدريجي للخدمات البنكية الإلكترونية التي تتماشى أكثر مع البيئة المتعامل معها، والتي يمكن قبولها في أقل وقت ممكن مما يمهد إلى إدخال خدمات أخرى أكثر تعقيدا.
- رفع الكفاءة الأدائية المتفقة مع عصر التقنية: تقوم هذه الكفاءة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الالكتروني، إلى جانب تطوير الشبكات الداخلية والخارجية وتطوير وسائل الحماية والأمان وتدريب الإطارات البشرية في مجال الثقافة الإلكترونية.

- التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية: فالتفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط، وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقوق الأداء الفني والتسويقي والخدمي، تلك الأفكار التي تجئ وليد تفكير إبداعي وليس وليد تفكير نمطي.
- يجب أن تتميز بطاقات الائتمان التي يصدرها المصرف بالتنوع لتلبي حاجات مختلف شرائح المجتمع، ومنها بطاقات الدفع والسحب الفوري من الحساب أو بطاقات الدفع المباشر أو المؤجل، ويجب أن تتوفر هذه البطاقات بالعملات المحلية والأجنبية وتكون إما بطاقات كلاسيكية أو ذهبية للعملاء المميزين، كما يجب أن يقدم المصرف العديد من البطاقات المدفوعة مسبقا من دون الحاجة إلى فتح حساب، ومنها بطاقات للاستخدام محليا ودوليا والبطاقات التي تتميز بسرعة تحويل الأموال التي يمكن تحديد سقفها مسبقا بالحدود التي تناسب العميل ويمكن زيادة السقف خلال دقائق.
- لابد للمصرف من تطوير محفظة إصدار البطاقات الائتمانية المحلية والدولية وتوسيع نطاق انتشارها، وإعطائها لفئات واسعة من العملاء مما يسهم في تنمية هذه النشاطات وتشجيعها وانتشارها وتبني سياسة المصرف في تطوير محفظة البطاقات وتوسيعها عادة على الأسس التالية:
  - تطوير شبكات نقاط البيع لدى الزبائن التجار الذين يقبلون هذه البطاقات.
  - تزويد الزبائن التجار بآلات دفع إلكترونية، تؤمن قبول البطاقات الكترونيا على نحو سريع ومضمون.
  - توسيع شبكة الصراف الآلي التي تؤمن بعض الخدمات المصرفية لحاملي البطاقات مع إمكانية الوصل بشبكة الدفع الدولية التي تؤمن خدماتها للمصارف الأعضاء فيها.
  - اعتماد التكنولوجيا ضمن استراتيجية المصرف التي تساعد في إطلاق منتجات جديدة ضمن نطاق الصيرفة بالتجزئة.

خلاصة:

بالرغم من كل المشاكل والعراقيل الناشئة عن الخدمة المالية الجديدة والمرتكزة على الوسائل الإلكترونية تبقى المنظومة المصرفية الجزائرية دوما جاهدة لتبني الأسلوب الجديد في النظام البنكي بالمستوى المطلوب لما يملكه من مزايا متعددة، وذلك من خلال التنظيم والمراقبة لهذا النظام وكذا بصناعة وتطبيق سياسة نقدية تتماشى والتطورات. ولقد برز اتباع الجزائر للنظام الجديد في العديد من البنوك منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره رائدا في هذا المجال.

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية لا يجب أن يكون مشروع من منظور جزئي أي من منظور مصرف واحد أو مجموعة محدودة، بل يجب أن تطبق الفكرة على مستوى النظام المصرفي في الجزائر ككل، ولهذا يجب أن يدعم هذا المشروع من طرف الدولة من خلال:

- المساهمة في إرساء قاعدة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك في إطار الإنعاش الاقتصادي.
- المساهمة في مجال البحث والتطوير وذلك في إطار المخطط الوطني للبحث والتطوير.

الخاتمة العامة:

لقد تزايد اهتمام البنوك المركزية بالأنشطة المصرفية الإلكترونية، من خلال توفير الخدمات المصرفية عبر الانترنت في بنوك العالم، وقد واجهت الصيرفة الإلكترونية عدة تحديات اتجاه عملية التحكم في المخاطر، وبناءا على ذلك وجب على السلطة الرقابية دراسة انعكاسات استخدام البنوك لقنوات توزيع خدمات الصيرفة الإلكترونية، مما حتم على البنوك المركزية مواجهة الجرائم الإلكترونية المختلفة.

من خلال دراستنا للموضوع يتضح ما يلي:

- أن البنك المركزي هو السلطة الرقابية الفعالة في إدارة السياسة النقدية.
- أن الخدمات المصرفية الإلكترونية توفر عددا من المزايا للعملاء وتتيح للمصارف فرص توسع جديدة، إلا أنها تزيد من تفاقم المخاطر والجرائم الإلكترونية كغسيل الأموال.
- رغم قلة وسائل الدفع المنتهجة في الجزائر إلا أنها دخلت منعرجا حاسما في السنوات الأخيرة عن طريق اعتماد المقاصة الإلكترونية وأنظمة الدفع التي أثرت على مستوى تقديم الخدمات المصرفية.

ومن خلال دراستنا لواقع إدارة السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإلكترونية خلصنا للنتائج التالية:

- ارتقت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاقتصاد من تقليدي إلى حديث هو "اقتصاد المعرفة".
- أن الاقتصاد التقليدي يترك الساحة لاقتصاد المعرفة، بعد أن عرف أقصى درجات التطور والنضج.
- التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية مفاهيم جديدة، وهي ثمار التطور التكنولوجي.
- إلزامية الانترنت في الاقتصاد الرقمي الحديث.
- السرعة، التطور والأمان هي فوائد الصيرفة الإلكترونية.
- بالتعرض لوسائل الدفع الحديثة هناك جهود محتشمة من قبل السلطات، متمثلة في اصدار بعض البطاقات الإلكترونية المصرفية وتطوير شبكة الاتصالات.

ونختم موضوع بحثنا بمجموعة من التوصيات والاقتراحات:

- يجب على السلطات النقدية القيام بتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية لتنظيم السياسة النقدية والعمل على التحكم في التضخم، ويتوقف ذلك على تطهير البنوك وإعادة رسملتها عن طريق الخزينة العمومية.
- تدعيم خوصصة البنوك في الجزائر تحت ضوابط صارمة تحددها السلطات المعنية ممثلة ببنك الجزائر لاسيما من خلال هيئاته: مجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية حتى لا يتكرر ما حدث مع بنك الخليفة وبعض البنوك الأخرى.

- ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الاشرافية والتنظيمية ليقوم بدوره الفاعل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمالية على الجهاز المصرفي لاسيما البنوك الخاصة.
- السماح بدخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية لمنافسة البنوك التقليدية، والذي سينعكس على تطوير الجهاز المصرفي بصفة عامة ويخلق ديناميكية بين النوعين.
- يجب تطوير الجهاز المصرفي حتى يتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق ويستطيع مسايرة العصر وتحسين فعاليته وجلب رؤوس الأموال اللازمة وعليه ينبغي مواجهة التحديات التي تهدد وجوده.
- العمل على تحقيق شبكات ربط رباعية الأبعاد: البعد الأول يربط المصرف الأم بجميع فروعه، والبعد الثاني يربط فيه المصرف بالبنك المركزي، والبعد الثالث يتحقق فيه الربط بين الشبكات المصرفية والمالية جميعها، والبعد الرابع يتحقق فيه الربط بين الشبكات التي تربط المصارف والمؤسسات المالية والأسواق المالية بشبكات الأسواق المالية الدولية وفي هذا الاطار أيضا يتم العمل على تغيير ذهنيات الأفراد وحثهم على مسايرة المقاييس المعمول بها دوليا وضع المصلحة العامة في المرتبة الأولى، بهدف تفعيل دور الخدمات التي تعتمد عليها التكنولوجيا من خلال الاعلام الذي يدعم ثقة العملاء بالبنك.
- التخطيط لتوسيع دائرة نشاط المصارف بحيث يشمل صيرفة استثمارية وإلكترونية متنوعة وصيرفة المشتقات وشركات السمسرة وتغطية الاكتتابات وبرامج التأمين والادخار مع العمل على انشاء مراكز التسويات الإقليمية لإجراء مقاصة مع آلية يمكن اعتمادها كأداة دفع وتسوية إلكترونية.
- الاستفادة من تجارب الدول السابقة وعدم إهدار الطاقات التي تسخر بها الجزائر في الداخل والخارج، واستغلالها في التطوير.
- إن الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري، من بحبوحة مالية فرصة لا تعوض وجب استغلالها في تطوير المنظومة المصرفية والصيرفة الإلكترونية، على سبيل الأولوية من أجل عصرنة البنوك والرقي بها إلى مصاف بنوك البلدان المتقدمة.
- عصرنة المصارف، عن طريق التكنولوجيات الحديثة وبالتكوين المستمر والتدريب للقوى العاملة والتجديد في التجهيزات والمنتجات، دون أن ننسى جانب التأثير على الثقافة المصرفية لأفراد المجتمع عن طريق الإشهار والتسويق الجيد.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

✓ **الكتب:**

1. إبراهيم بختي، "التجارة الالكترونية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2008.
2. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، "نظرية النقود والأسواق المالية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، 2001.
3. أحمد سفر، "العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006.
4. أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور المركزية"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
5. أحمد شعبان، محمد علي، "الانعكاسات المتغيرة المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
6. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد الحسن، "السياسات النقدية الدولية والبعد الدولي لليورو"، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
7. أحمد محمد غنيم، "إدارة البنوك، المكتبة المصرفية"، الطبعة الأولى، مصر، 2008.
8. أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، " مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون سنة نشر.
9. أكاديمية الفيصل العالمية، " أساسيات تكنولوجيا المعلومات"، زمزم للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
10. باري سيجل، "النقود والبنوك والاقتصاد"، ترجمة عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1997.
11. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية"، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2004.
12. توماس ماير وآخرون، "النقود والبنوك والاقتصاد"، ترجمة: أحمد عبد الخالق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002.
13. جلال عابد الشورة، "وسائل الدفع الالكترونية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006.
14. جلال عايد الشورة، "وسائل الدفع الالكترونية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
15. جيمس جوار تيني، رجارد اكتستروب، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحيم، عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999.
16. حازم نعيم الصمادي، "المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
17. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، "إدارة العمليات المصرفية"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
18. خالد وهيب الراوي، "العمليات المصرفية الخارجية"، دار المناهج، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

19. رضا صاحب أبو حامد، إدارة المصاريف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2002.
20. زكريا الدوري، يسري السمرائي، "البنوك المركزية والسياسة النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
21. زينب حسين عوض الله، "اقتصاديات النقود والمال"، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
22. سليمان بودياب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 1996.
23. صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية"، دار الفجر، مصر، 2005.
24. صبحي تادريس قريصة، إسماعيل احمد الشناوي، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.
25. ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
26. ضياء مجيد، "الإصلاح النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993.
27. طارق طه، "التسويق بالأنترنيت والتجارة الالكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
28. عامر محمد محمود، "التجارة الإلكترونية "، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
29. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
30. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة الاقتصادية "، مكتبة الزهراء للشرق، القاهرة، 1997.
31. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، 2003.
32. غازي حسين غاية، "التضخم المالي"، دار الجيل باتنة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1996.
33. مايكل ابدجمان، "الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة النقدية"، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1999.
34. محمد إبراهيم منصور، "العولمة وتداعيانها على الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004.
35. محمود دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
36. مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية، القاهرة، 1998.
37. منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، "النقود الالكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
38. نادر شعبان إبراهيم، "النقود البلاستيكية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
39. نادر عبد العزيز شافي، "المصارف والنقود الالكترونية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.

40. نادر عبد العزيز شافي، "المصارف والنقود الالكترونية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
41. ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، زهران للنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 2007.
42. ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، "الصيرفة الالكترونية"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
43. نعمة الله نجيب، "مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

✓ **المجلات:**

1. أحمد بوراس، "العمليات المصرفية الالكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية، صادرة عن مجلة دورية دولية محكمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11 ماي 2007.
2. صالح نصولي، اندريا شايختر، "تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية"، مجلة التمويل والتنمية، صادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 3، سبتمبر 2002.
3. كمال رزيق، علاش أحمد، "الخدمات البنكية الالكترونية"، مجلة الحقيقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، العدد 6، ماي 2005.
4. محمود سحنون، "النقود الالكترونية وأثرها على المصارف المركزية"، مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 9، مارس 2006.
5. نواف عبد الله أحمد باتو باره، "أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الرابع، الأردن، ديسمبر1998.

✓ **الرسائل العلمية والأطروحات والأبحاث:**

1. إسماعيل سيساوي وآخرون، "الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة تبسة، دفعة 2010.
2. آسيا سعدان، "تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة 8 ماي 1945، 2006.
3. بدر العيساوي، نجاة ولد خصال، "دراسة السياسة النقدية في ظل الأوضاع الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2003.
4. حسينة شملول، "أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
5. خولة فرحات، "أثر التجارة الالكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم التجارة، تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
6. درداء أسماء وآخرون، "دور البنك المركزي في تنظيم سياسة الصرف "، مذكرة ليسانس، فرع تسيير المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2007.
7. رشيد بوعافية، "الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة البليدة، 2005.

8. محمود سحنون، "الاقتصاد النقدي المصرفي"، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.
9. نور الدين زراري، "السياسة النقدية كعامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2007.

✓ **الملتقيات والمداخلات والمؤتمرات:**

1. أحمد جمال الدين موسى، "النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية"، الجديد في التقنيات المصرفية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
2. حسن شحادة الحسين، "العمليات المصرفية الالكترونية"، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، بيروت، 2002.
3. رحيم حسين، هواري معراج، "الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية"، مداخلة عن واقع وتحديات المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر، 2004.
4. عبد الوهاب نعمون، "النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية واستراتيجية البنوك"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر، 2004.
5. عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، "أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية حقيقة بين النظرية والتطبيق"، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات-كلية العلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14 – 15 ديسمبر 2004.
6. كمال آيت زيان، حورية آيت زيان، "الصيرفة الالكترونية في الجزائر"، المؤتمر العلمي الخامس حول مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 4-5 جويلية 2007.
7. موسى خليل متري، "القواعد الناظمة للصيرفة الالكترونية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، 2002.

✓ **مواقع الانترنيت:**

1. إبراهيم بختي، "واقع وآفاق الانترنيت في الجزائر"، عن موقع:
http://www.bakhtionline.org
2. أمن المعلومات ماهيتها عناصرها واستراتيجياتها"، عن موقع:
http://www.arablaw.org/downlaod/information-security.dog
3. أمينة طوقان، "دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية"، مؤتمر حول مستجدات العمل المصرفي بسوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، سوريا، يومي 2-3 جويلية 2005، عن الموقع:
http://www.kantakji.com
4. بسام نور، "فوائد وقيود التجارة الالكترونية"، 2002، عن الموقع:
http://www.c4arb.com
5. "البنوك الالكترونية"، عن موقع:

http://www.arablaw.org/downlaod/e-banking.doc
6. جابر السنوسي، "واقع وأفاق المصارف الاليكترونية في الدول العربية"، عن الموقع:
http://www.bankofocd.com
7. "الجزائر حكومة الكترونية بحلول 2013"، عن موقع:
http://www.menssat.com
8. "الحكومة تقرر مراجعة مشروع الجزائر الالكترونية 2013"، عن موقع:
http://www.elkhabar.com/quotidien
9. "مشروع الجزائر الالكترونية 2013"، عن موقع:
http://www.mheet.com/show
10. مصطفى دالع، "واقع البطاقات البنكية في الجزائر"، مقالة نشرت على موقع:
http://www.ialamtic.com
11. "معيقات التوسع في الصيرفة الالكترونية 2009"، عن موقع:
http:// www.univ_chlef.dz
12. مغاوري شلبي، "البنك المحمول والنقود الالكترونية"، مقال منشور على الانترنيت عن موقع:
http://www.islam-online.net
13. موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية
http:// www.badr-bank.net
14. يومية الحوار الجزائرية، القوانين وتعميم الانترنيت، عن موقع:
http:// www.elhiwaronline.com
15. http://www.alexbande.com/nachra
16. http://www.paybycheck.com/demo.html

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

✓ **Ouvrage :**

1. Thyesen Christian and Kruse Mogens, "electronic money", Danimarks, National bank monetary revie, 1998.

✓ **Revues :**

1. badrInfos, N35, Alger, Juillet-Aout, 2003.
2. The society for worldwide international Bank Financial telecommunications.

✓ **Site Web:**

1. "Modernisation des systèmes": http://www.bank-of-algeria.dz/

الملحق رقم (01): الموزع الآلي للأوراق DAB

الملحق رقم (02): الشباك الآلي للأوراق GAB

الملحق رقم (03): الصراف الآلي ATM

الملحق رقم (04): الصفحة الرئيسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Arabe English

Acceuil | Présentation | Produits & Services | Assurances | Monétique | Actualités | Annonces & Publications

La Banque de l'Agriculture et du Développement Rural est une institution financière nationale créée le 13 mars 1982, sous la forme juridique de société par actions. Son capital social est de 33 000 000 000 DA.

Elle a pour missions principales le développement du secteur agricole et la promotion du monde rural.

Constituée initialement de 140 agences, son réseau compte actuellement près de 296 agences et 39 directions régionales. Quelques 7 000 cadres et employés activent au sein des structures centrales, régionales et locales. La densité de son réseau et l'importance de son effectif font de la BADR la première banque à réseau au niveau national.

Détails

Particuliers | Jeunes | Agriculteurs | Pêcheurs & aquaculteurs | Entreprises | Algériens résidents à l'étranger

BADR Actualités | Nos agences | CHANGE

الملحق رقم (05): البطاقات الالكترونية المتوفرة على مستوى بنك BADR

Monétique

Carte de retrait, carte de paiement, carte TAWFIR, Terminaux de paiement électronique (TPE), retrouvez toute notre gamme de produits mise à votre disposition. Vous pouvez les demander auprès de votre agence.

Carte CIB Classique

La carte CIB est une carte nationale de retrait et de paiement valable uniquement en Algérie.
Elle permet à son titulaire (Porteur) d'effectuer des retraits d'espèces auprès des Guichets Automatiques de Banques G.A.B.

Carte CIB Gold

La carte Gold est proposée à la clientèle selon les critères arrêtés. Outre le paiement et le retrait d'espèces, cette carte offre des fonctionnalités supplémentaires et des plafonds de retrait et de paiement plus importants.

Carte CBR

La carte C.B.R est une carte nationale de retrait valable uniquement en Algérie.
Elle permet à son titulaire (Porteur) d'effectuer des retraits d'espèces auprès des Guichets Automatiques de Banques G.A.B.

Carte BADR TAWFIR

La carte BADR TAWFIR est une carte nationale de retrait et de virement adossée au compte LEB valable uniquement en Algérie.
Elle permet à son titulaire (Porteur) d'effectuer des retraits d'espèces auprès des Guichets Automatiques de Banques G.A.B. du réseau monétique interbancaire. Elle permet également d'effectuer des

TPE

Un terminal de paiement électronique, appelé communément TPE, est un appareil électronique installé sur votre point de vente. C'est un atout commercial qui vous permet d'accepter et de traiter de manière sécurisée les paiements.

الملحق رقم (06): صفحة الخدمات الالكترونية لبنك BADR

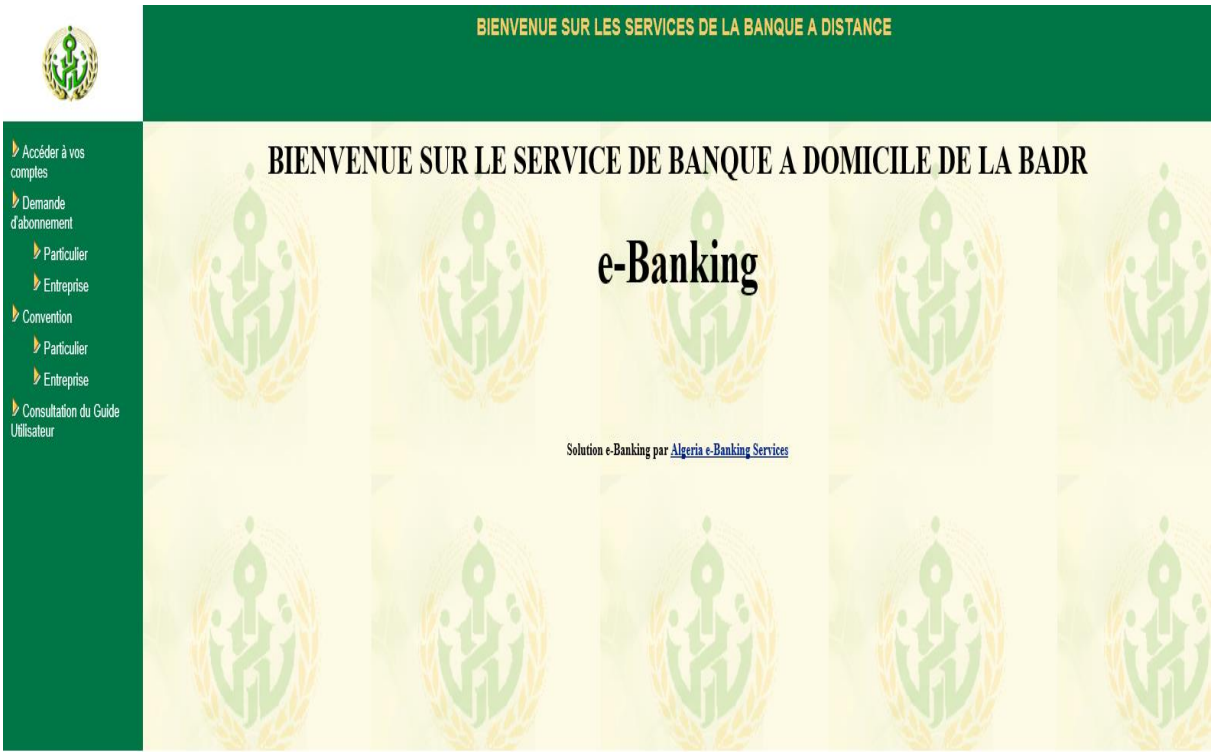

الملحق رقم (07): صفحة إثبات الهوية على موقع الخدمات الالكترونية لبنك BADR

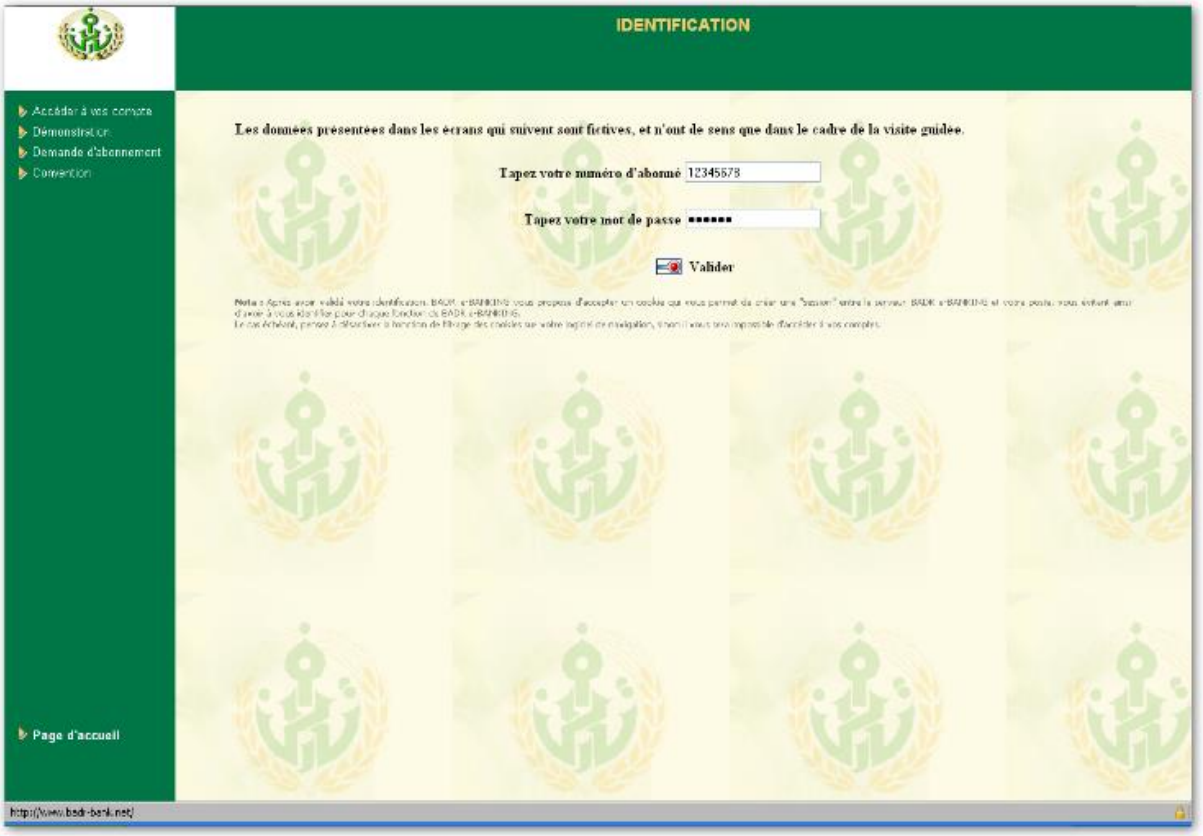

الملحق رقم (08): بعض أنواع البطاقات الائتمانية

الملخص:

إن إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية فعالة يتطلب استخدام نظام تسوية إجمالية لكافة القطاعات الاقتصادية، كما يستوجب على المصارف الجزائرية الاستعداد لاستقبال هذه التقنية من خلال تحديث إدارتها، وتحديث خدماتها (توسيع استخدام بطاقات الائتمان، والنقود الإلكترونية، وتوسيع شبكة الإنترنت مع إدخال نظام البث ADSL). فضلا عن تطور الإعلام المصرفي للمساهمة في نشر ثقافة مصرفية الكترونية في المجتمع.

Résumé :

La création d'un réseau électronique bancaire efficace nécessite l'utilisation d'un system d'égalité globale des secteurs économique, les banques algériennes sont aussi appelé de se préparer à insérer cette technique à travers la modernisation de son administration et ses services (extension l'utilisation des cartes bancaire et le réseau d'internet système ADSL). En plus de développer l'information bancaire en participant à la diffusion de la culture bancaire électronique dans la société.

Abstract:

The creation of an effective electronic banking network requires the use of a system of global equality of economic, Algerian banks are also known to prepare to insert this technique through the modernization of its administration and services (extension the use of bank cards and ADSL internet network system). In addition to developing banking information by participating in the distribution of electronic banking culture in society.